منشورات جامعة دمشق
كلية الشريعة

علوم الحديث النبوي ومصطلحه

الدكتور
بديع السيد اللحام

جامعة دمشق
١٤٤٢ - ١٤٤٣ هـ
٢٠٢٠ - ٢٠٢١ م

علوم الحديث النبوي ومصطلحه

السنة الأولى

كلية الشريعة

جامعة دمشــق

كلية الشريعة

علوم الحديث ومصطلحه

تأليف

الدكتور بديع السيد اللحام

١٤٣٦ – ١٤٣٧

جامعة دمشق

٢٠١٥ – ٢٠١٦

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

محتويات الكتاب	
المقدمة	٩
القسم الأول: الدراسة الموضوعية	١١
مدخل لدراسة علوم الحديث	١٣
تطور تدوين الحديث الشريف (مراحله)	١٥
نشوء علوم الحديث وتطورها	٢٠
التعريف بعلم أصول الحديث وأهميته	٢٧
مكانة السنة النبوية وحجيتها	٣٢
تنوع علوم الحديث	٤٠
الحديث المتواتر	٤١
مصطلحات يكثر ذكرها عند المحدثين	٤٤
أنواع الحديث الرئيسة	٤٩
الحديث الصحيح	٥١
الحديث الحسن	٦٢
الحديث الضعيف	٧١
أنواع الحديث الضعيف	٧٧
الحديث المرسل	٧٩
الحديث المنقطع	٨٣
الحديث المعضل	٨٥

الحديث المعلَّق	٨٥
الحديث المدلس	٨٧
المرسل الخفي	٩٤
الحديث الشاذ	٩٦
الحديث المنكر	٩٨
الحديث المضطرب	٩٩
الحديث المعلول	١٠٢
الحديث الموضوع	١٠٤
الإدراج في الحديث	١١٤
القلب في الحديث	١٢١
الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف	١٢٧
مرسل الصحابي	١٢٩
الحديث المتصل (الموصول)	١٣٠
الحديث المرفوع	١٣١
الحديث المسند	١٣٢
الحديث الموقوف	١٣٥
الحديث المقطوع	١٣٧
مسائل تتعلق بالموقوف والمرفوع والمقطوع	١٣٩
الحديث الفرد والغريب	١٤٥
الحديث العزيز	١٤٩
الحديث المشهور	١٥١

تكملة هامة في المشهور على الألسنة	١٥٣
الحديث المسلسل	١٥٥
العالي والنازل	١٥٩
علوم متن الحديث	١٦٣
غريب الحديث وفقهه	١٦٥
محكم الحديث ومختلفه ومشكله	١٦٨
ناسخ الحديث ومنسوخه	١٧١
المصحف والمحرف	١٧٣
طرق الرواية وأنواع علوم الرواة	١٧٧
طرق تحمل الحديث وأدائه	١٧٩
معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد	١٨٥
معرفة الصحابة ﷺ	١٩٦
القسم الثاني: الدراسة النصية	٢٠٣
النوع الموفي: أربعين معرفة التابعين	٢٠٥
النوع الحادي والأربعون: معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر	٢٠٨
النوع الثاني والأربعون: معرفة المدبج	٢١٠
النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات من الرواة	٢١١
النوع الرابع والأربعون: معرفة رواية الآباء عن الأبناء	٢١٤
النوع الخامس والأربعون: رواية الأبناء عن الآباء	٢١٦
النوع السادس والأربعون: في معرفة رواية السابق واللاحق	٢١٧

النوع السابع والأربعون: معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد	٢١٧
النوع الثامن والأربعون: معرفة من له أسماء متعددة	٢١٩
النوع التاسع والأربعون: معرفة الأسماء المفردة والكنى	٢٢٠
النوع الموفي خمسين: معرفة الأسماء والكنى	٢٢٣
النوع الحادي والخمسون: معرفة من اشتهر بالاسم دون الكنية	٢٢٦
النوع الثاني والخمسون: معرفة الألقاب	٢٢٧
النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف	٢٢٩
النوع الرابع والخمسون: معرفة المتفق والمفترق	٢٣٠
النوع الخامس والخمسون: نوع يتركب من النوعين قبله	٢٣٢
النوع السادس والخمسون: في صنف آخر مما تقدم	٢٣٢
النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم	٢٣٣
النوع الثامن والخمسون: في النسب التي على خلاف ظاهرها	٢٣٦
النوع التاسع والخمسون: في معرفة المبهمات من أسماء الرجال والنساء	٢٣٧
النوع الموفي الستين: معرفة وفيات الرواة ومواليدهم ومقدار أعمارهم	٢٣٨
النوع الحادي والستون: معرفة الثقاة والضعفاء من الرواة وغيرهم	٢٤٢
النوع الثاني والستون: معرفة من اختلط في آخر عمره	٢٤٤
النوع الثالث والستون: معرفة الطبقات	٢٤٥
النوع الرابع والستون: معرفة الموالي من الرواة والعلماء	٢٤٦
النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم	٢٤٨
الأربعون النووية	٢٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد الذي أُوتي من جوامع الكَلِم وروائع الحِكَم، ما دانت لفصاحته العرب والعجم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

وبعدُ ...

فإنَّ للحديث النّبوي مكانة سامقة لا تخفى على العاقل، ولذلك فقد اعتنى بها المسلمون منذ فجر الرسالة المحمدية حفظًا وتدويناً، ونقلاً وتبليغاً، وشرحاً وتفصيلاً، عملاً بتوجيهه عليه الصلاة والسلام، فقد التزم الصَّحابة الكرام ومن تبعهم من أئمة المسلمين المحدِّثين مناهج دقيقة وقواعدَ محكمة في نقل الأخبار والتثبت منها، حتى أضحت تلك القواعد والمناهج مفخرة من مفاخر الأمة تُباهي بها الأمم.

وقد تجلت من خلال المصنَّفات التي دبجها علماء الحديث عبقرية تلك المناهج والقواعد في ضبط المرويات وحفظها ومن ثم التعامل معها والعمل بها.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب لبنة في صرح هذا العلم الشامخ، حاولت من خلاله أن أفرغ الوسع في تقريب أهم مفردات هذا الفن بعبارة واضحة جلية جهدَ المستطاع، مراعياً عدم الإخلال بالمادة العلمية، وبذلت الجهد في توضيح المسائل من خلال الأمثلة التطبيقية المشروحة، والمنتقاة من المصادر الأصلية، وقد دعمت الكلام في بعض المباحث بنقولٍ من كتب المتقدِّمين الذين صنَّفوا في هذا الفن ليكونَ الطالب على صلة بتراثنا الأصيل.

كما حاولت جهد المستطاع تلمس أوجه ارتباط بعض أنواع علوم الحديث ببعض، مما يُساعد على إعطاء تصور شامل لمفردات هذا الفن.

هذا وقد تكون هذا الكتاب من قسمين رئيسين

القسم الأول : تناول المباحث الأساسية لعلوم الحديث بدراسة موضوعية جديدة.

القسم الثاني : دراسة نصية لأنواع من علوم الحديث من خلال كتاب قديم وذلك حسب ما نصت عليه اللائحة الجديدة لكلية الشريعة، وقد اخترت أن تكون هذه الدراسة من كتاب الحافظ عماد الدين بن كثير الدمشقي (اختصار علوم الحديث).

وختم الكتاب بمجموعة الأحاديث المختارة للحفظ، وهي الأربعون التي جمعها الإمام ولي الله الحافظ الفقيه محيي الدين النووي.

أسأل الله أن يجعل في هذا الكتاب النفع والخير العميم، وأن يرزقنا ثوب الإخلاص ويتجلى علينا بالتوفيق والسداد إنه على ما يشاء قدير.

القسم الأول

الدراسة الموضوعية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مدخل لدراسة علوم الحديث

- تطور تدوين الحديث الشريف (مراحله)

- نشوء علوم الحديث وتطورها

- التعريف بعلم أصول الحديث وأهميته

- مكانة السنة النبوية وحجيتها

- أنواع علوم الحديث والحديث المتواتر

- مصطلحات يكثر ذكرها عند المحدثين

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تطور تدوين الحديث الشريف (مراحله)

مرَّ الحديث الشريف في طريقه إلينا بمراحل عدَّة ساعدت على تخليصه من الشَّوائب، ونستطيع أَنْ نحصر هذه المراحل في أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى – الحفظ في الصدور:

واستمرت هذه المرحلة في الصَّدر الأَول من الإسلام، أي: في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين ومطلع الخلافة الأُموية.

ويرجع الاعتماد في حفظ السُّنة النَّبوية على حفظ الصَّدر في هذه المرحلة لعدة أسباب هي:

السبب الأول: أَنَّ الأُمة العربية التي وُجِد فيها رسول الله ﷺ – وكان واحداً منها – أُمَّة أميَّة لا تُحسن القراءة ولا الكتابة إلا النزر اليسير منهم، وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بذلك في معرض الامتنان عليهم فقال عز من قائل: ﴿هوَ الَّذي بَعَثَ في الأُمّيّينَ رَسولاً مِنْهُمْ يَتْلو عَلَيْهِمْ آياتِهِ وَيُزَكّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتابَ والْحِكْمَةَ وَإِنْ كانوا مِنْ قَبْلُ لَفي ضَلالٍ مُبينٍ﴾ [الجمعة: ٢] وقال رسول الله ﷺ: «إنَّما نحن أُمَّة أُميّة لا نكتب ولا نحسب...»[(١)].

لكنَّها إلى جانب ذلك كانت مضْرِب المثل في الذَّكاء وصفاء الطبع وقوة الذاكرة وسرعة الحفظ، وإنك لتجد ذلك في حفظهم لأَنسابهم وشعرهم وتواريخ وقائعهم وأيامهم مع الإحاطة والدقة.

السبب الثاني: عدم توفر وسائل الكتابة عند من يسْتطيع الكتابة منهم، لأَنَّ الحضارة آنذاك لم تكن قد مدَّت رواقها مدّاً صحيحاً في قلب الجزيرة العربية، فقد كانوا

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم، باب قول النبي ﷺ «لا نكتب ولا نحسب» (١٨١٤).

يكتبون على ما يتوفر لديهم من حجارة صالحة لذلك، أو عظامٍ، أو سُعُف نخلٍ، أو جلود ماشية، وقليلاً ما كانت تتوفر لديهم.

السبب الثالث: انشغالهم بكتابة القرآن الكريم وعنايتهم به وانصرافهم إليه دون ما عداه. وهذا السبب له ارتباط بالسبب التالي.

السبب الرابع: ما ورد من نهي النَّبي ﷺ عن كتابة أَي شيءٍ غير القرآن مخافة أَن يَلْتَبِس بالقرآن الكريم، فقد قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب غير القرآن فليمْحُه»[1] اللَّهم إلاّ ما أَذِن به رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، فقد قال عبد الله: كنت أَكتُب كُلَّ شيءٍ أسمعه من رسول الله ﷺ، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه من النبي ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلَّم في الغضب والرضا؟ فأَمسكْتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأَومأ بأُصبعه إلى فيهِ فقال: «اكتب فو الذي نفسي بيده لا يخرج منه إلاَّ حقٌّ»[2].

وإلاَّ ما أذن به أَيضاً لأَبي رافع وأَبي شاة، وما كتبه إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام، وما كتبه من عهود ومواثيق ... وغير ذلك[3].

المرحلة الثانية – مرحلة التدوين:

وهي مرحلة تدوين السنة وكتابتها مخافة الاندراس والضياع، وخشية الاختلاط بغيرها أو الوضع والدّس فيها.

---

[1] أخرجه مسلم في الزهد، باب التثبيت في الحديث (٣٠٠٤).

[2] أخرجه أبو داود في العلم، باب في كتاب العلم (٣٦٤٦).

[3] استوعب ما عُرف من المدونات في زمن النبي ﷺ الدكتور امتياز أحمد في كتابه «دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث» وهو مطبوع، وينظر أيضاً «الوثائق السياسية في العهد النبوي» للدكتور مُحَمَّد حميد الله.

ففي رأس المئة من الهجرة رأى خليفةُ المسلمين: عمر بن عبد العزيز (ت: ١٠١هـ) رحمه الله أن يحمل العلماء على أن يدوّنوا السُّنة، فكتب إلى أُمرائه على الأمصار الإسلامية يأمرهم بذلك.

فكتب إلى واليه على المدينة أبي بكر بن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم (ت: ١٢٠هـ): «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلاّ حديث رسول الله ﷺ»[(١)].

وكذلك كتب إلى سائر ولاة الأمصار[(٢)].

هذا وقد امتثل الولاة والعلماء هذا الأمر، فكان ممن بادر إلى الكتابة الإمام مُحَمَّد ابن مسلم ابنُ شهاب الزهري (ت: ١٢٥هـ) عالم الحجاز والشام، وكذلك فعل أبو بكر ابن حزم (ت: ١٢٠ هـ) وغيره، ولكن المنية عاجلت أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز قبل أن يجتمع لديه نتاج ما قام به هؤلاء العلماء الأفذاذ.

وفكرة التَّدوين للسُّنة هذه كانت تراود سيدنا عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) رضي الله عنه من قَبْل، إلاَّ أَنَّه بعد التَّروي والتَّشاور صرف النظر عنها خشية أن يؤدي ذلك إلى الانصراف عن كتاب الله تعالى.

أخرج الهَرَوي في كتابه «ذم الكلام» من طريق الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أَنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن، واستشار فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه عامَّتُهم بذلك، فلبث شهراً يستخير الله في ذلك شاكّاً فيه، ثم أَصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إنّي ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم، ثم

---

(١) ينظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (١٠٥) وتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (٢١/١).

(٢) ينظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر (٣٦/١) فتح الباري لابن حجر (١٩٥/١) الرسالة المستطرفة للكتاني (٤).

تذكَّرت فإذا أُناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً، فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أَلبس كتاب الله بشيء. فتركَ كتابةَ السنن[1].

هذا وقد نهج العلماء في ظل الخلافة العباسية – في القرن الثاني الهجري – نهج سيدنا عمر بن عبد العزيز في تدوين السنة، وزادت العناية والاهتمام بها في هذا القرن، كما شجع الخلفاءُ العلماءَ على التَّقصي والجمع. فقد طلب أَبو جعفر المنصور (ت: ١٥٨هـ) ثاني خلفاء بني العباس مثلاً من الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ) إمام أهل المدينة أن يجمع له كتاباً في الحديث، فدَوَّن الإمامُ مالك كتابه «الموطأ» في مقبول الحديث وصحيحه.

وكان المصنِّفون في هذه المرحلة يجمعون الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع أَقول الصحابة وفتاوى التابعين.

ومن كتب هذه المرحلة التي وصلتنا سوى «الموطأ» للإمام مالك.

المصنَّف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحِمْيَريِّ الصّنْعاني (ت: ٢١١ هـ).

المصنَّف: لأَبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥ هـ).

وهذه الكتب مرتبة على الأبواب.

المرحلة الثالثة – مرحلة تجريد الحديث النبوي:

وفي هذه المرحلة قام العلماء الحفاظ بتدوين السنة النبوية فقط، وذلك بتخليصها مما كان ممتزجاً بها من آثار الصحابة وفتاوى التابعين، وهذه المرحلة ترجع إلى أَثناء القرن الثالث والقرن الرابع الهجريين.

---

[1] ينظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: (٦٤/١) تقييد العلم والعمل به (٤٩) تذكرة الحفاظ للذهبي: (٥/١) تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك للسيوطي: (٥/١).

وفي هذه المرحلة كَثُر تدوين الحديث على طريقة المسانيد[1] وأشهر تلك المسانيد مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١ هـ) ومسند إسحاق ابن راهوْيَه (ت: ٢٣٨ هـ).

كما ظهرت في هذه المرحلة الأصول الستة التي عليها التعويل عند جمهور أهل السنة والجماعة، وهي: صحيح البخاري وصحيح مسلم، والسنن لأبي داود، والجامع للترمذي، والسنن للنسائي، والسنن لابن ماجه.

ولم يكد القرن الرابع الهجري ينتهي حتى كاد الحديث النبوي أن تحصى متونه وتُستوعب أَسانيده في مصنَّفات حديثية ما فاتها إلا ما شذَّ وندر.

المرحلة الرابعة – مرحلة الترتيب والتهذيب:

وقد ابتدأت هذه المرحلة مع أواخر القرن الرابع الهجري وهي مستمرة إلى يومنا هذا، فكان كل جيل من أئمة المسلمين يقوم بترتيب تلك السنن وتنسيقها وتهذيبها وشرحها وتنميقها في مؤلفات تتناسب وأَذواق أَهل عصورهم، يستلهمون حاجة تلك العصور فيما يُعَنْونون ويُبوِّبون ويجمعون ويفرقون.

ومن ألوان التَّصنيف التي ظهرت في هذه المرحلة.

– الجمع بين عدد من كتب المتقدمين مع شيء من التصرف والاختصار والترتيب على الأبواب، مثل كتاب «جامع الأصول» لأبي السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ) الذي جمع بين الأصول الستة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وموطأ مالك.

---

[1] جمع مسند وهو الكتاب الذي يرتب الأحاديث على أسماء الصحابة فيذكر تحت اسم كل صحابي ما يرويه هذا الصحابي من الأحاديث عن النبي ﷺ. الرسالة المستطرفة: (٦٠).

– الجمع بين كتب المتقدمين على طريقة الأطراف، أي ترتيب الأحاديث على أسماء الصحابة الرواة، وترتيب الصحابة على حروف المعجم، وأشهر الكتب على هذه الطريقة: «تحفة الأشراف في معرفة الأطراف» للحافظ أَبي الحجّاج المزي يوسف بن عبد الرحمن (ت: ٧٤٢هـ) جمع فيه أطراف الكتب الستة وملحقاتها.

– وهناك من جمع بين كتب المتقدمين على طريقة الزوائد، فيذكر ما زادته بعض الكتب على الكتب الستة، ومن المؤلفات على هذه الطريقة «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين علي الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) الذي جمع زوائد مسند أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة.

نشوء علوم الحديث وتطورها

يقصد بعلوم الحديث مجموعة القواعد والقوانين التي يُتوصل من خلالها إلى تمييز مقبول الحديث من مردوده، ومعرفة آداب روايته، وكيفية فهمه.

نشأ هذا العلم مع نشوء رواية الحديث في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فقد راعى الصَّحابة أُصول وقواعد الراوية التي تشكَّل منها هذا العلم فيما بعد، وذلك أثناء نقلهم وروايتهم لحديث رسول الله ﷺ، حيث طبَّقوا أُصول المنهج القرآني المبني على: تحريم الكذب، رفض وردّ خبر الفاسق، اشتراط العدالة لقبول خبر الراوي، التَّثبت من كل قضية، تحريم نقل الخبر المكذوب.

كما قلَّلوا من الرِّواية، وتثبَّتوا من صحتها عند تحمُّلها وأدائها، ونقدوا الرِّوايات بِعَرْضها على نصوص وقواعد التشريع[1].

[1] ينظر تفصيل ذلك في كتاب «السنة المطهرة والتحديات» للدكتور نور الدين عتر (٩ – ٢٨).

حافظ الصَّحابة ومَنْ بعدهم من كبار التابعين على هذه القواعد والقوانين في أثناء تحملهم للحديث وأثناء أدائهم له، وإن لم تكن هذه القواعد قد دوِّنت بعد، إذ أن أولى قواعد هذا الفن المكتوبة ظهرت في طيات كتاب «الرسالة» للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ) حيث تكلَّم عن: قبول حديث الواحد والمرأة، صِفَةِ من تُقبل روايته، قبول العنعنة من غير المدلِّس، قبول رواية المدلِّس إن صرَّح بالتَّحديث، ردِّ خبر من كَثُرَ غلطُه، كيف تعرف عدالة الراوي؟... إلخ.

كما جاءت بعض قواعد هذا الفن مدوَّنة في أثناء كتب الرواية، كتلك التي جاءت في تراجم بعض أبواب صحيح الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) حيث تجد في (كتاب العلم) التراجم (العناوين) التالية: باب قول المحدث: "حدثنا وأخبرنا"، باب ما يُذكر في المناولة، باب متى يصح سماع الصغير؟، باب كتابة العلم... وغيرها.

كما أشار رحمه الله إلى بعض مسائل هذا الفن في مواضع متعددة من صحيحه كمسألة: زيادة الثقة، والمتابعات، وبيان غريب بعض الألفاظ، واختلاف الرِّوايات.

وأما الإمام مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ) فقد أورد في مقدِّمة صحيحه جملة من المسائل منها: تقسيم حَمَلة الأخبار إلى طبقات، كيفية معرفة المنكر في حديث المحدّث، جواز الجرح وأنه ليس من الغِيْبَة، الحديث المعنعن وصحَّة الاحتجاج به... .

كما تناثرت بعض المسائل في ثنايا سنن الإمام مُحَمَّد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، إضافة إلى ما دوّنه في «العلل الصغير» الملحق بالسنن، وما كتبه الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) في رسالته إلى أهل مكة المعرِّفة بكتابه «السُّنَنْ».

وفي هذه المرحلة ظهرت بعض الكتب المفردة في نوع من أنواع علوم الحديث، ككتب غريب الحديث، ومُشكله، وناسخه ومنسوخه، وعلله، ومعرفة الرواة ... منها:

اختلاف الحديث: للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ).

غريب الحديث: لأَبي عُبيد القاسم بن سلاّم (ت: ٢٢٤هـ).

العلل: للإمام علي بن عبد الله بن المديني (ت: ٢٣٤هـ).

الضعفاء: للإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ).

الناسخ والمنسوخ: لأبي بكر مُحَمَّد بن الأثرم (ت: ٢٦١هـ).

الضعفاء والمتركون: للإمام النسائي أحمد بن علي بن شُعيب (ت: ٣٠٣هـ).

الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي (ت: ٣٣٠هـ).

وهذا غيض من فيضٍ من الكتب التي عُنيت بتدوين أنواع علوم الحديث المفردة حيث «أصبح التصنيف أَمْراً متَّبعاً لا ينفك عنه إمام في الحديث»[١].

ولقد كان من أول من جمع مباحث هذا الفن وجعله عِلماً مستقلاً القاضي أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرحمن الرّامَهُرْمُزي (ت: ٣٦٠هـ) في كتابه «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» تناول فيه (آداب الرِّاوية، وطرق التحمل والأداء ...) وغيرها.

ثمَّ تلاه الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله ابنُ البيّع النَّيْسابوريُّ (ت: ٤٠٥هـ) في كتابه «معرفة علوم الحديث» الذي نوَّع مسائل علوم الحديث إلى اثنين وخمسين نوعاً.

وجاء مِنْ بعدِهم الخطيب أحمد بن علي البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). فأَلَّف في أغلب أنواع الحديث كُتباً مفردة، ووضع أيضاً كتابين مستوعبين؛ خصص أحدهما لقوانين الرواية، وقواعدها، وأصولها العامة، وسماه «الكفاية في قوانين الراوية»، وخصَّص الثاني

---

[١] منهج النقد للدكتور نور الدين عتر (٦٢).

منهما لآداب الراوية وتدوين الحديث وحفظِه وتوثيقه، والرحلة في طلبه، بعنوان «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

وعلى كتب الخطيب أصبح تعويل المحدثين في التصنيف في علوم الحديث، حتى قال ابن نقطة: «كلّ من أنصف عَلم أنَّ المحدّثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

ثم ألَّف القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) في فنون الرواية وآدابها وقوانينها كتاباً سماه «الإلماع في ضبط الرواية وقوانين السَّماع».

وقد بقي الأمر على هذا المنوال إلى منتصف القرن السّابع الهجري حيث أملى أبو عمرو ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزَوْري نزيل دمشق (ت: ٦٤٣هـ) كتاباً جامعاً لتصانيف الخطيب البغدادي ومن سبقه، فهذَّب فنون الحديث، وجمع شتات مقاصدها وضمَّ متفرقاتها، وقد قسَّم أنواع علوم الحديث إلى خمسة وستين نوعاً، قدَّمها في شكل مصطلحات محرَّرة غالباً. ومن ثمَّ فقد عكف عليه العلماء شرحاً ودرساً وتدريساً ونظماً واختصاراً ومعارضة وانتصاراً، فقد اختصره كلٌّ من:

– الإمام النَّووي: يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ) بكتابه: «إرشاد طلاّب الحقائق» ثمَّ اختصر هذا الكتاب بكتابه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير».

– والحافظ ابن كثير الدمشقي عماد الدين إسماعيلُ بنُ عمر (ت: ٧٧٤هـ) في «اختصار علوم الحديث».

– والقاضي بدر الدين ابن جماعة مُحَمَّد بن إبراهيم الكناني (ت: ٧٣٣هـ) بكتابه «المنهل الرّوي في علوم الحديث النبوي». وله مختصرات كثيرة أخرى

وممن علَّق عليه مستدركاً:

– مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (ت: ٧٦٢هـ) في «إصلاح ابن الصلاح».

– وبدر الدين الزَّركشي مُحَمَّد بن بهادر الشافعي (ت: ٧٩٤هـ) في «النكت على ابن الصلاح».

– وأبو حفص البُلقيني عمر بن رسلان الشافعي (ت: ٨٠٥هـ) في «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح».

– الزَّين العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦هـ) وله «التقييد والإيضاح لما أطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح»، وغيرهم.

وقد نظمه كلٌ من

– زين الدين العراقي أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦هـ) في أَلفيَّته المشهورة التي قال فيها:

نظمتها تبصرة للمبتدي تذكرة للمنتهي المسندِ

لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعه

– وجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) في ألفيته المشهورة بعنوان: «نظم الدّرر في علم الأثر» التي يقول في مطلعها:

وهذه ألفية تحكي الدُّرر منظومة ضمنتها علم الأثر

فائقة ألفية العراقي في الجمع والإيجاز واتساق

وجُلُّ الذين كتبوا بعد ابن الصلاح ساروا على سَيْره في الترتيب، ومنهم من خالفه في طريقة التَّصنيف والتبويب، كـ: ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) في «المنهل الرَّوي»، وابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ) في متن «نخبة الفكر»[١].

---

[١] وهو متنٌ مختصر جداً ولذلك كثر شراحه، ومن أوائل من شرحه الحافظ ابن حجر نفسه، وسماه: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر».

ولا ننسى أَنْ نتحدَّث في هذا المقام أن بعض العلماء سلك في التفنن مسلكاً غريباً ألا وهو مسلك التَّغزل، فقد نظم الحافظ شهاب الدين أحمد بن فرج الأندلسي (ت: ٦٩٩هـ) قصيدة غرامية تسمى «غرامي صحيح» عدد فيها أنواع الحديث على طريقة التغزل، قال في مطلعها:

غرامي (صحيحٌ) والرَّجا فيك (مُعضَل) وحزني ودمعي (مرسل) و(مسلسل)

وصبري عنكم يشهد العقل أنه (ضعيف) و(متروك) وذلي أجمل

ولا(حسَنٌ) إلا استماع حديثكم ... ...

وهذا النَّظم شرحه عددٌ من العلماء آخرهم الشيخ مُحَمَّد بدر الدين بن يوسف الحسني البيباني الدمشقي (ت: ١٣٥٤هـ).

ولعمر بن مُحَمَّد فتّوح البيقوني (ت: ١٠٨٠هـ) منظومة في (٣٠ بيتاً) مختصرة تناولت أنواع الحديث الرئيسية، وقد كُتب عليها عدَّة شروح من أفضلها شرح فضيلة الشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله.

وفي عصرنا الحاضر نهض أهل العلم، فأعطوا دفعاً جديداً إلى هذا العلم اقتضاه عوامل منها:

١ – ظهور المنهج الأكاديمي المعاصر في تقعيد العلوم والتأليف فيها، حيث كثرت الجامعات والكليات الشرعية التي تؤهل طالب العلم الشرعي ليكون واعياً لظروف عصره، وبالتالي كان من الواجب تقديم علوم الشرع ومنها علم مصطلح الحديث بقوالب عصرية واضحة.

٢ – الشبهات الكثيرة التي بدأت تُلقي بظلالها على السنة وعلومها من قبل بعض المستشرقين وأتباعهم من المستغربين وأنصاف المثقفين وأرباع المتعلمين مما اقتضى أن

تتضمن المصنفات المعاصرة في هذا الفن أبحاثاً جديدة في كشف الشبهات والرد عليها ودفع الافتراءات والأكاذيب.

ومن هذه المؤلفات كتاب «توجيه النَّظر إلى علوم الأثر» للشيخ طاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ)، وكتاب «قواعد التحديث من فنون مصطلح» للشيخ مُحَمَّد جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، وكتاب «المنهج الحديث في علوم الحديث» للشيخ الأستاذ الدكتور مُحَمَّد مُحَمَّد السماحي رحمه الله، وكتاب «منهج النقد في علوم الحديث» لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر حفظه الله.

وقد كان للأستاذين الجليلين الدكتور العتر والدكتور السماحي الفضل في ابتكار ما يمكن بتسميته «الطريقة المنهجية» في التأليف في هذا العلم، حيث قسَّما علوم الحديث إلى أقسامٍ، بين أفراد كل قسم من هذه الأقسام قاسم مشترك، فقسْمٌ في علوم الرّواة، وقسْم في علوم الرِّواية، وقسْم في أنواع الحديث من حيث القبول والرد، وقسْم في علوم المتن .. وهكذا.

ويجدر في هذا المقام أن نذكر بعضاً من المؤلفات النافعة التي قام بتأليفها أساتذة أكارم، كـ: «علوم الحديث ومصطلحه» للدكتور صبحي الصالح رحمه الله، و«أصول الحديث: علومه ومصطلحه» لأستاذنا الدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب، «الوسيط في علوم الحديث» للدكتور الشيخ مُحَمَّد مُحَمَّد أبو شهبة، ... وغيرهم.

التعريف بعلم أصول الحديث وأهميته

- **الحديث**: عند علماء هذا الفن هو «ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خِلْقيةٍ أو خُلقية، أَو أُضيف إلى الصحابي أو التابعي».

- «**السُّنة**» و«**الأثر**» و«**الخبر**» كلّها بمعنى الحديث عند علماء الحديث[1].

مثال ما أضيف إلى النبي ﷺ **قول**: قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار»[2].

ومثال ما أضيف إليه عليه الصلاة والسلام من **فعلٍ**: قول السيدة عائشة رضي الله عنها: «كان عليه الصلاة والسلام يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم»[3].

ومثال **إقراره** عليه الصلاة والسلام حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن حيث قال عليه الصلاة والسلام لمعاذ: «كيف تقضي إذا عَرض لك قضاء؟» قال بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله»؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال: «فإنْ لم تجد في سنَّة رسول الله ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو،

---

[1] وقد فرّق بعض العلماء بينها فقالوا:

السنة: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة.

و**الخبر**: ما أضيف إلى غير النبي ﷺ.

ومن ثمَّ قيل لمن يشتغل بالسنة «محدّث» ولمن يشتغل بالتواريخ «أخباري».

و**الأثر**: ما أضيف إلى الصحابي خاصة.

[2] أخرجه أحمد (٣ / ٣١٣)، وابن ماجه في الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (٢٣٤١).

[3] في الصوم، «باب شعبان» (١٩٦٩) ومسلم في الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، (١١٥٦).

فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسول الله لما يُرضي رسول الله»[(١)].

فقد أقرَّه عليه الصلاة والسلام على طريقته في القضاء ولم ينكر عليه.

ومثال ما أضيف إليه عليه الصلاة والسلام من **خُلُق** ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ أشدَّ حياء من العذراء في خِدرِها، وكان إذا كره شيئاً رأيناه في وجهه»[(٢)].

ومثال ما أضيف إليه عليه الصلاة والسلام من **وصف خِلْقي**: «كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وجهاً، وأحسنه خلقاً، ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير»[(٣)].

- «**السند**»: هو الطريق الموصل للمتن.

أي: هو رواة الحديث الذين وصلنا متن الحديث عن طريقهم.

- «**المتن**»: ما انتهى إليه السند من ألفاظ الحديث الدّالة على معانيه.

- «**الإسناد**»: رفع الحديث إلى قائله، وقد يطلق على «السَّند».

- «**المسنِد**»: الذي يرفع الحديث إلى قائله، أو هو: من يروي الحديث بسنده، ويسمى «**راوياً**» أيضاً.

وبيان ما تقدم يتضح بالمثال التالي:

قال الإمام البخاري في افتتاح «صحيحه»:

---

(١) أخرجه أبو داود في الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، (٣٥٩٢) والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، (١٣٢٧) ومعنى «لا آلو» لا أقصِّر في الاجتهاد.

(٢) أخرجه أحمد (١ / ٧١) والبخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ، (٣٥٦٢).

(٣) رواه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ، (٣٥٤٩) ومسلم في الفضائل، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، (٢٣٣٧).

(حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني مُحَمَّد بن إبراهيم التَّيْمي: أنَّه سمع علقمة بن وقاص اللّيثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنَّما الأعمال بالنيات، وإنَّما لكل امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»)

فقول البخاري: «حدثنا الحميدي... – إلى – سمعت رسول الله ﷺ يقول». يسمى «**سنداً**».

وقوله: «إنما الأعمال...إلخ الحديث» يسمى «**متناً**».

فالحديثُ «**مُسْنَد**» أي: مروي بسنده.

والبخاريُّ «**مُسنِدٌ**» أي: يروي الحديث بسنده.

وفعل البخاري يسمى «**إسناداً**».

الأَلقاب العلمية للمشتغلين بالحديث الشريف:

– «**المسنِد**» وهو الراوي، وقد مرَّ تعريفه قريباً.

– «**المحدِّث**»: من تحمَّل الحديث رواية، واعتنى به دراية، وذلك بحفظ جملة مستكثرة من المتون ومعرفة الرجال جرحاً وتعديلاً وتأريخاً...

– «**الحافظ**»: هو الذي يكون ما يعرفه من الأحاديث رواية ودراية وفهماً أكثر مما يجهله.

– «**أمير المؤمنين في الحديث**»: من فاق أقرانه في المعرفة والعلم بالحديث بحيث يصبح مرجع أهل عصره، وأطبقوا على أهليته دون مخالف.

وقلَّ من نال هذه المرتبة من المحدثين، فممن أُطْلِق عليه هذا اللَّقب[1]:

- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (ت: ١٦١هـ).
- شُعبةُ بن الحجاج بن وَرْدٍ أبو بسْطام العتكي (ت: ١٧٠هـ).
- عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي (ت: ١٨٢هـ).
- سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي المكي (ت: ١٩٨هـ).
- البخاري مُحَمَّد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ).
- مسلم بن الحجاج النيسابوي (ت: ٢٦١هـ).
- علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدارقطني الشافعي (ت: ٣٨٥هـ).

ولعل آخر من أُطلق عليه هذا اللَّقب من المحدِّثين الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

تعريف علم الحديث بالمعنى الإضافي:

- علم الحديث: «علم يُعرف به أَحوال السَّند والمتن من حيث القبول والرَّد، وآداب روايته، وكيفية فهمه».

ويسمَّى هذا العلم أيضاً: «علم مصطلح الحديث» و«علم مصطلح الأثر» و«علم أصول الحديث».

وينقسم علم الحديث بهذا المعنى الإضافي إلى قسمين:

١ - علم الحديث رواية.

٢ - علم الحديث دراية.

---

[1] للشيخ مُحَمَّد حبيب الله الشنقيطي منظومة ضمَّنها أسماء من لُقِّب بلقب «أمير المؤمنين في الحديث» عنوانها: «هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث».

أمّا علم الحديث رواية: فهو علم يقوم على نقل الأحاديث، وروايتها بدقة، وتحرير ألفاظها وضبطها.

وأما علم الحديث دراية: فهو علم يتضمن تمحيص ونقد هذا المروي لتمييز المقبول من المردود، ثم فهم هذا المروي.

وعليه فعلم الرِّواية يحقِّق مجرَّد النَّقل مع الضَّبط والإتقان، وعلم الدِّراية يُحقِّق معرفة القواعد وتطبيقها للوصول إلى الحكم على الحديث، كما يهدف إلى فهم المتن فهماً صحيحاً.

يقول النووي في شرحه على صحيح مسلم: «إنَّ المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتون، وتحقيق علم الإسناد والعلل... وليس المراد من هذا العلم مجرد السَّماع ولا الإسماع ولا الكتابة بل الاعتناءُ بتحقيقه، والبحثُ عن خفيّ معاني المتون والأسانيد والفكر في ذلك، ودوامُ الاعتناء به، ومراجعةُ أَهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييدُ ما حصَّل من نفائسه وغيرها، فيحفظُها الطالب بقلبه، ويقيّدها بالكتابة، ثمَّ يُديم مطالعة ما كتبه، ويتحرّى التحقيق فيما يكتبهُ ويتثبَّت فيه، فإنَّه فيما بعد يصير معتمِداً عليه، ويذاكرُ بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن سواء كان مثله في المرتبة أو فوقه أو تحته، فإنَّ بالمذاكرة يثبتُ المحفوظ ويتحرَّر ويتأكَّد ويتقرَّر...».

أهمية هذا العلم وفائدته: لهذا العلم فوائد كثير منها:

أولاً – معرفة ما يُقبل من الحديث وما يُردّ: فالمقبول يُؤْخذُ به ويعوَّل عليه في الاستدلال والاستنباط، والمردود يُطرح وينبذ ويُحارب ولاسيما في ميدان الاجتهاد، أو في ميدان المقارنة بين الاتجاهات الفقهية على الأقل.

ثانياً – إيجاد الثِّقة في نفوس المسلمين واطمئنانهم إلى الأحاديث التي يثبت إسنادها وتُعرف صحتها.

ثالثاً – تكوين ملكة عند الدّارس لهذا الفن يتمكَّن بها من تمحيص الأَخبار الواردة من حديث وتاريخ وغيرهما.

هذا وقد قامت في هذا العصر دعوة إلى إيجاد منهج ضابط يُستعمل في تمحيص الأخبار والحوادث التاريخية، ولقد بيَّن عددٌ من المؤرخين غير المسلمين أهمية المنهج الذي اتبعه المحدثون من خلال علم مصطلح الحديث[1].

رابعاً: الإكبار لأئمة الحديث الذين أبرزوا هذه القواعد الضابطة مما لا يوجد له نظير في أي أمَّة سالفة، حيث حفظت بواسطة هذه القواعد الضابطة أحاديث النَّبي صلى الله عليه وسلم التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

مكانة السُّنَّة النَّبوية وحُجّيتها

من المقرر لدى جمهور المسلمين أَن السُّنَّة النَّبوية هي المصدر التشريعي الثاني في الإسلام بعد القرآن الكريم.

ومن المقرر أيضاً أَنَّ تقديم القرآن على السنة النبوية هو تقديم اعتباري لأنَّه الأصل وهي الفرع، فالقرآن أَصل لأَنه ثابت ومقطوع به على الجُملة والتَّفصيل، والسُّنة مقطوعٌ بها على الإجمال فقط.

والقرآن أَصل لأنَّ السُّنة إِنَّما استندت في حجّيتها على ما قرَّره الكتاب الكريم.

ومعلوم أَنَّ وظيفة القرآن الأساسية هي: هداية الخلق وإرشادهم لما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة.

---

[1] ينظر على سبيل المثال كتاب (مصطلح التاريخ) للدكتور أسد رستم.

وأما الوظيفة الأساسية لسنَّة النبي ﷺ فهي «البيان والتفصيل».

قال تبارك وتعالى مخاطباً نبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرونَ﴾ [النحل: ٤٤].

أوجه بيان السنة للقرآن:

١ – السُّنَّة الموافقة لما جاء في القرآن الكريم والمؤكده له:

مثال ذلك: ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ أنه قال: «إنَّ الله ليُملي للظّالم فإذا أَخذه لم يُفْلِتْه»[1] فإنَّه موافق لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَديدٌ﴾ [هود: ١٠٢].

٢ – السُّنة المُفصِّلة لمجمل القرآن: فتأتي السنة مخصِّصة لعامِّ القرآن، أَو مقيدة لمطلقه، أَو موضِّحة لمشْكِله ...، وذلك كبيان السنة للصَّلوات الخمس بتحديد مواقيتها وكيفيتها وسائر أَحكامها، وبيانه لمقادير الزكاة المفروضة وأَوقات وجوبها وأَنواع الأموال الزكوية ... «وأَغلب السُّنَّة من هذا النَّوع ولهذه الغَلبة وصِفَت بأَنَّها مبيِّنة للكتاب».

روي أَنَّ رجلاً قال لسيدنا عِمْران بن حُصيْن رضي الله عنه: يا أبا نُجيد إِنَّكم تُحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن؟! فغضب عمران رضي الله عنه، وقال له: قَرأْتَ القرآن؟ قال: نعم قال: فهل وجدت فيه صلاة العشاء أَربعاً؟ قال: لا، قال: فمِمن أَخذتم ذلك؟ أَلستم أَخذتموه عنّا وأَخذناه عن النَّبي؟!

ثم ذكر أَشياء أُخرى وردت في القرآن مُجملةً وبيَّنتها السُّنة النبوية...

---

[1] أخرجه البخاري في التفسير، باب سورة هود (٤٦٨٦) ومسلم في البر والصلة والآداب، كتاب تحريم الظلم (٢٥٨٣).

ثم قال له: أَما سمعتم الله تعالى قال: ﴿وَما آتاكُمُ الرَّسولُ فَخُذوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فانْتَهوا﴾ [الحشر: ٧]، فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أَشياء ليس لكم بها علم[١].

يقول الإمام محكول بن أبي مسلم الشامي (ت: ١١٢هـ): «القرآن أَحوج إلى السُّنة من السُّنَّة إلى الكتاب»[٢]، و«معنى احتياج القرآن للسُّنَّة أَنَّها مبيّنة له، ومفصّلة لمجملاته، لأَنَّ فيه لوجازته كنوزاً تَحتاج إلى من يعرف خباياها فيبرزُها، وذلك هو المنزَّل عليه ﷺ، وهو معنى كون السّنة قاضية عليه وليس القرآن مبيناً للسُّنة ولا قاضياً عليها، لأَنَّها بيّنة بنفسها، إذ لم تصل إلى حدِّ القرآن في الإعجاز والإيجاز، لأَنَّها شرحٌ له وشأنُ الشرح أَن يكون أَوضح وأَبْيَن وأَبسط من المشروح. والله أعلم»[٣].

٣ – السنةُ المُقَرِّرة لحكم سكت عنه القرآن: وهذا النوع من البيان هو المعبَّر عنه بـ«استقلال السُّنة بالتشريع» وقد أفاض الإمام ابن قيم الجوزية بذكر الأمثلة الموضِّحة لهذا الوجه من وجوه بيان السنة المطّهرة لحكم سكت عنه القرآن الكريم في كتابه القيّم «إعلام المَوَقِّعين عن ربّ العالمين» فمما قاله في كتابه هذا:

«كيف يمكن أَحداً من أهل العلم ألاَّ يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله فلا يقبل:

حديث تحريم زواج المرأة على عمَّتها وعلى خالتها.

ولا حديث تحريم الرَّضاع لكلِّ ما يحرم من النَّسب.

ولا حديث خيار الشرط.

ولا أحاديث الشُّفعة.

---

[١] أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢٥/١) وينظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي (٤٢٢/٢) (مطبوع في آخر تدريب الراوي).

[٢] أخرجه سعيد بن منصور من كلام مكحول رحمه الله.

[٣] مفتاح الجنة للسيوطي (٤٥١/٢)

ولا حديث الرَّهن في الحضر.

مع أَنّه زائد على ما في القرآن الكريم»[1].

وما مرّ من كلام يُسلمنا إلى البحث في أدلّة حجيَّة السُّنة النبوية.

أدلة حجيّة السّنة النبوية:

إنَّ حجيّة السنّة النبوية أَمرٌ لا يحتاج إلى بحث واستدلال عند من خالَطَتْ بشاشة الإيمان قلبه، ولكن العلماء عرضوا هذه الأدلة ووجهوها عندما ظهر على ساحة المجتمع الإسلامي وفي عصور مختلفة من يحاول أَن يُشكِّك بهذه البدهية التي لا يختلف عليها اثنان من عقلاء المسلمين، هذا وقد استدل العلماء على حجيّة السُّنة النبوية من الكتاب الكريم، والحديث الشريف، والعقل، ونحن سنقتصر على ذكر الأدلة من القرآن الكريم وذلك لأنَّ الذين يُنازعون في هذا الأَمر إنّما يبنون رأيهم على أساس أنَّهم لا يعملون إلاّ بما جاء في كتاب الله، فهذه الأَدلة من كتاب الله توجب عليهم العمل بسنة رسول الله ﷺ.

أدلة القرآنية على وجوب العمل بالسنة النبوية:

١ – الآيات الآمرة بالإيمان بالرّسول ﷺ: فقد استنبط العلماء من الآيات الموجبة للإيمان برسول الله ﷺ وجوبَ اتباع ما جاء به، فكلُّ آية أَمَرتْ بالإيمان به هي في الحقيقة آمرة بمتابعته ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا آمِنوا بِاللهِ وَرَسولِهِ والْكِتابِ الَّذي نَزَّلَ عَلَى رَسولِهِ والْكِتابِ الَّذي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ والْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

---

[1] إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٢/٢٦٠).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٦٢].

يقول ابن قيم الجوزية: «فإذا جَعَل من لوازم الإيمان أَنَّهم لا يذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلاَّ باستئذانه، فأولى أَنْ يكون من لوازمه أن لا يذهبوا إلى قولٍ ولا مذهب علميٍّ إلاَّ بعد استئذانه، وإذنه يُعرف بدلالة ما جاء به على أَنَّه أَذِن فيه»[(١)].

ويكفي التَّمعن في هاتين الآيتين لنتبين أَنَّه لا يعدُّ المؤمن مؤمناً حقّاً إلاَّ إِنْ آمن برسول الله ﷺ، وكما أَنَّ من لوازم الإيمان بالله أن نستسلم لأَحكامه وأوامره وأن نجتنب نواهيه، فكذلك الإيمان بالرسول ﷺ يستلزم اتباعه وطاعته.

٢ – الآيات الآمرة بطاعة الرَّسول ﷺ مقرونة بطاعة الله تعالى:

وهي آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعوا اللَّهَ والرَّسولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].

ولعلّ خير ما نفسِّر به هذه الآية ما رواه أَبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أَنَّه قال: «كلُّ أُمتي يدخلون الجنَّة إلاَّ من أبى» قالوا: ومن يأبى؟ قال: «من أَطاعني دخل الجنَّة ومن عصاني فقد أَبى»[(٢)]. قال ابن كثير: «دلّ على أَنَّ مخالفته في الطريقة كفر، والله لا يحب يحب من اتَّصف بذلك وإن ادَّعى وزعم في نفسه أَنَّه محبٌّ لله ويتقرَّب إليه حتى يتابع الرسول النَّبي الأُمي خاتم الرُّسل ورسول الله إلى جميع الثَّقلين...»[(٣)].

---

(١) إعلام الموقعين (٥١/١).

(٢) أخرجه البخاري في الاعتصام، باب الاقتداء بسنن النَّبي ﷺ (٧٢٨٠).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣٥٨/١).

وفي عطف الأَمر بطاعة الرسول ﷺ على الأَمر بطاعة الله تعالى تنبيه إلى أَنَّ كمال طاعته سبحانه لا يتمّ ولا يتحقق إلاّ بطاعة رسوله.

فإن قال قائل: إنَّ هذه الآية وأَمثالها إنَّما تأْمر بطاعة رسول الله ﷺ تبعاً لطاعة الله، وبالتّالي فنحن مأمورون بأَنْ نُطيعه فيماله أَصلٌ في كتاب الله فحسب.

نجيبه: إنَّ هذا الوهم مردود بما في كتاب الله حيث يقول: ﴿قُلْ أَطيعوا اللهَ وَأَطيعوا الرَّسولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما عَلَيْهِ ما حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطيعوهُ تَهْتَدوا﴾ [النور: ٥٤].

فقد ذكر العلماء أَن الحكمة من تكرار لفظ «الطاعة» هي الدلالة على عموم طاعة الرسول ﷺ في جميع ما يصدر عنه، في حياته وبعد وفاته، فالقرآن الكريم يقرر وجوب طاعة الرسول ﷺ فيما يأمر به سواء أَكان قرآناً يُتلى أَم كان حديثاً يروى، إذ لو كان المراد مجرَّد طاعته فيما أتى به من وحي متلوٍ متمثل بالقرآن لما كان هناك من داعٍ لتكرار قوله: ﴿قُلْ أَطيعوا اللَّهَ وَأَطيعوا الرَّسولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما عَلَيْهِ ما حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطيعوهُ تَهْتَدوا وَما عَلَى الرَّسولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمبينُ﴾ [النور: ٥٤].

قال ابن جرير الطبري عند قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا أَطيعوا اللَّهَ وَأَطيعوا الرَّسولَ وَأولي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدّوهُ إِلَى اللهِ والرَّسولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنونَ بِاللهِ والْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْويلاً﴾ [النساء: ٥٩]: «هو أَمرٌ من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أَمر ونهى، وبعد وفاته في اتّباع سنته، وذلك أَنَّ الله عمّ بالأمر بطاعته ولم يُخصِّص ذلك في حال دون حال، فهو على العموم»[1].

ويؤكد ما نحن بصدده هنا الآيات الواردة في الفقرة التالية.

---

[1] تفسير الطبري: (١٤٧/٥).

٣ – الآيات الآمرة بطاعة رسول الله ﷺ على الإنفراد: وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبّونَ اللهَ فاتَّبِعوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنوبَكُمْ واللهُ غَفورٌ رَحيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، فهذه الآية مصرّحة بأَنَّ محبَّة الله تعالى من غير اتباعنا لرسوله عليه الصلاة والسلام والإقتداء به دعوى كاذبة عارية عن الصّحة.

ولو تأملنا قوله عز وجل: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنونَ حَتَّى يُحَكِّموكَ فيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدوا في أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّموا تَسْليمًا﴾ [النساء: ٦٥]، لوجدنا أَنَّ المولى سبحانه ينفي الإيمان عن الذين يخالفون الأحكام الصادرة عن رسوله صلى الله عليه وسلم وإن لم يرد لتلك الأحكام أَصل في كتاب الله تعالى، بل إن الآية ذهبت إلى أَبعد من ذلك فنفت الإيمان عن الشخص الذي ينفذ حكم الرسول ﷺ إذا كان تنفيذه للحكم غير مقترنٍ بالتسليم المطلق والرِّضا المنبعث من القلب بحيث لا يخالطه أَدنى شكٌّ أَو ريبٍ، حيث أَقْسَم سبحانه بربوبيته أَنَّهم لن يكونوا مؤمنين إلاَّ إذا سلَّموا لأحكام رسول الله ﷺ أتمّ التسليم. لقد «أَقسم سبحانه وتعالى بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكِّموا رسوله في كلّ ما شَجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرده حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق من قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أَيضاً بذلك حتى يسلموا تسليماً وينقادوا انقياداً»[(١)].

٤ – الآيات الدالة على وجوب التأَسي به عليه الصلاة والسلام: لم يكتف القرآن الكريم بأَمرنا باتباع رسول الله ﷺ في الأَحكام بل أرشدنا إلى الإقتداء به في كلِّ شؤون حياته حيث قال عزّ من قائل: ﴿لَقَدْ كانَ لَكُمْ في رَسولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كانَ يَرْجو اللهَ والْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. والأُسوة تشمل الأَقوال

---

(١) إعلام الموقعين (١/٥٧).

والأَفعال، والأَحكام والأَخلاق، والسّير، لقد جعل الله تعالى نبيه ﷺ أُسوةً حسنةً وقدوة للمؤمنين جميعاً وأَمرهم بإتباعه والتأَسّي به، وأَشار الله عز وجل بهذه الآية إلى أَنَّ شأْن من يرجو ثواب الله عز وجل هو اتخاذ النَّبي ﷺ قُدوة وأَنَّ من لا يرجو الله واليوم الآخر ولم يذكر الله كثيراً شأْنه أَن لا يتخذ الرَّسول ﷺ أُسوة وقدوة، كما علم من كتاب الله أَنَّ المؤمن هو الذي يتَّصف بصفات التأسي بالنَّبي ﷺ والمنافق هو الذي لا يذكر الله إلا قليلاً ولا يرجو ثواب الله ولقاءه.

علّة وجوب طاعة النَّبي ﷺ:

والعلَّة في وجوب طاعة الرسول ﷺ وما جاء به أن سنته عليه الصلاة والسلام وحي إلهي ولكنَّه غير متلو، وهذا ما ذهب إليه جمهور المسلمين أَخذاً من قوله تبارك وتعالى: ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هوَ إِلاَّ وَحْيٌ يوحَى﴾ [النجم: ٣ – ٤] وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ ما يوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠] ، وقوله: ﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتابَ والْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ ما لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظيمًا﴾ [النساء: ١١٣] و«الحكمة» هي: السُّنة، على ما عليه جمهور المفسرين، ففي الآية تصريح بأَنَّ «الحكمة» مُنزَّلة من عند الله كما الكتاب الكريم.

قال ابن حزم – في تفسير قول الله تعالى ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ –: «صحَّ لنا بذلك أَنَّ الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ على قسمين:

أَحدهما: وحي مَتْلو مؤلّف تأليفاً معجزَ النَّظام، وهو: (القرآن).

والثاني: وحي مروي، منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو، ولكنَّه مقروء، وهو: الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ»[1].

---

[1] إحكام الأحكام لابن حزم الظاهري (٨٧/١).

اللهم وفقنا لطاعتك ومرضاتك ومرضاة رسولك يا رب العالمين.

تنوع علوم الحديث

نوَّع العلماء علوم الحديث من حيثيات متعددة، فنوعوه من حيث قبول الحديث وردّه، ومن حيث اتّفاق الرّواة واختلافهم، من حيث اتّصال الأسانيد وانقطاعها، ومن حيث إضافة الحديث لقائله، ومن حيث توثيق الرّواة وجرحهم، ... وغير ذلك، فنتج عن هذا النَّظر أنواع كثيرة لعلوم الحديث منها: الصَّحيح، والحسن، والضَّعيف، والمسنَد، والمنقطع، والمعضل، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والجرح والتعديل ... إلخ. وقد عدَّ الإمام ابن الصلاح الشهرزوري في كتابه «علوم الحديث» خمسة وستين نوعاً، وزادها السيوطي في «تدريب الراوي» إلى ثلاثة وتسعين نوعاً. «وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنَّه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تُحصى أَحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أَحوال متون الحديث وصفاتها ...»[1].

هذه هي طريقة التنويع عند أَهل الحديث، وقد زاد الأُصوليون في التنويع طريقةً أخرى، وهي التنويع بالنَّظر إلى تعدد طُرق ورود الحديث إلينا، فنوَّعوه على هذه الطريقة إلى: (حديث متواتر، وحديث آحادي)، ثم قسموا الآحادي إلى (مشهور، وعزيز، وغريب).

---

[1] علوم الحديث لابن الصلاح (١١).

الحديث المتواتر

تعريفه: «ما رواه جماعة غير محصورة بعدد في كلِّ طبقةٍ من طبقاته، تُحيل العادة تواطؤهم أَو تَوافقهم على الكذب، وكان مستندهم الحسُّ».

شروط الحديث المتواتر: يؤخذ من التعريف شروط المتواتر وهي:

١ – أَن يكون رواته في كل طبقة من طبقات الإسناد جمعاً كبيراً من الرّواة، وقد اختلف العلماء في عدّة هذا الجمع فمنهم من قيّده بـ«عشرة»، ومنهم من قيّده بـ«أَربعين»، ومنهم من قيّده بأكثر من ذلك، وذهب الحافظ «ابن حجر»[1] إلى أَنَّ الصحيح عدم تعيين العدد وأَنَّ العبرة بإفادة العلم، فكلُّ عددٍ يفيد العلم بنفسه معتبرٌ.

٢ – استحالة اتفاق جميع الرّواة على الكذب، وكذلك استحالة وقوع الكذب دون قصد منهم، والمراد إحالة العادة أَن يتفقوا على الكذب عمداً أَو سهواً.

٣ – استمرار عدد التواتر المفيد للعلم من ابتداء السند إلى انتهائه، والمقصود أَن لا تنقص الكثرة فلو زاد فلا يؤثر.

٤ – أن يكون مستند الخبر «الحس» من مشاهدة أو سماع ... فخرج ما كان مستنده العقل كالقول مثلاً: «إن الواحد نصف الاثنين» أو «إن العالم حادث».

فيحكم للحديث بالتواتر إذا توافرت فيه هذه الشروط مجتمعة فلو فقد شرطاً واحداً منها نزل عن رتبة المتواتر وأصبح آحادياً.

أقسام المتواتر: ينقسم الحديث المتواتر إلى قسمين:

١ – متواتر لفظي. ٢ – متواتر معنوي.

– المتواتر اللَّفظي: ما اتَّفق رواته على رواية لفظ واحد.

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (٣٨ – ٣٩).

ويمثِّل له العلماء بحديث: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النّار» فقد رواه أكثر من سبعين صحابياً بهذا اللَّفظ[1].

– **المتواتر المعنوي**: ما تعددت ألفاظه فرواه بعض الرواة بلفظ، ورواه البعض بلفظ آخر، ورواه بعضٌ بلفظ ثالث ... وهكذا، إلا أَنَّ جميع تلك الألفاظ تفيد معنى واحداً.

ومن المتواتر المعنوي أَن تُنقل إلينا وقائع مختلفة كلّ واقعة على حدة لاتصل إلى حدّ التواتر، ولكنْ بين هذه الوقائع أَمر مشترك فيكون هذا الأمر المشترك بين جميع تلك الوقائع متواتراً تواتراً معنوياً.

ويمثِّل العلماء لهذه الصورة من التواتر بـ«رفع اليدين في الدعاء»، فقد ورد رفع اليدين في الدعاء من حديث أكثر من عشرين صحابياً كلُّ حديث منها في واقعة مختلفة عن الواقعة التي ذكرها باقي الأحاديث، وفي كل الوقائع دعا النبي عليه الصلاة والسلام ورفع يديه أَثناء الدعاء، ونذكر بعض تلك الوقائع للتوضيح:

١ – أَخرج البخاري عن أَبي موسى الأشعري أَنَّ النبي عليه الصَّلاة والسَّلام توضأ ثم رفع يديه فقال: «اللَّهم اغفر لعُبيد أَبي عامر...»[2].

٢ – وأخرج البخاري عن أَبي هريرة أَنَّ الطُّفيل بن عَمرو الدَّوسيَّ جاء إلى النبي ﷺ وطلب منه أَن يدعو على دوس، فرفع النَّبي ﷺ يديه وقال: «اللّهم اهدِ دَوْساً وائتِ بهم»[3].

---

[1] نظم المتناثر للكتاني (٢٠ – ٢٤).

[2] أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب نزع السهم من البدن، (٢٨٨٤)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين، (٢٤٩٨).

[3] أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب الدعاء للمشركين بالهدي ليتألَّفهم (٢٩٣٧)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم ... (٢٥٢٤).

٣ – وأخرج البزار والطبراني[١] عن أنس ﷺ أَنَّ النبي ﷺ رفع يديه بعرفة يدعو[٢].

وهكذا إلى عشرين حديثاً كل منها في واقعة خاصة وكلّها تشترك بكون النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام رفع يديه أَثناء دعائه، فهذا الأَمر الذي اتفقت عليه الوقائع أصبح متواتراً تواتراً معنوياً.

مراجع الحديث المتواتر:

للمتواتر من الحديث بقسميه اللَّفظي والمعنوي أمثلةٌ كثيرةٌ، ولذا أفرده بعض العلماء بالتصنيف، وأشهر المؤلفات التي جَمَعَت الأحاديث المتواترة:

١– قطف الأزهار المتناثرة في الأَخبار المتواترة: للإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، لخَّصه من كتابه الكبير «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» وقد أورد في (قطف الأزهار) الأحاديث التي رواها عشرة من الصحابة فصاعداً، وذكر عند كل حديث من رواه من الصحابة مقروناً بالعزو إلى من خرَّجه من الأئمة المشهورين في كتبهم ومصنَّفاتهم الحديثية. ورتَّب كتابه على الأبواب، وبلغ عدد الأحاديث فيه (١١٣) حديثاً.

٣ – نظم المتناثر في الحديث المتواتر: للسيد مُحَمَّد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ) ضمَّن السَّيدُ الكتانيُّ كتابَ السيوطي في كتابه وأضاف إليه إضافات كثيرة في التخريج والأحاديث، ورتبه ترتيب كتاب السيوطي وقدَّم له بمقدمة تكلَّم فيها عن حدِّ المتواتر وشروطه ونوع العلم الذي يفيده ... إلخ.

وقد بلغ عدد الأحاديث التي أوردها (٣١٠) أحاديث.

ومن الكتب التي جمعت الأحاديث المتواترة أيضاً:

---

[١] ينظر مجمع الزوائد في الأدعية، باب ما جاء في الإشارة في الدعاء ورفع اليدين (١٧٣٣٨).

[٢] جمع السيوطي أحاديث رفع اليدين في الدعاء في كتاب: «فض الوعاء في رفع اليدين في الدعاء».

– اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة: لمحمد بن علي الدمشقي ابن طولون الحنفي (ت: ٩٥٣هـ).

– لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة: لمحمد بن مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ).

– الحرز المكنون من لفظ المعصوم: لمحمد صديق حسن خان القِنَّوجي الهندي (ت: ١٣٠٧هـ). وغيرهم.

ولـيعلم أَنَّ العلماء نبهوا إلى أنَّ الحديث إذا عُرف تواتره لا يبحث في أَسانيده، ولذلك لم يُدخله أَهل الحديث في كتب علوم الحديث ومصطلحه، لأنَّ علوم الحديث قائمة على دراسة الأَسانيد والمتون.

مصطلحات يكثر ذكرها عند المحدثين

نجد في كتب الحديث ثلاثة مصطلحات يكثرون من ذكرها لابدَّ من معرفتها ابتداءً لأهميتها في فهم كثير من أنواع الحديث التي عرضها علماء مصطلح الحديث في مصنفاتهم، وهذه المصطلحات هي (الاعتبار ، المتابعة ، الشاهد) ولهذه المصطلحات علاقة ببعضها البعض:

أولاً – الاعتبار:

«هو النَّظر في حال الحديث هل تفرَّد به راويه أَمْ لا؟ وهل هو معروف أم لا»[1].

فالاعتبار: هو البحث والتَّنقيب في طرق الأحاديث المروية ليُتوصّل بذلك إلى معرفة حال الحديث المروي هل تفرَّد به راويه أم لا؟.

---

[1] الخلاصة في أصول الحديث للطيبي: (٥٨).

أي: أنّ الاعتبار هو قيام الباحث بتتبع طرق الحديث في المصادر وكتب الرّواية من جوامع ومصنَّفات ومسانيد وغيرها من كتب الحديث لمعرفة ما إذا كان هذا الحديث قد رواه راوٍ آخر بلفظه أو بمعناه، فإن عثر على شيء من ذلك تبين لنا أنَّ الحديث لم يتفرَّد به راويه، وإن لم يظفر بشيء من ذلك ظهر أنَّ الحديث «فرد أو غريب». ثمَّ ما يظهر للباحث الناقد بعد بحثه وتنقيبه مما يؤيد رواية الحديث إمّا أَن يكون متابعة أو شاهداً.

ثانياً – المتابعة: «هي مشاركة راوٍ راوياً آخر في رواية الحديث عن شيخه أو عمّن فوقه»

وتنقسم المتابعة إلى: متابعة تامة ومتابعة قاصرة (أو ناقصة).

أ – المتابعة التّامة: وهي أَنْ يشترك اثنان في رواية الحديث ذاته عن الشيخ نفسه.

مثالها: روى شعبة بن الحجّاج عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أَبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «أيعجز أحدكم أَنْ يقرأ في ليلة ثُلث القرآن؟» قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن؟ قال: ﴿قُلْ هوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِل ثلث القرآن».

فإنَّ هذا الحديث الذي يرويه شعبة عن قتادة قد شاركه أَبان العطّار في روايته عن قتادة عن سالم عن معدان عن أبي الدرداء[1].

ب – المتابعة القاصرة (أو الناقصة): هي التي تحصل لشيخ الراوي أو لشيخ شيخه أو من فوقه.

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه: صلاة المسافرين وقصرها، فضل قراءة: {قُلْ هوَ اللهُ أَحَدٌ} (٨١١).

مثالها: روى مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ ورضي عنها أنَّها قالت: «فرضت الصَّلاة ركعتين ركعتين، في الحضر والسَّفر، فأُقرَّت صلاة السَّفر، وزيدَ في صلاة الحضر».

فقد شارك سفيانُ بن عيينه مالكاً في رواية الحديث إلاَّ أنَّه لم يلتق معه في شيخه صالح، بل التقى معه في شيخ شيخه عروة، وهذا سنده:

عن ابن عيينه: عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها... الحديث[1].

ثالثاً – الشاهد: «هو الحديث الذي يرويه صحابي موافقاً لما يرويه صحابي آخر في اللَّفظ والمعنى أو في المعنى فقط».

مثاله: ما أَخرجه مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «من سمع رجلاً يَنْشُد ضالَّةً في المسجد، فليقل: لا ردَّها الله عليك، فإنَّ المساجد لم تُبن لهذا»[2].

حيث أخرج مسلم حديثاً آخر بمعناه عن بُريدة أنَّ رجلاً نَشَد في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر[3]؟ فقال النَّبي ﷺ: «لا وَجَدْتَ إنَّما بُنيت المساجد لما بُنيت له»[4].

---

[1] أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، أوَّله، (٦٨٥).

[2] أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (النهي عن نشد الضّالة في المسجد) (٥٦٨).

[3] من دعا إلى الجمل الأحمر؟ أي من وجد ضالتي، وهو الجمل الأحمر، فدعاني إليه.

[4] أخرجه مسلم في الموضع السابق، (٥٦٩).

فحديث بريدة بمعنى حديث أبي هريرة، حيث جاء نهي النبي ﷺ عن طلب الضّالة في المسجد قولاً في حديث أبي هريرة، وجاء النهي عن ذلك عن النبي ﷺ فعلاً في حديث بُريدة.

مثال للمتابعة والشاهد: كثيراً ما يجتمع الشاهد والمتابعة التّامّة والمتابعة النّاقصة في حديث واحد، ومن أَمثلة[1] ذلك:

روى الشافعي عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإنْ غُمّ فأكملوا العدَّة ثلاثين».

فقد روى هذا الحديث عن مالك أيضاً: عبد الله بن مَسْلمة القَعْنبي، فهذه متابعة تامة.

وروي أيضاً عن عاصم بن مُحَمَّد عن أبيه عن مُحَمَّد بن زيد عن جده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «... فأكملوا ثلاثين» فهذه متابعة قاصرة.

وروي أيضاً عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «..فاقدروا ثلاثين» فهذه متابعة ثانية قاصرة.

وروي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ لفظه تماماً. فهذا شاهد، باللفظ والمعنى.

وروي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بلفظ: «فإن أغمي عليكم فأكملوا عدَّة شعبان ثلاثين» فهذا شاهد ثان بالمعنى.

---

[1] المثال المذكور منقول عن ابن حجر بتصرف: ينظر شرح شرح النخبة: (٣٤٥ - ٣٥٤).

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أنواع الحديث الرئيسة

- الصحيح

- الحسن

- الضعيف وأنواعه.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الحديث الصحيح

تعريفه: «ما اتَّصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه ولم يكن شاذاً ولا معلّلاً».

شروطه: يظهر من التعريف أنَّ شروط صحة الحديث خمسة هي:

١- **اتِّصال السَّند:** أَنْ يكون كلُّ راوٍ من رواته قد تلقَّى الحديث عن شيخه من أَوَّل السند إلى آخره، فإذا كان أَحدُ الرّواة لم يتلقَّه عن شيخه مباشرة كان غير متَّصل[1].

٢ – **عدالة الرواة:** بأَن يكون كلُّ راوٍ من رواة السند موصوفاً بالعدالة. فرواية الصغير، والمجنون، والفاسق لا تُعَدُّ صحيحة.

٣ – **ضبط الرواة:** أي أن يكون كلُّ راوٍ من رواة السند متَّصِفاً بالضبط، أي أن يحفظ بدقَّة ما يرويه من وقت سمعه من شيخه إلى حين روايته، بحيث يتمكَّن من استحضاره وقت أدائه، سواء حفظ ذلك في صدره أم حفظه في كتابه.

٤- **انتفاء الشُّذوذ:** والشُّذوذ هو مخالفة أَحد رواة الحديث مَن هو أَقوى منه في الحفظ والإتقان، أو مخالفته لمن هم أَكثر عدداً.

٥- **انتفاء العلَّة القادحة:** وهي أَمرٌ خفيٌّ يؤثِّر في صحة الحديث مع أَنَّ ظاهره السلامة، ومعرفة العلل من اختصاص الجهابذة من حفّاظ الحديث المتقنين.

فإذا توافرت هذه الشروط كاملة حكمنا بصِحَّة الحديث تبعاً لذلك.

مثال الحديث الصحيح:

---

[1] غير المتصل يتنوع إلى أنواع أهمها: المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمدلس. وسيأتي تعريفها.

أخرج الإمام مسلم في (الصحيح)[1] قال: حدَّثَنا أبو بَكْرِ بنُ أَبي شَيْبَةَ، قالَ: حَدَّثَنا سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَن سالم، عَنْ أَبيه، أَنَّه سَمِعَ النَّبيُّ ﷺ رَجُلاً يَعِظُ أَخاهُ في الحَياءِ، فقالَ: «الحَياءُ مِنَ الإيمانِ».

١- **السَّند متَّصل**: فقد تلَقَّى كلُّ راوٍ من رواة هذا الحديث الحديثَ عن شيخه مباشرةً مِن دون واسطة.

٢و٣- كلُّ الرّواة ثقاتٌ موصوفون بـ (**العدالة**) و(**الضبط**):

أبو بكر بن أَبي شَيبة : عبد الله بن محمَّد العَبسي (ت: ٢٣٥ هـ)، ثقة حافظ.

سُفيان بن عُيَيْنة : أبو محمَّد الكوفي المكّي ، (ت: ١٩٨ هـ)، ثقة حافظ فقيه إمام حجَّة.

الزُّهريّ: محمَّد بن مُسلم بن عبيد الله ابن شِهاب الزُّهري أبو بكر المدني (ت: ١٢٥ هـ)، فقيه حافظ متقن.

سالم: هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطّاب القرشي المدني (ت: ١٠٦ هـ)، ثَبْتٌ فقيه.

أبوه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي أبو عبد الرحمن ، الصحابي الجليل (ت: ٧٣ هـ).

٤- انتفاء الشذوذ: إذ لا يوجد مخالِف لما روى هؤلاء الثِّقات.

٥- انتفاء العلَّة القادحة: إذ لم يكشف لنا أحدٌ من أئمَّة المحدثين عن علَّة قادحة تطعن في صحَّته.

فتوافرت فيه شروط الصحة الخمسة، فالحديث صحيح.

---

[1] في كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان (٣٦).

أَصح الأسانيد:

عرفنا فيما مضى أَنَّ سند الحديث هو رواته الذين ينقلونه بعضهم عن بعض.

ورجال أسانيد الأحاديث الصحيحة هم الثقات الذين توفر في كل منهم العدالة والضبط، وبما أَنَّ درجات التوثيق تتفاوت عند النقاد فالإسناد الذين يكون كل راوٍ من رواته في الدَّرجة العليا من التوثيق ضبطاً وإتقاناً وعدالة وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان لا جرم أَصح مما دونه، فلهذا بحث العلماء في أَصح الأسانيد، واختلفت أقوالهم في ذلك:

١ – فمنهم من قال: لا يمكن أَن يحكم لإسناد بأَنَّه أَصح الأسانيد مطلقاً؛ لتفاوت أنظار النقاد في جرح الرواة وتعديلهم.

٢ – ومنهم من قال: إن ذلك ممكن، ثم اختلف هؤلاء في تحديد أصح الأسانيد مطلقاً على أقوال.

٣ – ومنهم من قال: إنه لا يحكم لإسناد بأَنَّه أَصح الأسانيد مطلقاً بل إن ذلك يختلف باختلاف البلد أَو الصحابي، فيقال: أصح أسانيد البلد الفلاني، وأصح الأسانيد عن الصحابي الفلاني.

وهذه طائفة من الأسانيد التي قيل فيها (إنها أَصح الأَسانيد مطلقاً):

١ – الزهري مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب (وهذا أصح الأسانيد في رأي أحمد ابن حنبل).

٢ – الأعمش سليمان بن مهران، عن إبراهيم بن يزيد النَّخعي، عن علقمة بن قيس النَّخعي، عن عبد الله بن مسعود (وهذا أصح الأسانيد مطلقاً في رأي يحيى بن معين).

٣ – مالك بن أنس، عن نافع مولى عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر (وهو قول البخاري) وهذا السند هو المسمى بـ«سلسلة الذهب».

وزاد بعضهم في السند السابق الشافعي، فقال: أصح الأسانيد مطلقاً ما رواه: مُحَمَّد ابن إدريس الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وأما ما ذكروه من أصح الأسانيد عن صحابي معين فمنها:

١ – أصح الأسانيد عن **عائشة** ﵂: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر، عن عائشة. ويسمى هذا السند بسلسلة الذهب المشبك بالدّر.

٢ – أصح الأسانيد عن **عمر بن الخطاب** ﵁: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عباس، عن عمر.

٣ – أصح الأسانيد عن **أبي هريرة** ﵁: مالك بن أنس، عن أبي الزناد عبد الله ابن ذكوان، عن الأعرج، عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة.

مصادر الحديث الصحيح:

عُني علماء الأُمة منذ بدأ تدوين الحديث بإفراد مصنَّفات خاصة لجمع الحديث الصحيح دون غيره، وأشهر هذه المصنفات:

١ – **صحيح البخاري:** ومؤلِّفه هو الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الجعفي البخاري (١٩٤– ٢٥٦ هـ) إمام أهل الحديث في عصره بلا منازع، وقد شهد له أئمة هذا الشأن بالتَّقدم فيه، وأَخباره في ضبط الحديث وحفظه ومعرفته مشهورة، وهو أَول من جرَّد الصحيح بالتَّصنيف، وكتابه أَصح الكتب في الإسلام بعد كتاب الله عز وجل، وعنوانه الكامل: «**الجامع الصحيح المسند المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**».

وقد قال البخاري: «خَرَّجْتُ كتاب الصحيح من زهاء ستمئة ألف حديث، لست عشرة سنة، وما وضعت فيه حديثاً إلا اغتسلت وصلّيت ركعتين» وقال: «جعلته حجَّة بيني وبين الله سبحانه».

وجملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث (٧١٢٤) حديثاً بالأحاديث المكررة، وأما بدون المكررات فهي (٢٣٣٧) حديثاً.

٢ - **صحيح مسلم**: ومؤلفه هو الإمام الحجَّة مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري (٢٠٤-٢٦١ هـ) تلميذ البخاري وخريجه، وقد بلغ رحمه الله منزلة متألقة بين أصحاب الحديث، وألسنة أهل العلم لَهِجَةٌ بالثناء عليه.

وقد تلى شيخه في جمع الصحيح المجردَّ من الحديث في كتابه المشهور «الجامع الصحيح».

وجملة ما في صحيح مسلم من الأَحاديث قريباً من عشرة آلاف حديث بالمكرر، وأما بدون المكررات فعدَّة ما في مسلم (٣٠٣١) حديثاً.

وهذا الكتابان أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، وأما ما روي عن الشافعي ﷺ من أنه قال: «ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك - يريد الموطأ -» فإنَّما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم.

وإذا قيل في حديث: «متفق عليه» أو «اتَّفقا على صحته» أو «أخرجه الشيخان» فالمراد بذلك أن هذا الحديث مما أورده كل منهما في صحيحه، لا أَنَّ الأئمة اتفقوا عليه، وإن كان اتفاق الأمة حاصل .

ولا بد من التنبيه إلى أَن البخاري ومسلماً لم يستوعبا في كتابيهما كلّ الأحاديث الصحيحة ولم يلتزما ذلك، فقد نُقل عن البخاري أَنَّه قال: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصِّحاح لحال الطول».

وقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، وإِنَّما وضعت ما أجمعوا عليه».

ولذا قام عدد من الأئمة بعدهما بجمع كتب في الحديث الصحيح منها:

٣ – **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ). سماه مستدركاً لأَنَّه أَراد أَنْ يذكر فيه الأحاديث الصحيحة التي توافرت فيها شروط الصحيحين أَو أحدهما ولم يذكراها، كما أضاف إليه ما رآه صحيحاً ولو لم يكن على شرط أحدهما، قال ابن الصلاح: «واعتنى الحاكم أَبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين. مما رآه على شرط الشيخين قد أَخرجا عن رواته في كتابيهما، أَو على شرط البخاري وحده، أَو على شرط مسلم وحده، وما أدَّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منها»[(١)].

وقد كان الحاكم رحمه الله متساهلاً في الحكم على الأحاديث بالصّحة، فلذا انتقده العلماء والحفّاظ في كثير من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الإمام مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان **الذهبي** (ت: ٧٤٨ هـ) فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقب.

٤ – **صحيح ابن خزيمة**: للإمام مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري إمام الأئمة (ت: ٣١١ هـ)، وكانت لابن خزيمة عناية فائقة بدفع التعارض بين الأحاديث وقد برزت عنايته هذه في كتابه الذي جرَّده لذكر ما يرى صحته من الأحاديث، وكان شديد التَّحري والنقد للأَسانيد حتى إنه يتوقف في الجزم بصحة حديث لأَدنى كلام في الإِسناد، ويعقب بقوله: «إن ثبت الخبر» أو «إن صح الحديث» ونحو ذلك[(٢)]. ولذلك قدّمه العلماء على المستدرك وعلى صحيح ابن حبان.

وكتاب الصحيح لابن خزيمة ضاع أكثره والموجود منه يمثل ربع الكتاب تقريباً.

[(١)] علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق د. نور الدين عتر (٢١ – ٢٢).

[(٢)] تدريب الراوي (٨٣/١) (ط دار الكتاب العربي).

٥ – **صحيح ابن حبان**: للحافظ الكبير أبي حاتم مُحَمَّد بن حبان التميمي البُستي (ت: ٣٥٤ هـ) وهو شيخ الحاكم النيسابوري.

وكتابه الصحيح سماه: «**التقاسيم والأنواع**» رتَّبه ترتيباً فريداً لم يسبقه إليه أحدٌ، وهو أنَّه قسَّم الأخبار النبوية على خمسة أقسام هي: الأوامر، والنَّواهي، والأخبار، والمباحات، والأفعال. ثم نوَّع كل قسم إلى أنواع عديدة[١] مما جعل التخريج والاستفادة من الكتاب على جانب من الصعوبة، فقام الإمام علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ) بإعادة ترتيب الكتاب على طريقة البخاري وسماه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وأحاديث ابن حبان أعلى رتبة من أحاديث الحاكم في «المستدرك» ودون تصحيح ابن خزيمة. ولذا قال ابن الصلاح: «إن ابن حبان يقارب الحاكم في تساهله»، وقال السيوطي: «ما ذُكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح فإنَّ غايته أنَّه يُسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح»[٢].

هذه هي أهم الكتب التي التزم مؤلفوها فيها الاقتصار على إخراج الأحاديث الصحيحة، وهناك جملة لا بأس بها من الأحاديث الصحيحة في سنن: «أبي داود، والنسائي، والترمذي» حتى قال الإمام النووي رحمه الله: «لم يفت الأصول الخمسة –

---

[١] بلغت مجموع أنواع الكتاب أربعمئة نوع، قال ابن حبان بعد أن سردها: «ولو أردنا أن نزيد على هذه الأنواع التي نوَّعناها للسنن أنواعًا كثيرة لفعلنا» ينظر الإحسان (١/١٤٩).

[٢] تدريب الراوي للسيوطي (١/٨٢) (ط: دار الكتاب العربي).

أي من الأحاديث الصحيحة – إلا اليسير، أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي»[1].

وسيأتي التعريف بكتب السنن المذكورة في بحث «الحديث الحسن».

مراتب الحديث الصحيح بالنسبة لتخريجه في الكتب:

قسَّم العلماء مراتب الأحاديث بحسب تخريجها في كتب الصحاح والسنن إلى سبع مراتب هي:

المرتبة الأولى: حديث صحيح اتفق على تخريجه البخاري ومسلم جميعاً، وهو الذي يقال فيه: «متفق عليه».

ومثاله ما أخرجه البخاري قال: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال: حدثني أبي قال حدثنا أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده». وقد أخرجه مسلم أيضاً بسنده ومتنه[2].

وقد جمع الأحاديث المتفق عليها الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي – رحمه الله – في كتاب سماه: «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان».

المرتبة الثانية: حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه ولم يخرجه مسلم وهو الذي يسمى بـ «أفراد البخاري» ومثاله:

---

[1] ينظر المنهل الراوي من تقريب النواوي للدكتور مصطفى الخن (٣٤).

[2] البخاري في الإيمان، باب أي الإسلام أفضل؟ (١١)، ومسلم في الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام (٤٢).

ما أخرجه البخاري[1] قال: حدثنا عبد الله بن مَسْلمة عن مالك عن نُعيم بن عبد الله المجْمر عن علي بن يحيى بن خلاَّد الزُّرقي عن أبيه عن رفاعة بن رافع الزُّرقي قال: كنّا نصلي وراء النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده» قال: رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً طيباً مباركاً فيه. فلما انصرف قال: «من المتكلِّم؟» قال: أنا. قال: «رأيتُ بضعة وثلاثين ملَكاً يبتدرونها، أيّهم يكتبها أولاً».

المرتبة الثالثة: حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه ولم يخرجه البخاري، وهو الذي يسمى بـ «أفراد مسلم» ومثاله:

ما أخرجه مسلم قال: حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس (فيما قرئ عليه) عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول: «اللهم إنا نعوذ بك من عذاب جهنَّم. وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات»[2].

المرتبة الرابعة: الحديث الصحيح الذي توفَّرت فيه شروط البخاري ومسلم ولم يخرجاه في صحيحيهما، أي ما كان «على شرطهما» ومثاله:

ما أخرجه الحاكم في «المستدرك»[3] من طريق: ابن وهب عن فليح بن سليمان الخزاعي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلم علماً مما يُبْتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا

---

[1] في صفة الصلاة، باب فضل «اللهم ربنا لك الحمد» (٧٦٦).

[2] في المساجد، باب ما يستعاذ منه في الصلاة (٥٩٠).

[3] كتاب العلم: (٨٥/١) وقد أخرجه أيضًا أحمد في المسند (٣٣٨/٢) وأبو داود في العلم، باب في طلب العلم لغير الله تعالى، (٣٦٦٤)، وابن ماجه في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم (٢٥٢).

ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة». قال الحاكم: «صحيح، سنده ثقات على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وقد وافقه الذهبي.

المرتبة الخامسة: الحديث الصحيح الذي توفَّرت فيه شروط الإمام البخاري ولم يخرجاه، أي ما كان «على شرط البخاري» ومثاله:

ما أخرجه الحاكم في «المستدرك»[1] من طريق: أبي عاصم عن **ثور بن يزيد** عن خالد بن معدان عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «من غدا إلى المسجد لا يريد إلا ليتعلم خيراً أو يعلمه كان له أجر معتمر تام العمرة، ومن راح إلى المسجد لا يريد إلا ليتعلم خيراً أو يعلمه فله أَجر حاجّ تام الحجّة»، وقد صححه الحاكم على شرط البخاري ووافقه الذهبي، وذلك لأنَّ أحد رواته – وهو ثور بن يزيد – احتجَّ به البخاري فقط وأخرج له مسلم في الشواهد.

المرتبة السادسة: الحديث الصحيح الذي توفرت فيه شروط الإمام مسلم ولم يخرجاه، أي ما كان «على شرط مسلم» ومثاله:

ما أخرجه الحاكم أيضاً في «المستدرك»[2] من طريق: ابن وهب قال: أخبرني **معاوية بن صالح** عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من وصل صفاً وصله الله، ومن قطع صفاً قطعه الله».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

وإنَّما صحَّحه الحاكم على شرط مسلم لأنَّ معاوية بن صالح الحمصي احتجَّ به مسلم، ولم يخرج له البخاري شيئاً، وكذلك الأمر بالنسبة لأبي الزاهرية حُدير بن حريب.

---

[1] كتاب العلم: (١/٩١).

[2] كتاب الصلاة: (١/٢١٣).

المرتبة السابعة: ما كان صحيحاً عند غير البخاري ومسلم ولم تتوافر فيه شروطهما ولا شروط أحدهما ولم يخرجاه، أي ما كان «على شرط غيرهما» ومثاله:

ما أخرجه ابن حبّان في «صحيحه»[1] قال: أخبرنا أبو يعلى قال: حدثنا شيبان بن فرّوخ قال: حدثنا حمّاد بن سلمة عن حمّاد – هو ابن أبي سليمان الكوفي – عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الغلام حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يُفيق».

وهذا التَّرتيب في الأصحيَّة من حيث الجملة، إذ لا يمتنع أن يكون حديث من أحاديث مرتبة أصحّ من حديث من أحاديث مرتبة أعلى لاعتبار خارجي، والله أعلم.

أقسام الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح عند أهل الفن إلى: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

– الصحيح لذاته: وهو الحديث الذي توافرت فيه شروط الحديث الصحيح التي تضمنها التعريف، وذلك باستيفائه لصفات القبول العليا.

– الصحيح لغيره: وهو الحديث الذي اختلّ فيه أحد صفات القبول بأَنْ يكون راويه غير تام الضبط، ثم يُروى هذا الحديث من طريق آخر مثله أو أقوى منه فعند ذلك يرتقي الحديث ويصبح صحيحاً لغيره، لكون هذا الغير عضده وقواه.

وبعبارة أخرى: فإن الحديث الصحيح لغيره هو الحديث الذي كان في أصله حديثاً حسناً ثم جُبر بوجه آخر فارتقى للصحة. والله أعلم.

---

[1] أخرجه ابن حبان كما في الإحسان: (١٤٢)، والحاكم (٢/٥٩) وهو عند أبي داود: في الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا (٤٣٩٨)، وابن ماجه: في الطلاق باب طلاق المعتوه ... (٢٠٤١)، والنسائي في الطلاق، باب من لا يقع طلاقُهُ (٦/١٥٦).

الحديث الحسن

تعريفه: تعددت أقوال العلماء في تعريف الحديث الحسن، وقد استقر الرأي على القول بأنه: «ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط الذي خفّ ضبطه من غير أن يكون شاذاً ولا معللاً».

فـ **الفرق** بين الحديث الصحيح والحديث الحسن إنَّما يظهر في «**ضبط الراوي**» فراوي الحديث الحسن ليس تامَّ الضَّبطِ، بينما يجب أن يكون راوي الحديث الصحيح تامَّ الضبط، سواء وقعت خفَّة الضبط في راوٍ واحدٍ من رواة السَّند أَم في أكثر من راوٍ، بينما تمام الضَّبط يُشْتَرَطُ في جميع رواة الحديث الصحيح.

مثال الحديث الحسن:

قال الإمام أحمد في (المسند)[1]: حدَّثنا يونُس قال: حدَّثنا لَيثٌ عن يَزيدَ – يعني ابن الهادِ – عن عَمْرِو بنِ شُعَيبٍ عن أبيه عن جَدَّه أَنَّه سمعَ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «ألا أُخْبِرُكم بأَحَبِّكم إِليَّ وأقربِكُم منّي مَجلِساً يومَ القيامةِ؟» فسكتَ القومُ، فأعادَها مرَّتين أو ثلاثاً، قالوا: نعم يا رسولَ اللهِ ، قال: «أَحْسَنُكُم أخلاقاً».

يونس: هو ابن مُحَمَّد البغدادي المؤدِّب (ثقة ثَبت).

وأبو سلمة: هو منصور بن سلمة البغدادي الخزاعي (ثقة حافظ).

واللَّيث: هو ابن سعد الفَهْمي إمام أهل مصر المشهور (من كبار الحفاظ).

ويزيد: هو ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد أبو عبد الله المدني (ثقة).

وعمرو بن شعيب: (صدوق).

ووالده شعيب بن مُحَمَّد: (صدوق).

---

[1] مسند المكثرين، مسند عبد الله ين عمرو (٧٠٣٥).

ولأجل عمرو بين شعيب وأبيه عُدَّ الحديثُ من الحسن، فالصَّدوق دون منزلة الثِّقة في الضَّبط.

أَحسن الأسانيد:

بما أَنَّ خفَّة الضبط في الرّواة تتفاوت فلذلك بحث العلماء في مراتب الحديث الحسن كما بحثوا في مراتب الحديث الصحيح، وقد ذكروا بأَنَّ الحسن منه ما يكون قريباً من درجة الصحيح ومنه ما هو دون ذلك كالأسانيد التي هي قريبة من درجة الضعيف.

وبناء على ذلك ذكر العلماء أَحسن الأسانيد وأقربها من درجة الصحيح، ومنها ما يرويه:

١ – بَهْزُ بن حكيم عن أبيه حكيم بن معاوية عن جدِّه معاوية بن حَيْدَة القشيري ﷺ.

٢ – عمرو بن شُعَيْب عن أَبيه شُعَيْب بن مُحَمَّد بن عبد الله عن جدِّه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وهذان الإِسنادان من الأسانيد التي عدَّها بعض العلماء – كالحاكم النيسابوري – من جُملة أَسانيد الصحيح والجمهور على أنهما من أحسن الأسانيد.

وأَمّا أدنى مراتب الحسن فمثل ما يرويه:

الحارث بن عبد الله الأَعور، وعاصم بن ضَمْرَة، وحجّاج بن أَرْطاة، وأمثالهم من الرواة الذين يَعُد بعضُ العلماء حديثهم في درجة الضعيف.

أَقسام الحديث الحسن:

يقسم علماء المصطلح الحديث الحسن إلى نوعين: الحسن لذاته والحسن لغيره.

الحسن لذاته: وهو الحديث الذي توافرت فيه شروط الحديث الحسن التي تضمنها التعريف المختار للحديث الحسن. وهو المراد حين يطلق «الحسن».

والحديث الحسن لذاته إذا تقوَّى بمجيئه من طريق آخر مثله أَو أَقوى منه، أو تقوَّى بورود أحاديث أُخرى صحيحة بمعناه ارتقى إلى رتبة «الحديث الصحيح لغيره» كما مرّ معنا في أقسام الحديث الصحيح.

الحسن لغيره: ويمكن أَنْ نعرِّفه بقول ابن الصلاح: «الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أَنَّه ليس مُغَفَّلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متَّهم بالكذب في الحديث – أي: لم يظهر منه تعمُّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسِّق – ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأَنْ رويَ مثلُه أو نحوه من وجه آخر أَو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابَعَ راويَه على مثله أو بما لَهُ من شاهد – وهو ورود حديثٍ آخرَ بنحوه – فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً»[1].

فالحديث الحسن لغيره: هو الحديث الذي يكون ضعيفاً بأصله لضعف راويه، وسبب ضعف الراوي فيه ناشئ عن سوء حفظه أو الجهل بحاله، وهذا معنى قوله: «لم تتحقَّق أهليتُه».

فإذا اعتضد حديث مثل هذا الرّاوي بمجيئه من طريق – سند – آخر مثله أَو أَقوى منه – وهذا معنى قوله: «اعتضد بمتابعة من تابع».

أو اعتضد بمجيء حديثٍ آخر بمعناه – وهذا معنى « الشاهد».

وعند اعتضاد حديث الرّاوي الضعيف الموصوف آنفاً بأَحد هذين العاضدين ارتقى إلى درجة الحديث «الحسن لغيره»، وذلك بشرط أن ينتفي عن الحديث الشذوذ والعلَّة القادحة.

---

[1] علوم الحديث لابن الصلاح: (٣١).

أما إن كان سبب ضعف الرّاوي الفِسق أَو التّهمة بالكذب أو فحش الخطأ أو شدَّة الغفلة، فعندها لا يمكن أن يُعضد حديثه ولا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

مثال الحسن لغيره: أخرج الترمذي من طريق سفيان – الثوري –، عن **زيد العمّي**، عن أَبي إياس معاويةَ بنِ قُرَّة، عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء لا يُردّ بين الأذان والإقامة»[1].

ففي سند هذا الحديث (زيد بن الحَواري العمّي) البصري وهو ضعيف، لسوء حفظه وبقيَّة رواته ثقات، فالحديث من هذا الطريق ضعيف، إلا أنه ارتقى إلى مرتبة الحسن لغيره، لأنَّ عمرو بن عبد الله أبا إسحاق السَّبيعي الهمداني تابع زيداً العمي، فروى الحديث عن بُريد بن أَبي مريم عن أَنس ﷺ عن النَّبي ﷺ.

النبي ﷺ	
أنس بن مالك ﷺ	
معاوية بن قرة	بُرَيْد بنُ أَبي مريم
زيد بن الحواري العمي	عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي
سفيان بن سعيد الثوري	إسرائيل بن يونس
سنن الترمذي (٢١٢)	مسند أحمد (١٥٥/٣)

مصادر الحديث الحسن:

لم يُفرد العلماء مصنَّفات خاصة للحديث الحسن، إلا أن كتب السُّنن تُعدُّ مَصدراً مُهمّا للحديث الحسن، لأن أكثر أحاديثها من الحِسان، وفيها بعض الأحاديث الضعيفة، وجُملة من الأحاديث الصحيحة.

---

[1] سنن الترمذي: في الصلاة، باب ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة، (٢١٢).

وأشهر كتب السُّنن السُّنَن الأَربعة للترمذي، وأبي داود، والنَّسائي، وابن ماجه.

كما يَعدُّ علماء الحديث «المسند» للإمام أَحمد بن حنبل من الكتب التي هي مَظنَّة عددٍ وافر من الأَحاديث الحِسان.

١ - **الجامع (السنن)**[١]: للإمام مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة أبي عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ): يعدُّ العلماء هذا الكتاب أَصلاً في معرفة الحديث الحسن، لأَنَّه أَكْثَرَ من ذِكره، ويمتاز الكتاب بتبيين درجة الحديث من الصحة و الحسن والضعف وكثيراً ما كان يشير إلى أسباب الضعف والعلل في الأخبار المروية، وغالبية أَحاديثه تدور بين الصحة والحسن ويقلُّ فيه الضعيف، ولكنَّه لا يذكر من الحديث إلا ما عليه عمل العلماء أو بعضهم. يقول الترمذي: «صنَّفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأَنَّما في بيته نبيٌّ يتكلَّم».

ولمكانة هذا الكتاب وجلالته أطلق عليه الحاكم النيسابوري اسم «الجامع الصحيح»، وأطلق عليه الخطيب البغدادي «الصحيح».

٢ - **السنن**: للإمام أَبي داود سليمان بن الأَشعثْ الأَزدي السِّجستاني (ت: ٢٧٥هـ) وقد بيَّن صاحب الكتاب منهجه في إيراد الأحاديث ودرجتها فيه فقال: «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه»، وقال: «وليس في كتاب السنن الذي صنَّفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بيَّنت أنّه منكر»، وقال: «ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس - أي العلماء - على تركه»، وقال: «ما كان

---

[١] ينظر الرسالة المستطرفة للكتاني: (١١) وعلوم الحديث لابن الصلاح: (٣٥ - ٣٦) واختصار علوم الحديث لابن كثير: (٤١).

في كتابي من حديث فيه وَهن شديد فقد بيَّنته، وفيه ما لا يصح سنده، وما لم أَذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أَصحُّ من بعض»[١].

٣ – **السنن**: للإمام أحمد بن شعيب بن علي أبي عبد الرحمن النَّسائي (ت: ٣٠٣ هـ) ويسمى كتابه (المجتبى) أو (المجتنى) لأنه اختصره من كتابه «السنن الكبير» وقد امتاز كتابه الكبير بجمع طرق الأحاديث وبيان عللها، وأما المختصر – وهو المقصود عند إطلاق لفظ السنن – فقد اقتصر فيه على ما رأى أَنَّه صحيح وفيه بعض المعلول الذي نبَّه عليه، وهذا الكتاب هو أقلُّ السنن الأربعة حديثاً ضعيفاً.

وأهم ما يمتاز به هذا الكتاب العناية الفائقة بعناوين الأبواب بحيث تأتي متطابقة مع ما حواه الباب من الأحاديث.

وقد أطلق الخطيب البغدادي على سنن النسائي اسم «الصحيح»[٢].

٤ – **سنن المصطفى**: للإمام مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الله ابن ماجه[٣] القزويني (ت: ٢٧٣ هـ) وكتابه أَحد السنن الأربعة، وقد امتاز بحُسن التبويب في الفقه.

وسنن ابن ماجه هو أكثر كتب السنن إيراداً للضعيف وفيه بعض الواهيات وهذا لا يغضُّ من قيمة الكتاب في الجملة. وكان للعلماء عناية بهذا الكتاب.

وقد كان المتقدمون من الأئمة يعدّون كتب الحديث التي عليها العمل والاحتجاج خمسةً، هي السنن الثلاثة لأبي داود والترمذي والنسائي، إضافة إلى الصحيحين، ولكنَّ

---

[١] راجع في ذلك رسالة الإمام أبي داود إلى أَهل مكة في التعريف بسننه.

[٢] اختصار علوم الحديث لابن كثير: (٤١).

[٣] بتسكين الهاء، وقفًا ودرجًا.

المتأخرين عندما رأَوا ما في سنن ابن ماجه من الزّيادات المهمَّة وحسن السَّبك والتبويب جعلوه سادس هذه الكتب[1].

٥ – **المسند**: للإمام أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل أبي عبد الله الشَّيباني المروزي (ت: ٢٤١هـ) وهو كتاب جليل مرتب على أسماء الصحابة، فيذكر ما يرويه كل صحابي من الأحاديث في مكان واحد بغض النَّظر عن موضوعات هذه الأحاديث ودرجتها.

وهو من الكتب التي عليها الاعتماد عند علماء هذا الشأن، انتخبه الإمام أحمد رحمه الله من أكثر من سبعمئة ألف حديث، وأوصى ابنه عبد الله به قائلاً: «احتفظ بهذا المسند فإنَّه سيكون للناس إماماً» وشهد له المحدثون قديماً بأنه أجمع كتب السُّنة وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في دينه ودنياه.

وأحاديث المسند أكثرها من الصحيح والحسن وفيه الضعيف أيضاً ولكن على قلَّة[2].

قول الترمذي: «حديث حسن صحيح»[3]:

تكرر عند الترمذي في كتابه في الحكم على الحديث بقوله «هذا حديث حسن صحيح» والمعروف أَنَّ الصحيح يغاير الحسن، وكلٍّ منهما قسيم للآخر، والقاعدة

---

[1] ينظر في شأن هذا الكتاب: ما تَمَسُّ إليه الحاجة لمن يُطالع سنن ابن ماجه، للشيخ عبد الرشيد النُّعماني رحمه الله.

[2] راجع اختصار علوم الحديث لابن كثير: (٤١ – ٤٢) وتدريب الراوي: (١/١٣٨ – ١٣٩). وخصائص المسند لأبي موسى المديني (مطبوع في مقدمة المسند بتحقيق أحمد شاكر).

[3] يراجع تفصيل هذه المسألة في كتاب أستاذنا الدكتور نور الدين عتر «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»: (١٨٥ – ١٩٩).

المشهورة تقول: «قسيم كل شيءٍ ضده» فإذا حكم عليه بالصحة لا يجوز أنْ يحكم عليه بالحسن، وإذا حكم عليه بالحسن فلا يجوز أَن يحكم عليه بالصّحة.

ومن ناحية ثانية فإن الحسن قاصرٌ عن رتبة الصحيح ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته، وهذا تناقض فلهذا استُشكل عمل الترمذي والجواب على ذلك ما قاله ابن حجر: «فإِنْ جُمِعا – أي: الصحيح والحسن – في وصف واحد كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح، فللتردُّدِ الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قَصُر عنها؟

هذا حيث يحصل له التَّفرد بتلك الرِّواية.

وعُرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصْفَيْن فقال الحسن قاصرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بين الوصفين إثبات القصور ونفيه !!

ومُحصّل الجواب: أنَّ تردُّدَ أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أَن لا يصفه بأَحد الوصفين، فيقال: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم.

وغاية ما فيه أَنَّه حذف حرف التردد، لأَنَّ حقَّه أَنَّ يقول: حسن أو صحيح.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح، لأَنَّ الجزم أقوى من التَّردُّد. وهذا حيث التَّفرد.

وإلا – أي: إذا لم يحصل التَّفرد – فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه: صحيح فقط إذا كان فرداً؛ لأَنَّ كثرة الطرق تقوي...»[1].

---

[1] نزهة النَّظر شرح نخبة الفكر مع شرحها لملا علي القاري: (٢٩٨ – ٣٠٤).

فقد فرَّق الحافظ ابن حجر بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الحديث الذي قيل فيه «حسن صحيح» مروياً بإسنادين فأكثر أحد أسانيده «حسناً» والإسناد الآخر «صحيحاً» فصحَّ إن يحمن عليه بأنه «حسن وصحيح».

وبناء على ذلك فالحديث الحسن الصحيح في هذا الحال أقوى من الحديث الذي يقال فيه: «صحيح» لأن كثرة الطرق تعطي زيادة قوة له.

الحالة الثانية: أن لا يكون مروياً إلا بإسناد واحد، فالمراد عند ذلك أَنَّ الحفّاظ قد اختلفوا في اجتماع شروط الصحة في هذا الإسناد، فمنهم من رأى أنَّ هذا الإسناد قد استكمل شروط الصحة، ومنهم من رأى أنه قاصر عن شروط الصحة، وعليه فهو متردّدٌ في كون هذا الحديث قد بلغ درجة «الصحيح» وغاية ما هنالك أنه حذف حرف التردُّدِ في الحكم فبدلاً من أن يقول: «حسن أو صحيح» قال: «حسن صحيح».

وبناء على هذا يكون ما قيل فيه «حسن صحيح» في مثل هذا الحال دون ما قيل فيه إنه «صحيح». والله أعلم.

الحديث الضعيف

تعريفه: «هو الذي لم يستكمل صفات القبول».

وقد تلخص لدينا مما تقدَّم في بَحْثَي «الصحيح» و«الحسن» أَنَّ صفات قبول الحديث ستة، هي:

١ – اتصال السَّند.

٢ – عدالة الرّواة النّاقلين.

٣ – ضبطهم.

٤ – تقوّي الحديث من طرق أُخرى أَو شواهد إذا اختلَّ ضبط بعض رواة الحديث، أو كان بعضهم غير متحقق العدالة كالمستور.

٥ – انتفاء الشذوذ.

٦ – انتفاء العلة القادحة[١].

فإذا اختلت صفة أو أكثر من هذه الصفات كان الحديث ضعيفاً، ثم إنَّ الضعيف يتنوَّعُ إلى أنواع كثيرة وذلك:

أ – بحسب الصِّفة التي فُقدت من هذه الصّفات، فمثلاً يتنوع بفقد صفة الاتصال إلى أنواع بحسب موقع الانقطاع الواقع في السَّند منها: المنقطع والمعلق والمعضل ... إلخ.

ب – بحسب فقد صفة مع صفة أُخرى تليها، أو مع فقد أكثر من صفة إلى أن تفقد جميع الصفات.

هذا وقد وصلت أَنواع الضعيف عند ابن الصلاح إلى اثنين وأربعين نوعاً. وعند أبي حاتم ابن حبان إلى تسعة وأَربعين نوعاً.

---

[١] ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح: (٤٩٣/١).

ثم إنَّ من بعض أنواع الضعيف لها لقب خاص بها، مثل: (المرسل، المنقطع، المعلَّق، المعضل، المدلَّس، المرسل الخفيُّ، الشّاذ، المنكر، المضطرب، المتروك، المعلّ، المقلوب، الواهي، المطروح، الموضوع ... إلخ).

تفاوت درجات الضعف وأَوْهَى الأسانيد:

تتفاوت درجات ضعف الحديث بحسب شدَّة ضعف رواته، وبحسب الصفة التي فقدت من صفات القبول ... وهكذا فإننا نرى أَنَّه يمكن أَنْ يقسَّم الضعيف إلى مراتب بعضها أَشدُّ ضعْفاً من البعض الآخر، وكلَّما كان الحديث أشدّ في الضعف كان أبعد عن إمكانية قبوله للتقوية في حال وجود عاضد، وكلَّما خفَّت درجة الضعف كلَّما كانت إمكانية جبر الضعف الذي فيه وإمكانية ارتقائه للحسن لغيره أكثر.

ومن أسباب الضعف الشديد في الحديث أن يكون الحفّاظ قد حكموا على الحديث بالضَّعف لفقدان صفة العدالة في أحد رواته، فإذا فقدت هذه الصفة في اثنين من الرواة كان الحديث أشد ضعفاً، فإذا كانوا ثلاثة بلغ الحديث غاية الضعف التي لا يصلح معها جابر ... وقد ذكر العلماء أمثلة على الأسانيد التي بلغت من الضعف أشدَّه، وأطلقوا عليها (أوهى الأسانيد)[1]، ومنها:

- ما رواه: صدقة بن موسى الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مُرَّة الطَّيب ... .
- وما رواه: السَّري بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه ... .
- ومارواه: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد ... .
- وأما أوهى الأسانيد على الإطلاق فما رواه: السُّدي الصَّغير، عن الكلبي، عن أَبي صالح ...

---

[1] ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: (٥٦ - ٥٨).

فالسُّدّي الصغير: هو مُحَمَّد بن مروان (كذّاب).

والكلبي: هو مُحَمَّد بن السّائب النَّسّابة (كذّاب) أيضاً.

وأبو صالح: هو باذام – ويقال: باذان – مولى أم هانئ كذَّبه بعض العلماء، واكتفى الحافظ ابن حجر بقوله: «ضعيفٌ يُرسل»[1].

ومما يروى بهذا الإسناد من الأَكاذيب: «أنَّ النبي ﷺ لما عُرج به إلى السماء وأراه الله من العجائب في كل سماء فلما أصبح جعل يحدّث الناس من عجائب ربه، وكذّبه أهل مكة، وعند ذلك انقضَّ نجمٌ من السماء، فقال النبي ﷺ: في دار من وقع هذا النَّجم فهو خليفتي من بعدي. قال: فطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب ... الحديث». قال السيوطي[2] بعد أن أورد هذا الحديث بهذا الإسناد: «باطل في إسناده ظلمات، أبو صالح والكلبي وابن مروان السدي كذّابون».

وكذلك الحال في جملة الأحاديث التي تُروى بالأسانيد المذكورة آنفاً فهي باطلة موضوعة. والله أعلم.

حكم الحديث الضعيف: أصبح من البدهي لدينا أَنَّ الحديث الصحيح والحديث الحسن يصلحان للاحتجاج بهما وجواز العمل بمقتضاهما، سواء في الأحكام الشَّرعية، أَو في الفضائل والمناقب، أو في الترغيب والترهيب.

وأما الحديث الضعيف ففي جواز العمل به ثلاثة أقول[3]:

---

[1] تقريب التهذيب لابن حجر: (١٢٠).

[2] اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: (١/٣٤٧).

[3] فصَّل مُحَمَّد عبد الحي اللَّكنوي القول في هذه المسألة في كتابه «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» وأشبعها بيانًا شيخنا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته الحافلة على الأجوبة الفاضلة، فانظرها ثمّ (٣٦ – ٥٧). كما ينظر: «قواعد التحديث» لجمال الدين القاسمي: (١٢١ – ١٢٣).

القول الأول: لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، مهما كانت درجة ضعفه.

وهذا قول الإمام يحيى بن معين، وأبو بكر بن العربي، وابن حزم الظاهري.

القول الثاني: يُعمل بالحديث الضعيف في الأحكام الفقهية والفضائل والمناقب، بشرط أن لا يكون شديد الضعف ولم يكن في الباب سواه.

وهذا قول الإمام أحمد بن حنبل وأبي داود السِّجستاني، وينُقل هذا عن الإمام أبي حنيفة والإمام مالك أيضاً. يقول الإمام أحمد: «ضعيف الحديث عندنا أحبُّ من رأي الرجال»[(١)].

القول الثالث: يُعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمناقب والترغيب والترهيب فقط، ولا يعمل به في الأحكام الفقهية، بثلاثة شروط:

١ – أن لا يكون شديد الضعفُ، فيخرج ما ينفرد بروايه كذّاب أو فاحش الغلط.

٢ – أن يكون مندرجاً تحت أصل عام مشروع، فيخرجُ ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

٣ – أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته[(٢)].

مثال: أخرج الترمذي من طريق **عبد المنعم – صاحب السِّقاء –** قال: حدثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال إذا أَذَّنت فترسَّل في أذانك، وإذا أقمت فاحدُر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدْر ما يفرغ الآكل من أكله، والشّارب من شربه، والمعْتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني»[(٣)].

[(١)] ينظر التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة (٤٨).

[(٢)] الأجوبة الفاضلة: (٤٣ – ٤٤).

[(٣)] الترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في التَّرسل في الأذان، (١٩٥ – ١٩٦).

– في هذا الحديث «عبد المنعم» وهو راو ضعيف كما قال الدّارقطني، والنَّسائي.

– والحديث يدل: على استحباب التَّأني في الأذان، والإسراع في الإقامة، وترك وقت كاف بين الأذان والإقامة يتَّسع للاستعداد إلى الصلاة، وهذه أُمور في فضائل الأعمال وليست واجبة، وانضاف إلى ذلك أنَّها داخلة في إطار قواعد الشرع العامة، ومن ثمَّ قال باستحباب مراعاة هذه الأمور عند الأذان والإقامة عدد من الفقهاء عملاً بهذا الحديث.

وقد ذهب إلى القول الثالث جمهور العلماء والمحدثين، وهو القول الوسط.

قال الإمام النووي: «قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام كالحلال والحرام، والبيع، والنِّكاح، والطَّلاق، وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياطٍ في شيء من ذلك».

قال ابن حجر الهيتمي المكي: «قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأَنَّه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أُعطي حقّه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليلٍ ولا تحريمٍ ولا ضياع حقٍ للغير».

مظان الحديث الضعيف:

أفرد عددٌ من العلماء مصنَّفات خاصة لبعض أَنواع الحديث الضعيف كالحديث الموضوع، والحديث المعلول، ... ولكنَّهم لم يُفردوا للحديث الضعيف بلقبه العام كُتباً خاصة، وليس معنى هذا أَنَّهم لم يُعنوا ببيان الضعيف وتتبعه، بل كان هذا غاية همِّهم،

الترسل: التأني، والحدر: الإسراع، والمجْتصر: هو الذي يحتاج إلى الغائط ليتأهَّب للصَّلاة قبل دخول وقتها. (النهاية لابن الأثير).

ولذا فقد نبَّهوا على أن طائفة كبيرة من المصنَّفات الحديثية إذا انفردت برواية حديث فالأصل فيه أنْ يكون ضعيفاً[1]، ومن هذه المصنَّفات:

– فِردوس الأَخبار بمأْثورِ الخطاب[2]: للحافظ أبي شجاع شيرْوَيه بن شَهْردار الديلمي الهمداني (ت: ٥٠٩هـ) أورد فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار مرتبة على حروف المعجم.

– الشهاب في المواعظ والآداب[3]: لشهاب الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن سلامة القُضاعي (ت: ٤٥٤ هـ) ألف حديث ومئتا حديث في الحكم والآداب والوصايا والمواعظ.

– الضعفاء الكبير: لمحمد بن عمرو العُقَيلي أبو جعفر (ت: ٣٢٢ هـ).

– الكامل الضعفاء: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت: ٣٦٥هـ).

– كتب ابن أبي الدنيا عبد الله بن مُحَمَّد البغدادي (ت: ٢٨١ هـ).

– «حلية الأولياء» و «دلائل النبوة» وغيرها من كتب أبي نُعيم الأصبهاني.

فهذه المصنّفات وأمثالها جمعت الصحيح والحسن والضعيف إلاّ أن جملة ما تنفرد بروايته يغلب عليه الضَّعف. والله أعلم.

---

[1] ينظر على سبيل المثال: كنز العمال من سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي: (١٠/١).

[2] الرسالة المستطرفة للكتاني: (٥٦ – ٥٧).

[3] الرسالة المستطرفة: (٧٦).

أنواع الحديث الضعيف

- الحديث المرسل.
- الحديث المنقطع.
- الحديث المعضل.
- الحديث المعلَّق.
- الحديث المدلَّس.
- الحديث المرسل الخفي.
- الحديث الشاذ.
- الحديث المنكر.
- الحديث المضطرب.
- الحديث المعلول.
- الحديث الموضوع.
- الإدراج في الحديث.
- القلب في الحديث.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الحديث المرسل

تعريفه: «ما رفعه التّابعي إلى النبي ﷺ من غير ذكر الواسطة»

مثاله: قالَ التِّرمِذيُّ[1]: حدَّثَنا أَبو هِشامٍ الرِّفاعيُّ الكوفيُّ قالَ: حدَّثَنا يَحيى بنُ اليَمانِ عَن جِسْرٍ أبي جَعْفَرٍ عَن **الحَسَنِ البَصْرِيّ** قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يَشْفَعُ عُثْمانُ بنُ عَفّانَ يَومَ القيامةِ بِمِثْلِ رَبيعَةَ ومُضَرَ».

الحَسَن البَصْرِيُّ تابعيٌّ لم يُدرك النَّبيَّ ﷺ ولم يسمع منه، بل اجتمع بصحابته وروى عنهم، وهو في هذا الحديث أسقط الواسطة بينه وبين النَّبيِّ ﷺ، فحديثه هذا مرسَلٌ.

حجيّة المرسل: اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن الحديث المرسل ضعيف مطلقاً. وعليه جمهرة المحدثين وهو المشهور عند أَهل العلم.

نقل مسلم في «مقدمة صحيحه»[2] عن بعض أهل العلم قوله: «والمرسل من الرِّوايات من أصل قولنا وقول أَهل العلم بالأَخبار ليس بُحجَّة» ووافقه عليه.

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: «وإنَّما ذُكر – يعني المرسل – في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لأَنه يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أَن يكون تابعياً، وعلى الثاني يُحتمل أَن يكون ضعيفاً ويحتمل أَنْ يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أَن يكون حَمَل عن صحابي ويحتمل أَن يكون حَمَل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتكرر»[3].

---

[1] في صفة القيامة والرقائق والورع، رقم (٢٤٣٩).

[2] صحيح مسلم: (١/٣٠).

[3] شرح شرح النخبة: (٤٠٣ – ٤٠٤).

القول الثاني: المرسل حجَّة مطلقاً. وهو منقول عن الإمام أبي حنيفة ، والإمام مالك بن أنس ، وفقهاء مذهبيهما، وهو مروي عن الإمام أَحمد بن حنبل، وكثيرٍ من أَهل الفقه والأُصول.

وادَّعى بعض القائلين بهذا القول أَنَّ المرسل أقوى من المسند، واستدلوا لذلك بقولهم: «حُجَّة الجواز أَنَّ سكوته عنه مع عدالة السّاكت وعلمه أَن روايته يترتَّب عليها شرعٌ عام، فيقتضي ذلك أَنَّه ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته، فسكوته كإخباره بعدالته، وهو لو زكّاه عندنا قَبلْنا تزكيته وقبلنا روايته فكذلك سكوته عنه، حتى قال بعضهم: إنَّ المرسل أَقوى من المسند بهذا الطريق، لأن المرسِل قد تذمَّم الراوي وأَخَذه على ذمته عند الله تعالى، وذلك يقتضي وثوقه بعدالته، وأَما إذا أَسند فقد فوَّض أَمْره للسامع ينظر فيه ولم يتذمَّمه فهذه الحالة أَضعف من الإرسال».

القول الثالث: للإمام الشافعي رضي الله عنه، حيث احتج بمراسيل كبار التابعين، إن اعتضد مرسل أَحدهم بأَحد الأمور التالية:

١ – أن يُروى الحديث من وجه آخر مسنداً.

٢ – أن يُروى من وجه آخر مرسلاً أَرسله من أخذ عن غير شيوخ المرْسِل الأول.

٣ – أن يعتضد بقول بعض الصحابة.

٤ – أن يفتي عوام أهل العلم بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ.

٥ – ولا بدَّ أَنْ ينضاف إلى أحد هذه المقويات الأربعة السابقة أنْ يكون الرّاوي للحديث المرسل إذا سمَّى من يروي عنهم لم يُسمِّ مجهولاً أو مجروحاً فيستدل بذلك على صحته فيما روي عنه.

ومع وجود هذه العواضد لا يكون المرسل عند الشافعي بقوة المتصل، ولذلك يقول: «وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه – أي المرسل – بما وصفت – أي من العواضد – أَحببنا أن نقبل مرسلَه، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجَّة تثبت به ثبوتها بالمتصل»[1].

مثالٌ لمنهج الشافعي في قبول المرسل:

روى الشافعي من حديث مالك بن أنس عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب: أَن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع الغرر» واحتجّ به.

فهذا الحديث مرسل كما ترى، إلاَّ أَنَّه ثبت مسنداً من حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. فعضد المسندُ مرسلَ ابن المسيب فثبت أَنَّه مرسل صحيح وبالتالي احتجَّ به الشافعي[2].

أشهر المرسلين من التابعين:

يقول الإمام الحاكم في «النوع الثامن» من معرفة علوم الحديث: «وأكثر ما تروى المراسيل:

من أهل المدينة عن: سعيد بن المسيب (ت: ٩٤هـ)

ومن أهل مكة عن: عطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤هـ)

ومن أهل مصر عن: سعيد بن أبي هلال (ت: ١٣٥هـ)

ومن أهل الشام عن: مكحول الدمشقي (ت: ١١٢هـ)

ومن أهل البصرة عن: الحسن بن [يسار] أبي الحسن [البصري] (ت: ١١٠هـ)

ومن أهل الكوفة عن: إبراهيم بن يزيد النَّخعي (ت: ٩٦هـ)»[3].

---

[1] الرسالة للإمام الشافعي: (٢٠٠).

[2] جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي: (١٠٢ – ١٠٣).

[3] معرفة علوم الحديث للحاكم: (٢٥).

هذا وقد اشتهر عن الشافعي أَنهَّ قال: «إرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن» وقد اختلف العلماء حول مراد الشافعي بقوله هذا على قولين:

القول الأول: أن مرسل سعيد حجَّة عنده – ولو لم يتوفر لها أيّ من العواضد المذكورة أنفاً – بخلاف غيرها من المراسيل – وذلك لأن مراسيل سعيد فتِّشت فوجدت مسندة من طُرقٍ أُخرى.

القول الثاني: أن مرسله كمرسل غيره من كبار التابعين يُحتج به إذا استكمل الشروط التي مرَّ ذكرها، وليس لابن المسيب ميزة في هذا إلاَّ أَنَّه أصحُّ التابعين إرسالاً.

قال الخطيب البغدادي: «وهذا هو الصحيح من القولين عندنا، لأَنَّ في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح، وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم، كما استحسن مرسل سعيد بن المسيب على من سواه».

مصادر الحديث المرسل:

أفرد الحديث المرسل عددٌ من العلماء بالتَّصنيف، أشهرهم:

١ – الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) وكتابه في «المراسيل» مرتب على الأبواب الفقهية ويبلغ عدد الأحاديث التي أوردها في الكتاب (٥٤٤ حديثاً)، وهو مطبوع مع الأسانيد وطبعة أخرى محذوفة الأسانيد.

٢ – ابن أبي حاتم أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس الحنظلي الرّازي (ت: ٣٢٧ هـ) وكتابه «المراسيل» مرتب على أسماء المرسِلين في حروف المعجم، وهو مطبوع أيضاً.

الحديث المنقطع

تعريفه: «ما سقط من سنده قبل الصحابي راوٍ واحد في موضع واحد أو أكثر».

هذا هو التعريف المعتمد لدى المحققين من العلماء المحدثين.

مثاله: قال أبو يعلى: حدثنا عبد الأعلى بن حماد النَّرسي قال: حدثنا بشر بن منصور السُّلمي عن الخليل بن مرَّة عن الفرات بن سلمان قال: قال علي: ألا يقوم أَحد فيصلي أربع ركعاتٍ قبل العصر ، ويقول فيهن ما كان رسول الله ﷺ يقول: «تمَّ نورُك فهدَيْت فلك الحمدُ، عظُم حلمك فعفوت، فلك الحمدُ، بسطت يدك فأعطيت، فلك الحمد ربَّنا، وجهُك أكرمُ الوجوه، وجاهك أعظمُ الجاه، وعطيتك أَفضل العطيَّة وأهنؤها...»[1].

هذا الحديث في سنده انقطاعٌ فـ «**فرات بن سلمان الرقي** (ت: ١٥٠هـ)» لم يدرك سيدنا **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه ولم يسمع منه.

الحديث المعضل

تعريفه: «ما سقط من سنده روايان فأكثر على التوالي في أي موضع كان السقط».

فالحديث الذي يرويه تابع التابعي عن النبي ﷺ من المعضل لأننا على يقين من أَنه قد سقط من سنده روايان على الأقل هما: التابعي والصحابي.

---

[1] ينظر مجمع الزوائد للهيثمي: (١٠/١٥٨).

كذلك الحديث الذي سقط من أول سنده راويان أو أكثر فإنَّه من المعضل أيضاً[1].

وقد ذكر الحاكم صورة أخرى للمعضل: وهو الحديث الذي يُروى من قول أحد التابعين: ويكون هذا الحديث مرويا مسنداً إلى النبي ﷺ.

قال الحاكم: «والنوع الثاني من المعضل أَن يعضله الرّاوي من أتباع التابعين فلا يرويه عن أحد ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلاً.

مثاله: ما حدثنا إسماعيل بن أحمد الجرجاني قال: أنبأنا مُحَمَّد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني قال: حدثنا عثمان بن موسى الدعلجي، قال: حدثنا خليد بن دعلج قال: سمعت الحسن [البصري] يقول: «أخذ المؤمن عن الله أدباً حسناً، إذا وسِّع عليه وسَّع وإذا فتّرعليه قتر».

حدثنا أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله الشافعي قال: حدثنا جعفر بن مُحَمَّد بن كزّال قال: حدثنا إبراهيم بن بشير المكي قال: حدثنا معاوية بن عبد الكريم الضّال قال: سمعت أبا حمزة يقول: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن المؤمن أَخذ عن الله أدباً حسناً إذا وسِّع عليه وسع على نفسه. وإذا أُمسك عليه أَمسك»[2].

ففي هذا المثال الذي أورده الإمام الحاكم روى الحديث أولاً من قول التابعي الكبير الحسن البصري، ثم ساقه بسنده المتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فكأنَّ الراوي الأول أعضله بإسقاط اسم اثنين من السند هما: النبي ﷺ والصحابي.

---

[1] ويشارك المعضلُ في هذه الصورة الحديث المعلق. ينظر ما يأتي في بحث الحديث المعلق: العلاقة بين المعلق والمعضل.

[2] معرفة علوم الحديث للحاكم: (٣٧ – ٣٨).

مثال المعضل: قال **مالك** في الموطأ: بلغني عن **أبي هريرة** ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يُكلَّف من الأعمال إلا مايطيق»[1].

فقد سقط من السند راويان بين مالك وأبي هريرة وهما – كما تبين ذلك مما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد – مُحَمَّد بن عجلان وأبوه»[2].

حكم المعضل: المعضل أسوأ حالاً من المنقطع فهو أَشد ضعفاً منه وبالتالي فلا يصلح ما كان معضلاً للاحتجاج.

مظان وجود المنقطع والمعضل: يكثر ذكر المعضلات والمنقطعات في

– كتب أبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت: ٢٨١ هـ).

– كتاب: «السنن» للإمام سعيد بن منصور بن شعبة المروزي (ت: ٢٢٧ هـ)، قال الكتاني: «هي من مظانّ المعضل والمنقطع والمرسل، كمؤلفات ابن أبي الدنيا»[3].

الحديث المعلَّق

تعريفه: «هو الذي حُذف من مبتدأ سنده راوٍ واحد أَو أكثر على التوالي ولو كان الساقط السند كلّه».

مثاله: قال أبو نُعيم الأَصبَهاني: **أُخبرت** عن مُحَمَّد بن أيوب الرازي قال: حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا مُعتَمِرُ بن سليمان عن أبيه عن الحضرمي، قال: قرأ رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان لَيِّن الصوت – أو ليّن القراءة – فما بقي أحد من القوم إلا

---

[1] الموطأ في الاستئذان باب الأمر بالرفق بالمملوك: (٢/٩٨٠).

[2] ينظر التمهيد لابن عبد البر: (٢٤/ ٢٨٣).

[3] الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني: (٣٤).

فاضت عينه غير عبد الرحمن بن عوف، فقال رسول الله ﷺ: «إن لم يكن عبد الرحمن بن عوف فاضت عينه فقد فاض قلبه»[1].

أبو نُعيْمٍ الأَصبهانيُّ أحمد بن عبد الله ولد سنة (٣٣٦ هـ) ومُحَمَّد بن أيوب – ابن الضُّريس – وهو الذي يروي أبو نعيم عنه هذا الحديث توفي سنة (٢٩٤ هـ) ولم يبين أبو نُعيم الواسطة بينه وبين مُحَمَّد بن أيوب فنقول: إن أبا نُعيم علَّق الحديث على مُحَمَّد... فالحديث «معلَّق».

حكم المعلَّق:

حكم الحديث المعلق حكم المنقطع، ضعيف للجهل بحال الرّاوي أو الرّواة الساقطين: فهو إذاً غير صالح للاحتجاج.

العلاقة بين المعلَّق والمعضل:

النسبة بين هذين النوعين من الحديث هي العموم والخصوص الوجهي فهما يلتقيان في صورة وينفرد كل منها في صورة.

فالصورة التي يلتقيان بها: إذا كان الساقط من أول السند أكثر من راوٍ على التوالي حتى لو سقط السند جميعاً. ففي هذه الصورة يكون الحديث معلقاً ومعضلاً أيضاً.

والصورة التي ينفرد بها المعلق عن المعضل: إذا كان الساقط من أَوَّل السند راوٍ واحد فقط، وتتمة السَّند موجود لا انقطاع فيه، فهذا الحديث يكون معلقاً لا معضلاً.

والصورة التي ينفرد بها المعضل عن المعلق: إذاكان الساقط من الإسناد أكثر من راوٍ ليس في أول السند بل في وسطه أو آخره، فعندها يكون الحديث معضلاً وليس بمعلق».

---

[1] حلية الأولياء لأبي نعيم: (١/ ١٠٠).

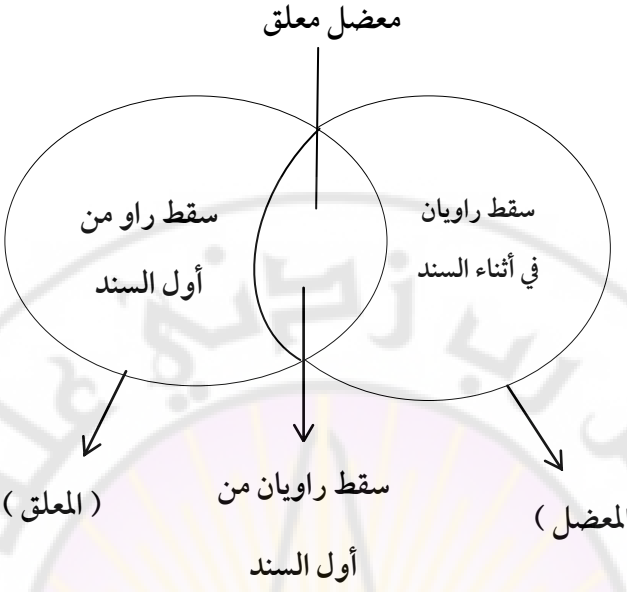

الحديث المدلَّس

تعريفه: «هو الذي رواه من عُرف بالتَّدليس وفيه شبهة انقطاع أو إيهام في اسم راو».

أقسام التَّدليس: ينقسم التدليس إلى قسمين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ

أولاً – تدليس الإسناد: «وهو أَن يروي الرّاوي عن راوٍ لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه بلفظٍ موهم أَنه سمعه منه».

فخرج بقولنا: «لَقيَه» ما إِذا روى عمَّن لم يَلْقه ولو كان معاصراً له، فإنَّه في هذه الصورة يُسمى «المرسل الخفي»[1].

[1] سيأتي مبحث «المرسل الخفي» بعد مبحث المدلّس.

وخرج بقولنا: «ما لم يسمعه منه بلفظ موهم أنه سمعه منه»: ما سمعه منه وصرَّح بسماعه منه كأَنْ يقول: «حدثنا أو سمعت».

ومعنى قولنا: «بلفظٍ موهم أَنَّه سمعه منه» أن يقول: «عن فلان» أو«قال فلان» أو نحوهما من الألفاظ التي تحتمل السَّماع وعدمه[١].

وأَمّا إذا قال الراوي: «حدثنا فلان» وهو لم يسمع منه فلا يسمى عندها هذا الراوي «مدلِّساً» بل هو «كذّاب».

مثال تدليس الإسناد: أَخرج الحاكم من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن إبراهيم التَّيمي عن أبيه عن أبي ذرٍّ أَن النبي ﷺ قال: «فلان في النار ينادي: يا حنّان يا منّان»[٢].

قال أبو عَوانة: قلت للأعمش سمِعْتَ هذا من إبراهيم؟ قال لا، حدَّثني به حكيم بن جبير عنه.

حكم تدليس الإسناد: ذمَّ العلماء هذا النَّوع من التَّدليس وكرهوه لما فيه من تغطية حال المحذوفين مما يوقع في اللَّبْس في الحديث وكان أمير المؤمنين في الحديث الإمام شعبة بن الحجّاج من أَشدّ المنكرين له، فقد نُقل عنه أَنه قال: «التدليس أخو الكذب»[٣] وهذا محمول منه على المبالغة في الزَّجر عنه والتنفير منه[٤].

وكراهة هذا النوع من التَّدليس تتفاوت بحسب الباعث عليه:

---

[١] والحال أنَّه لم يسمع منه وإنَّما يكون بينهما راوٍ أو أكثر، ويعرف ذلك بسؤال الراوي نفسه واقراره بذلك، كما سيتبين لنا من خلال المثال.

[٢] معرفة علوم الحديث: (١٠٥).

[٣] جامع التحصيل: (١١١).

[٤] تدريب الراوي: (١/١٩٠).

١ – فإن كان الحامل عليه إخفاء أَمر الحديث لكونه غير مقبول حَرُمَ ذلك.

٢ – وإن كان الحامل عليه كون المروي عنه أصغر سناً أو نازل الرواية فأسقطه المدلِّس ليوهم علو السَّند كُرِه.

٣ – وإن كان الحامل عليه اختبار انتباه السامع أَو قوة حفظه فهذا أَمر جائز.

وأفحش أنواع تدليس الإسناد «تدليس التسوية» لأَنَّه – بالإضافة إلى تغطية حال الحديث والتلبيس على من أراد الاحتجاج به – ربّما ألحق بشيخه وصمة التَّدليس فجعله في محل التّهمة التي هو بريء منها[١].

ثانياً – تدليس الشيوخ: «هو أَن يسمي شيخه أو يكنيه أو يلقبه على خلاف ما اشتهر به تعمية لأَمره».

مثاله: ما كان يفعله أبو بكر بن مجاهد المقرىء حيث كان يُحدِّث عن شيخه أبي بكر بن أبي داود السّجستاني، فيقول: «حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله»[٢].

فأبو بكر بن أبي داود اسمه: «عبد الله» إلا أَنَّه لم يشتهر به وإِنَّما اشتهر بكنيته.

وكان ابن مجاهد يحدِّث أَيضاً فيقول: «حدثنا مُحَمَّد بن سند» وهو يريد أبا بكر مُحَمَّد بن حسن النَّقاش المفسر، فنسبه إلى «سَنَد» وهو أَحد أَجداده[٣] ولم ينسبه إلى أبيه «حسن» وهو الاسم الذي يشتهر به.

حكم تدليس الشيوخ: كره العلماء هذا القسم من التَّدليس، وإِن كانوا يرون أَن كراهته – من حيث الجملة – أخف من كراهة القسم الأول – أي تدليس الإسناد –

---

[١] جامع التحصيل: (١١٧).

[٢] تدريب الراوي: (١/١٩١).

[٣] هو: مُحَمَّد بن حسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند.

وإنَّما يكره تدليس الشيوخ لأنه قد يؤدي إلى تضييع المروي عنه، ويوعِّر الطريق لمعرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته.

ثم إن الحال في كراهته يختلف باختلاف الحامل عليه:

١ – فإن كان الباعث عليه كون المروي عنه ضعيفاً فيدلِّسه ليوهم أَنَّه إنَّما يروي عن الثِّقات، فهذا مكروه جداً وقد يبلغ التحريم.

وممن كان يفعل ذلك «عطية العوفي» قال عنه الإمام أَحمد: «بلغني أَنَّ عطية كان يأتي الكلبي– مُحَمَّد بن السّائب – فيأْخذ عنه التَّفسير، وكان يُكنيه بأَبي سعيد[١] فيقول: قال أبو سعيد، قال أبو سعيد»[٢].

٢ – وإن كان الدافع لذلك كون المروي عنه صغيراً في السّن أَو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه، فالكراهية أَخف.

وممن كان يفعل ذلك الحارث بن أبي أسامة صاحب المسند، كان يروي عن أبي بكر بن أبي الدنيا ويقول: حدثنا أبو بكر الأُموي، أو حدثنا عبد الله بن سفيان الأُموي، أو: حدثنا أبو بكر بن سفيان الكوفي. وكلها أسماء وكنى لابن أبي الدنيا لم يشتهر بها[٣].

وقد كان الحارث أكبر من شيخه ابن أبي الدنيا[٤] فلذلك كان يدلِّس في اسمه.

---

[١] أي أنَّ عطية كان يذكر الكلبي بكنيته «أبي سعيد» – وهي كنية لم يشتهر بها – ليوهم أنَّه إنمّا يروي عن سيدنا أبي سعيد الخدري.

[٢] ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب: (٢/٦٩٠ – ٦٩١).

[٣] فتح المغيث للسخاوي: (١/١٧٩).

[٤] عاش الحارث ما بين (١٨٦ – ٢٨٢هـ)، بينما عاش ابن أبي الدنيا ما بين (٢٠٨ – ٢٨١هـ).

٣ – وإن كان الدافع إيهام كثرة الشيوخ، بأن يروي عن الشيخ الواحد في مواضع متعددة يعرّفه في كلِّ موضع منها بصفة أو اسم يوهم أنَّه غيره، فهذا قد أجازه بعض أئمة الحديث وكانوا يفعلونه، ومنهم الخطيب البغدادي فيما اشتهر عنه، فقد روى في كتابه «الرِّحلة في طلب الحديث» مثلاً عن: «الحسن بن مُحَمَّد الخلال» ثم دلَّسه فسماه «الحسن بن أبي طالب».

وروى عن شيخه «مُحَمَّد بن الحسين بن الفضل القطان» ثم قال: «حدثنا ابن الفضل» ويقول: «مُحَمَّد بن الحسين» وهو هو دلَّسه[١].

٤ – وقد يكون الحامل على هذا القسم من التدليس اختبار فطنة طلاب هذا العلم وشحذ أَذهانهم.

وعدَّ الحافظ ابن دقيق العيد هذا المقصد مصلحة، فقال: «وأما مصلحته: فامتحان الأذهان في استخراج التدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يُرادُ اختبار حفظه ومعرفته بالرجال»[٢].

ثم استدرك قائلاً: «ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أربابُ الصّلاح والقلوب، وهو ما في التَّدليس من التَّزين».

متى يُعدُّ الرّاوي مُدلِّساً وحكم روايته؟:

يُعدُّ الرّاوي مدلِّساً إذا وقع منه التَّدليس ولو مرَّة واحدة، يقول الإمام الشافعي: «ومن عرفناه دلَّس مرَّة فقد أَبان لنا عوْرَتَهُ في روايته، وليس تلك العورةُ بالكذب، فَنَرُدُّ

---

[١] منهج النقد في علوم الحديث: (٣٨٥).

[٢] الاقتراح في بيان الاصطلاح: (٢١).

بها حديثَه، ولا النصيحة في الصدْق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصّدق، فقلنا: لا نقبل من مدلِّسٍ حديثاً حتى يقول فيه: حدَّثني أو سمعت»[1].

وأَمّا حكم ما يرويه المدلِّس فقد ظهر لنا من خلال كلام الشافعي المتقدم بأنَّ المدلِّس ليس كذّاباً، وبالتالي فالجمهور على أَن التَّدليس ليس بجرح ولا يقدح في عدالة المدلِّس، وعليه فإنْ جاءنا خبر من طريق من عُرف بالتَّدليس نظرنا إلى لفظه في أداء ما يرويه؛ فإن صرَّح بالسَّماع فقال: «حدثنا» أو «سمعت» أو ما شابهها من ألفاظ الأداء قَبلْنا روايته، وإن قال: «عن فلان» أو «قال فلان» أو «ذكر فلان» توقفنا في قبول ما رواه حتى يُبين السَّماع خشية أن يكون قد دلَّس.

ودليل ذلك أَن أَصحاب الكُتب الذين التزموا إخراج الحديث الصّحيح أخرجوا عن المدلِّسين الثِّقات الأحاديث التي يقولون فيها: «حدثنا» أو «أخبرنا» أو «سمعت» ونحوها.

أَشهر المدلِّسين ومراتبهم:

عُني العلماء بذكر أَسماء المدلِّسين وبيان أَحوالهم، وأفردوا لذلك مصنَّفات خاصة، وأشهر تلك المصنَّفات كتاب «تعريف أَهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس» للحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) وهو أَوسع كتاب وأَجمعه في هذا الباب رتَّب فيه المدلِّسين على خمس مراتب:

المرتبةُ الأولى: من لم يوصف بذلك إلاَّ نادراً. ومنهم:

- يحيى بن سعيد الأنصاري (ت: ١٤٣ هـ) وهو من صغار التابعين.
- هشام بن عروة بن الزُّبير (ت: ١٤٥هـ).

---

[1] الرسالة للإمام الشافعي: (١٦٤).

المرتبة الثانية: من احتَمل الأَئمة تدليسه وأخرجوا له في الصّحيح لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى، أَو كان لا يدلِّس إلا عن ثقة، ومن هؤلاء:

– سفيان بن سعيد الثوري (ت: ١٦١ هـ) قال البخاري: «ما أَقل تدليسه»وهو إمام مشهور فقيه عابد كبير.

– سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي (ت: ١٩٨ هـ) وكان لا يدلِّس إلاّ عن ثقة.

المرتبة الثالثة: من أكثروا من التَّدليس، فلم يحتج الأَئمة من أَحاديثهم إلاَّ بما صرّحوا فيه بالسَّماع. وممن ذكرهم في هذه المرتبة:

– ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز المكي: فقيه الحجاز المشهور.

– قتادة بن دعامة السَّدوسي: الرّاوي عن سيدنا أنس ﷺ، وكان حافظ عصره (ت: ١١٧ هـ).

المرتبة الرابعة: من اتُّفق على أَنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلاّ بما صرّحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، ومنهم:

– بقية بن الوليد الحمصي: المحّدث المشهور.

– مُحَمَّد بن إِسحاق بن يسار المطلبي المدني، صاحب المغازي (ت: ١٥٠ هـ).

– الوليد بن مسلم الدمشقي: موصوف بالتدليس الشديد مع الصّدق (ت: ١٩٥ هـ).

المرتبة الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس فحدثيهم مردود ولو صّرحوا بالسَّماع إلاّ أَن يوثَّق ممن كان ضعفه يسيراً. ومن أمثلة هؤلاء:

– عبد الله بن لهيعَة الحضرمي: قاضي مصر ضُعِّف بسبب اختلاطه في آخر عمره وكان يدلِّس عن الضعفاء.

هذا وقد بلغ مجموع الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر في كتابه ممن وصف بالتدليس (١٥٢) راوياً فقط.

المرسل الخفي

تعريفه: «هو أَن يروي الراوي عمَّن عاصره ولم يلْقه، أَو لَقيَه ولم يسمع منه».

وهذا النوع من علوم الحديث المهمة والدقيقة، ومن ثمَّ قال الحافظ العلائي: «وهو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسلكاً، ولم يتكلَّم فيه بالبيان إلّا حذّاق الأئمة الكبار...»[١].

طرق معرفته، وأمثلته: نتيجة لدقة هذا النوع من الحديث وضع علماء هذا الفن ضوابط مفصَّلة لمعرفة الإرسال الخفي، يقول الحافظ العلائي: «ويُدركُ بالاتساع بالرواية والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة، والإدراك الدقيق، ولمعرفته طرق...» ثم سرد هذه الطرق، ونحن نذكرها مبسطة مفصَّلة مشفوعة بالأمثلة المناسبة:

الطريق الأول: أن يُعرف عدَمُ اللِّقاء بين الرّاوي والمروي عنه مع كونهما في عصر واحد، ويكون ذلك بمعرفة التاريخ، أو بنص إمام مطّلع على ذلك.

مثاله: ماقيل في الحسن البصري عن أبي هريرة، فإنه عاصره ولكن لم يجتمع به، ولما جاء أبو هريرة إلى البصرة كان الحسن في المدينة، ولما رجع أبو هريرة إلى المدينة كان الحسن في البصرة فلم يجتمعا فما يرويه الحسن عن أبي هريرة بدون واسطة من قبيل المرسل الخفي.

الطريق الثاني: أَن يُعرف عدم سماع الراوي عن المروي عنه، ويكون بأن يصرّح الرّاوي عن نفسه بعدم السَّماع، أو بنصِّ أحد العارفين من أَهل هذا الفن.

---

[١] جامع التحصيل: (١٤٥).

مثاله: أخرج أبو يعلى عن عَبْدِ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبانَ، حَدَّثَنا أَبو الأَحْوَصِ، عَنْ أَبي إِسْحاقَ، عَنْ أَبي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعودٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْحَمْ مَنْ في الأَرْضِ يَرْحَمْكَ مَنْ في السَّماءِ»[1].

فـ «أبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ، ولم يسمع من أَبيه شيئاً كما أخبر عن نفسه...»[2].

وقد صرَّح أَبو عبيدة بذلك، فعن عمرو بن مرَّة: سأَلت أَبا عبيدة بن عبد الله هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا.

حكم المرسل الخفي: المرسل الخفي حديث ضعيف، للجهل بحال الراوي الساقط، وهذا لا يقتضي أَن يكون المتن ضعيفاً، فقد يصحّ المتن إن تبيَّن اتصاله من طريق أُخرى.

الفرق بين المرسل الخفي والمدلَّس: يظهر الفرق بين المرسل الخفي والمدلَّس تدليس إسناد من خلال التَّأمل في تعريف كلّ نوع:

فالمدلَّس: يختص برواية الَّراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة موهمة للسَّماع.

والمرسل الخفي: يختص برواية الرّاوي عمَّن لم يسمع منه، سواء لقيه أو لم يلقه.

والفرق الثاني: أَن التدليس يفارق حال المرسل بإيهامه السماع لما لم يسمعه، وليس في الإرسال إيهام سماع لعدم وجود السماع أصلاً.

الفرق بين المرسل الخفي والمنقطع:

---

[1] مسند أبي يعلى الموصلي (٥٠٦٣).

[2] ينظر الطبقات الكبرى لابن سعد: (٦/٢١٠).

ثمَّ إنَّ الفرق بين المرسل الخفي وبين المنقطع واضح، فالمنقطع عدم الاتصال فيه معلوم بمجرد النَّظر في تاريخ الرّاوي والمروي عنه، إذ لا معاصرة بينهما، بينما في المرسل الخفي المعاصرة معلومة ولا بد من نصِّ إمام مطلع على عدم اللقاء أَو السماع.

الحديث الشاذ

تعريفه: «هو ما يرويه الثِّقة أَو المقبول مخالفاً لمن هو أَولى منه في الحفظ والإِتقان أَو الكثرة».

هذا هو المعتمد في تعريف الحديث الشّاذ ، وهو مأخوذ من كلام الشافعي ﷺ، حيث قال: «ليس الشّاذ من الحديث أَن يروي الثِّقة ما لا يرويه غيره – هذا ليس بشاذٍّ – إنَّما الَّشاذ: أَن يروي الثِّقة حديثاً يخالف فيه النّاس – هذا الشّاذ من الحديث –»[1].

ويقابل الحديثَ الشاذ، الحديثُ المحفوظ.

فالمحفوظ: «هو ما يرويه الثِّقة المقبول وخالفه فيه من هو دونه في القبول».

وعليه فإِنَّه يشترط في الحديث الشّاذ:

١ – أَن يكون راويه ثقة أَو مَنْ ينفرد في روايته مقبولاً.

٢ – أَن يخالف في روايته من هو أَولى منه بالقبول، ويقصد بالمخالفة عدم إِمكانية الجمع بين ما رواه وبين ما رواه غيره.

أقسام الشّاذ وأمثلته: ينقسم الشّاذ إلى قسمين: شاذ في السند، وشاذ في المتن:

أ – **الشذوذ في السند:** «وهو أَن يخالف ثقةٌ في إسناده لحديث ما اشتهر عند الثِّقات».

---

[1] معرفة علوم الحديث: (١١٩)، الإرشاد للخليلي: (١٣).

مثاله: أَخرج الترمذي من طريق: سفيان بن عُيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة عن ابن عباس: «أَن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يَدَعْ وارثاً إِلاّ عبداً هو أَعْتَقَه، فأعطاه النَّبي ﷺ ميراثه»[(١)].

وقد روى هذا الحديث النَّسائي أَيضاً من طريق: ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة عن ابن عبّاس: أَن رجلاً... الحديث[(٢)].

فقد اتَّفق كلٌ من سفيان بن عينية وابن جريج على رواية هذا الحديث متصلاً مرفوعاً رفعه سيدنا عبد الله بن عباس.

وخالفهما في الرواية حمّاد بن زيد – وهو ثقة – فروى هذا الحديث مرسلاً حيث قال في روايته: عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة: أَنَّ رجلاً... الحديث[(٣)].

وعليه فإنَّ رواية «حمّاد» يحكم عليها بالشذوذ، بينما يحكم لرواية عبد الملك بن جريج وسفيان بن عيينة بالحفظ.

ب – **الشذوذ في المتن:** «وهو أَن يخالف الرّاوي الثقة في ألفاظ الحديث من هو أوثق منه أَو أَرجح منه».

مثاله: ما رواه المغيرة بن شعبة عن النَّبي ﷺ: «أَنَّه توضَّأَ و**مسح على خُفَّيه**».

فقد روى حديثَ المغيرة هذا بهذا اللَّفظ جمع من الرّواة منهم: عروة بن المغيرة، وحمزة بن المغيرة، ومسروق بن الأجدع، وابن شهاب الزُّهري، والأسود بن هلال وآخرون.

---

(١) الترمذي في الفرائض (ميراث المولى الأسفل) (٢١٠٦)، وابن ماجه في الفرائض (من لا وارث له) (٢٧٤١).

(٢) النسائي في «السنن الكبرى»: في الفرائض (إذا مات المولى الأسفل) (٦٤٠٥).

(٣) النسائي في «السنن الكبرى»: الفرائض (إذا مات المولى الأسفل) (٦٤١٠).

وقد خالف هؤلاء جميعاً: عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأَودي فرواه عن هزيل ابن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة: «أَن رسول الله ﷺ **مسح على الجوربين والنَّعلين**»[1].

اتفقوا	عروة بن المغيرة حمزة بن المغيرة مسروق ابن شهاب الزُّهري الأسود بن هلال	عن المغيرة بن شعبة	أَن النبيَّ عليه السلام مسح	**على خُفَّيه**
خالف	هزيل بن شرحبيل	عن المغيرة بن شعبة		**على الجوربين والنَّعلين**

ولذلك حكَم عدد من العلماء على رواية عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل بن شرحبيل هذه بالشُّذوذ لمخالفتها لما رواه جمهور الثِّقات.

حكم الحديث الشّاذ: الحديث الشّاذ ضعيف مردود، وذلك لأَن راويه وإن كان ثقة إلاَّ أَنَّه لما خالف من هو أولى منه بالقبول دلَّنا ذلك على أَنَّه لم يضبط في هذه الرِّواية التي خالف بها، فلذلك نقبل ما رواه الأَضبط ونردُّ ما عداه.

الحديث المنكر

تعريفه: «هو ما رواه الضَّعيف مخالفاً لما رواه الثِّقة».

ويقابل الحديثَ المنكر الحديثُ المعروف، فالمعروف:

«هو الذي يرويه الرّاوي الثقة ويخالفه في روايته راوٍ ضعيف».

---

[1] أخرجه أبو داود (١٥٩) والترمذي (٩٩)، والنَّسائي (١٣٠).

مثاله: روى ابنُ أبي حاتم الرّازي من طريق: حُبَيِّب بن حَبيبٍ الزَّيّات عن أَبي إسحاق السَّبيعي عن العَيْزار بن حُريث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ، وصام، وقَرَى الضَّيف، دخل الجنَّة».

وهو حديث صحيح المعنى إلا أَنَّه منكر من ناحية الإسناد، وذلك أَنَّ الثقات رووه عن أَبي إسحاق عن ابن عباس ﷺ موقوفاً عليه من قوله، وهو المعروف، وخالفهم حُبيِّبُ فرواه مرفوعاً، وحُبَيِّب الزَّيّات: ضعيف الحديث[1].

حكمه: الحديث المنكر حديث ضعيف شديد الضعف، لضعف راويه من جهة ومخالفته للثقات من جهة ثانية.

العلاقة بين الشّاذِّ والمنكر:

- يشترك الشّاذ والمنكر في المخالفة.
- ويفترقان بأَنَّ:

راوي الشّاذ: ثقة، أَو مقبول الرِّواية، محتجٍّ به.

وراوي المنكر: ضعيف في روايته.

الحديث المضطرب

تعريفه: «هو ما روي على أَوجهٍ مختلفة متساوية لا يمكن التَّرجيح بينها، سواء وقع هذا الاختلاف من جهة راوٍ واحد بأَنْ رواه مرَّة على وجه وأُخرى على وجه آخر، أو رواه أكثر من واحد يختلف فيه راويان فأكثر، ويكون في سندٍ رواتُه ثقات».

---

[1] ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: (١٨٢/٢) شرح شرح النخبة: (٣٣٨ - ٣٣٩) المغني في الضعفاء للذهبي: (ترجمة رقم: ١٣٠٩).

شروط تحقق الاضطراب: يؤخذ من التعريف أَنَّه يحكم باضطراب الحديث إذا توافر فيه شرطان هما:

١ – أَن تكون وجوه الاختلاف متساوية لا يترجَّح أَحدها على الآخر، فإنْ ترجَّح أَحد الوجوه كان الراجح صحيحاً محفوظاً، وكان المرجوح شاذاً.

٢ – تعذُّر الجمع والتوفيق بين هذه الوجوه، لأَنَّه إنْ أَمكن إزالة الاختلاف بالجمع بين تلك الوجوه على وفق قواعد المحدثين انتفى الاضطراب وصحَّ الحديث.

أقسام المضطرب وأَمثلته: الاضطراب قد يكون في السند – وهو الغالب – وقد يكون في المتن.

وقد ذكر العلماء في كتبهم أمثلة على كلا القسمين وقلَّ أَنْ سلم مثال من النَّقد، وسأذكر هنا مثالاً واحداً على كلّ قسم على سبيل التوضيح:

أ – مثال الاضطراب في السند: ما روي عن سيدنا علي ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّه قال: «إذا عطس أَحدهم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليُقَلْ له: يرحمكم الله، وليقل هو: يهديكم الله ويصلح بالَكُم»[(١)].

فهذا الحديث مداره على مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أَبي ليلى وقد اختلف الرّواة عنه:

١ – فرواه عنه كل من: يحيى القطان، وعلي بن مسهر، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن علي بن أبي طالب ﷺ.

٢ – ورواه: شعبة بن الحجاج، وعدي بن عبد الرحمن، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أَخيه عيسى عن أبيه عن أَبي أَيوب الأَنصاري ﷺ.

---

(١) أورده الدارقطني في العلل: (٣/٢٧٦ – ٢٧٧)، وسنقتصر من كلام الدارقطني على ما يوضح المقصود.

اضطرب فيه مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي فإنَّه كان سيئ الحفظ.

يحيى القطان، وعلي بن مسهر		شعبة بن الحجاج، وعدي بن عبد الرحمن
مُحَمَّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى (الراوي الذي اضطراب)		
عيسى بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى		
عبد الرحمن ابن أبي ليلى		
علي بن أبي طالب	**(موضع الاضطراب)**	**أَبي أَيوب الأَنصاري**

ب – مثال الاضطراب في المتن: حديث البسملة المشهور، وهو ما روي عن أَنسٍ رضي الله عنه أَنَّه قال: «قمت وراء أَبي بكر وعمر وعثمان فكلّهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إذا افتتح الصَّلاة» فقد أَعلَّه الإمام أبو عمر ابن عبد البر بالاضطراب، وسأوجز ما ذكره هذا الإمام للتوضيح:

روته عن مالك طائفة فرفعته ذكرت فيه النبي ﷺ، إلاَّ أَنَّهم اختلفوا في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً:

١ – منهم من كان يقول: «كانوا لا يقرؤون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

٢ – ومنهم من كان يقول: «كانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

٣ – ومنهم من كان يقول: «كانوا لا يتركون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

٤ – ومنهم من كان يقول: «كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الحمد الله رب العالمين﴾».

٥ – ومنهم من كان يقول: «كانوا لا يستفتحون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

إلى وجوه أخرى ذكرها، ثم قال: «وهذا اضطراب لا يقوم معه حجّة لأَحدٍ من الفقهاء»[1].

---

[1] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٢/٢٢٨ – ٢٣٠).

حكم المضطرب: الاضطراب سواء أكان في السند أو في المتن موجب لضعف الحديث، لإشعاره بعدم ضبط راويه – أو رواته – ومن شرط الصّحة أَنْ يكون كل راوٍ من رواة الحديث ضابطاً لما رواه.

الحديث المعلول

تعريفه: «هو حديث ظاهره السلامة لجمعه شروط الصّحة، ولكن فيه علَّة خفية قادحة في صحته تظهر للنّاقد عند البحث والتفتيش».

شروط المعلول: يؤخذ من التعريف أَنَّه لا يطلق على الحديث أَنَّه «معلول» إِلاَّ إِنْ اجتمع في علّته[1] وصفان:

١ – أَنْ تكون غامضة تحتاج إلى بحث وتفتيش حتى تظهر.

٢ – أَنْ تكون قادحة يستلزم وجودها تضعيف الحديث.

---

[1] **أنواع العلة**: العلة تنقسم إلى:

١ – علّة قادحة تكون سبباً في تضعيف الحديث، ثم هذه العلّة القادحة:

أ – إما أَن تكون ظاهرة كالانقطاع في السند، أو القلب في المتن.

ب – وإما أَنْ تكون خفية وهي التي يسمى الحديث بسببها: «حديثاً معلاً».

٢ – علَّة غير قادحة فيحكم للحديث بالصِّحة مع وجودها، ويمكن أَنْ نمثِّل لذلك بحديث «البيّعان بالخيار» فإِنَّه حديث صحيح متَّفق على صحَّته مخرَّج في الصحيحين إلاَّ أَنَّ في أَحد أسانيده إلى ابن عمر رضي الله عنهما – راوي الحديث – علَّة، فقد رواه يعلى بن عُبيد – وهو ثقة – عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً. فالإسناد بهذه الصورة متَّصل بنقل العدل الضّابط وعلَّته أَنَّ يعلى بن عُبيد أَخطأ فذكر عَمرَو بنَ دينار مكان عبد الله بن دينار الذي يروي عن سيدنا ابن عمر وكلٍّ من عمرو وعبد الله ابني دينار ثقة، فهذه علَّة لا تؤثر في الحكم على الحديث بالصَّحة كما نبَّه على ذلك الحفّاظ. ومن ثمَّ قال بعض الأئمة: «إِنَّ من الصحيح ما هو صحيح معلول».

مثاله: روى بَقيَّةُ بنُ الوليدِ عَنْ يونُس بنِ يزيدَ الأَيليّ عن الزُّهْريّ عن سالمٍ عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِن صَلاةِ الجُمعةِ وغَيرِها فَقَدْ أَدْرَكَ»[1].

فهذا الحديث في الظاهر أَنَّه صحيحٌ ورواته ثقاتٌ، لكنَّ ابن أبي حاتمٍ الرّازي نقل عن أَبيه الإمام الحافظ أبي حاتمٍ أَنَّ في هذا الحديث علَّة في السند والمتن:

فعلَّة السَّند: أنَّ الذي يَروي هذا الحديث هو الزُّهريُّ عن أَبي سلَمة عن أبي هُريرةَ عن النَّبيّ ﷺ، وليس الزُّهري عن سالمٍ عن أَبيه ابن عمر رضي الله عنهما.

وعلَّة المتن: أنَّ نَصَّ روايته الصَّحيحة هو: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِن صلاةٍ فقَدْ أَدْرَكَها»[2]. وليس فيه التقييد بصلاة الجُمعة.

حكم المعلول: الحديث المعلول حديث ضعيف مردود لخطأ راويه وعدم ضبطه.

طريقة معرفة العلّة[3]: لما كانت العلل خفيَّة لزم تعرُّف طريق كشفها، وقد قال علماء الفنِّ: إنَّ طريق معرفة العلَّة أن يجمع الحافظ طُرق الحديثِ من مصادره، ثم يسبر أَحوال الرّواة، فيتعرَّف على مقدار ضبطهم وحفظهم وتفاوُت إتقانهم ومكانتهم، ثم يدقِّق في مواطن اتِّفاق الرواة واختلافهم، ثم ينظر في القرائن العامَّة المتعلِّقة بهذا الحديث، وبعد كلِّ ذلك يحكم بما يغلب على ظنِّه، فإن تردَّد في الأَمر توقَّف فيه.

---

[1] علل الحديث: (١/١٧٢)، وقد أخرج الحديث النسائي في الكبرى: كتاب الجمعة، باب من أدرك ركعة من الجمعة، (١/١٧٤١) وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب فيمن أدرك من الجمعة ركعة، (١١٢٣).

[2] أخرج الرواية الصحيحة البخاري في صحيحه، كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعة الفجر، رقم (٥٨٠) ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة، رقم (٦٠٧) وانظر علل الحديث لابن أبي حاتم (١/١٧٢).

[3] ينظر اختصار علوم الحديث لابن كثير (٧٢).

المؤلفات في العلل: صنَّف المتقنون من المحدثين كتباً عديدة في العلل الحديثية، ومن أشهر هذه المصنفات وأنفعها لطالب العلم:

١ – علل الحديث: لعبد الرحمن بن أَبي حاتم الرازي وهو مرتَّبٌ على الأبواب.

٢ – العلل الواردة في الأحاديث النَّبوية: للدارقطني علي بن عمر أبي الحسن (ت: ٣٨٥هـ) وهو أجمع كتاب في بابه وأَحسنه.

قال ابن كثير: «ومن أَحسن كتاب وضع في ذلك وأَجلّه وأَفحله (كتاب العلل) لعلي بن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدِّثين بعدَه في هذا الشأن على الخصوص.

وكذلك (كتاب العلل) لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وهو مرتب على أبواب الفقه، و(كتاب العلل) للخلاّل، ويقع في (مسند الحافظ أَبي بكر البزّار) من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد، وقد جمع أَزمَّة ما ذكرناه كلّه الحافظ أَبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أَجلِّ كتابٍ، بل أَجَلَّ ما رأَيْناهُ وضعَ في هذا الفن، لم يُسبق إلى مثله، وقد أَعجز من يريد أَن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه»[(١)].

الحديث الموضوع

تعريفه: «هو الحديث المختلق المصنوع المُلْصَق بالنَّبي ﷺ كَذِباً، وزوراً».

وإِنَّما سمي الموضوع حديثاً: إِمّا لكون الحكم عليه هو حكم ظنّي أَغلبي لما ظهر لنا من قرائن تدل على كونه كَذباً، أَو بالنَّظر إِلى زعم واضعه[(٢)].

أَسباب وضع الحديث:

[(١)] اختصار علوم الحديث لابن كثير (٧٢ – ٧٣).

[(٢)] الوضع في الحديث للدكتور عمر فلاته: (١ / ١١٠– ١١١).

١ – **الدَّس على الإسلام**: فقد أَراد الزَّنادقة ومن وقر في نفوسهم الحقد على الإسلام أَن يُفسدوا على النّاس دينهم، ويُشوِّهوا عقائد الإسلام النَّقية، فأَدخلوا في حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه تشويهاً وتضليلاً وإفساداً، وذلك كرواية بعضهم: «لو أَحسن أحدكم الظَّنَّ بَحَجَرٍ لنفعه» فمثل هذا من كلام عبدة الأَصنام الذين يُحسِنون ظنَّهم بالأَحجار[١].

٢ – **الانتصار للرأْي والهوى**: وهناك فئة أَطلَقَت لرأْيها وهواها العَنان، ثمَّ أَرادت أَنْ تجد لاتجاهاتها ملاذاً من الدّين فأخذت تضع على رسول الله ﷺ الأحاديث لتأييد ما ذهبت إليه، كأَهل البدع الذين كانوا يرون جواز الكَذِب على رسول الله ﷺ لتأْييد مذاهبهم وتقوية آرائهم البِدْعية.

وقد نُقل عن رجل من المبتدعة تاب وأناب أَنَّه قال: «انظروا هذا الحديث عمَّن تأْخذونه، فإنّا كُنّا إذا رَأَيْنا رأْياً جعلنا له حديثاً».

٣ – **التَّكبُّر عن الرجوع إلى الصَّواب**: وهناك فئة أُخرى يسوؤها أَنْ يظهر الحقُّ على يد غيرها، وأَنْ تنهزم أَمام الحق والحجّة والدليل المقنع، فتلجأ إلى حديث رسول الله ﷺ فتضع فيه استكباراً عن الرُّجوع إلى الحقِّ الصواب. ومن أَمثلة ذلك ما يُروى من أَنَّ عبد العزيز بن الحارث التميمي سُئل عن فتح مكَّة أَكان صلحاً أَم عَنوة؟ فقال: عَنوة. – وهذا خلاف الحق – فلما لم يُقبل منه جاء بسند عن الزُّهري أَنَّ الصَّحابة اختلفوا في فتح مكة أَكان صلحاً أم عَنوة؟ فسألوا النَّبيَّ ﷺ فقال: «كان عَنوة»، ثم اعترف عبد العزيز هذا بعد أَخذٍ وردٌّ أَنَّه اخترع هذا الحديث ليُفحم الخصم[٢].

---

[١] ينظر الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملاّعلي القاري: (٢٨٢).

[٢] ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٤٦١/١٠).

٤ – **التَّكسب عن طريق القصّ**: وفئة أُخرى جعلت طريقها التَّكسب القصصي، ولكي يَلْقى هذا القصص رواجاً عند المستمعين جُعلت له أَسانيدُ متصلة برسول الله ﷺ، والرَّسول منه ومنهم بريء.

ومن أَمثلة ذلك ما ذكره ابن الجوزي عن قصّاص عاصره صنَّف كتاباً جمع فيه جملة من تلك القصص الباردة التي تدلُّ على نفسها بالكَذبِ والاختلاق، وذكر من كذبه: أَنَّ الحسن والحسين رضي الله عنهما دخلا على سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ وهو مشغول، فلما فرغ من شغله رفع رأسه فرآهما فقام وقبَّلَهما ووهَبَ لكلّ واحد منهما ألفاً، وقال: اجعلاني في حلٍّ فما عرفت بدخولكما. فرجعا إلى أَبيهما وشكرا بين يديه عُمرَ، فقال لهما أبوهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمر بن الخطاب نورٌ في الإسلام، وسراجٌ لأَهل الجنَّة» فرجعا فحدَّثاه، فدعا بدواة وقرطاس وكتب: «بسم الله الرحمن الرحيم، حدثني سيدا شباب أَهل الجنَّة عن أَبيهما المرتضى، عن جدّهما المصطفى أَنَّه قال: عمرُ نورٌ في الإسلام في الدُّنيا، وسراج لأَهل الجنَّة».وأَوصى أَنْ يجعل في كفنه على صدره، فوُضِع، فلما أَصبحوا وجدوه على قبره وفيه: «صدق الحسن والحسين، وصدق أبوهما، وصدق رسول الله ﷺ: عمر نور في الإسلام وسراجٌ لأَهل الجنَّة»[(١)].

٦ – **التَّرغيب والتَّرهيب**: وهناك فئة أَرادت أَنْ يبتعد النّاس عن الرَّذائل ويتمسَّكوا بالفضائل، فعمدت إلى وضع أَحاديث على رسول الله ﷺ تُرَغِّب فيها وترهِّب، ظناً

[(١)] الموضوعات الكبرى لابن الجوزي: (١/٤٤ – ٤٥).

منها أَنَّ الغاية تُبرر الواسطة، فإذا قيل لهذه الفئة: أنت تكذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالت: نحن نكذب له لا عليه[1].

قال الغزالي في الإحياء: «وقد ظنَّ ظانّون أَنَّه يجوز وضع الأَحاديث في: فضائل الأَعمال، وفي التَّشديد في المعاصي، وزعموا منه أنَّ القصد صحيح وهو خطأ محض، إذ قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوَّأْ مقعده من النار».

ومن هذا النَّوع الأَحاديثُ التي وضِعَتْ في فضائل سور القرآن سورة سورة[2].

وهناك أَسبابٌ أُخرى دعت إلى وضع الحديث، غير أَنَّ العلماء رحمهم الله قد تصدّوا لذلك، وشمَّروا عن ساعد الجد، ووضعوا القوانين الصحيحة الثابتة التي يتميز بها صحيح الحديث من فاسده، وصادق الحديث من كاذبه، ورضي الله عن ابن المبارك فقد قيل له: هذه الأَحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظونَ﴾ [الحجر: ٩][3].

حكم الوضع: الكذب من الكبائر التي يستقبحها العقل ويعاقب عليها الشرع، ويكفي في هذا المقام أَنْ نذكر قول النبي ﷺ – في بيان فضيلة الصِّدق ورذيلة الكذب ومايؤدي إليه كلّ واحدٍ من هذين الخُلقين: «إن الصِّدق يهدي إلى البرّ، وإن البرّ يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صدّيقاً، وإنَّ الكذب يهدي

---

[1] قال ابن حجر: «وهو جهل منهم باللِّسان: لأَنَّه كَذِبٌ عليه في وضع الأَحكام، فإنَّ المندوب قسم منها، وتضَمُّن ذلك الإخبار عن الله تعالى في الوعد عن ذلك العمل بالثواب» النكت: (٨٥٤/٢ – ٨٥٥).

[2] منها حديث وضعه أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي. ينظر موضوعات ابن الجوزي: (٤١/١).

[3] تدريب الراوي: (٢٣٨/١).

إلى الفُجور وإنَّ الفجور يهدي إلى النّار، وإنَّ الرَّجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذّاباً»[1].

وإذا كان الكذب محرماً بعامَّة، فإنَّ الكذب على الله ورسوله أَشد حرمة وأغلظ وأشنع لما فيه من التَّزيُّدِ في الدين والتشريع بما لم يأْذن به المولى عز وجل، ومن ثمَّ قال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ كذباً عليَّ ليس ككذب على أَحدٍ، فمن كَذَب عليَّ فليتبوأ مقعده من النّار»، وقال تعالى: ﴿إِنَّما يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذينَ لا يُؤْمِنونَ بِآياتِ اللهِ وَأولَئِكَ هُمُ الكاذِبونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

حكم رواية الحديث الموضوع: من المتفق عليه أَنَّ الحديث الموضوع هو شرُّ الضعيف، وهو من المردود الذي لا يُقبل إجماعاً.

وأما حكم روايته: فقد اتفقوا على أَنه تحرم رواية الموضوع مع العلم بوضعه في أي معنى كان، سواء أكان في الأَحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب أو غير ذلك، إلاّ إذا رواه ليبين حاله ويُظهر أَنَّه موضوع ليحذِّر منه.

وأَما رواية الموضوع دون بيانٍ لحاله أو التعريف به فإِنَّه كبيرة من الكبائر، وفاعله مرتكب لكبيرة، لقوله ﷺ: «من حدَّث عني بحديث يرى أَنَّه كذب فهو أَحد الكذابين»[2].

وقد أَفتى عدد من الأئمة بتعزير من فعل ذلك، قال أبو العباس السّراج: شهدت مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري ودفع إليه كتاب من مُحَمَّد بن كرّام يسأله عن أَحاديث منها: سفيان

---

[1] البخاري في الأدب، باب قوله تعالى: {يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا اتَّقوا اللَّهَ وَكونوا مَعَ الصّادِقينَ} [التوبة: ١١٩] (٦٠٩٤)، ومسلم في البر، باب تحريم النميمة وقبح الكذب (٢٦٠٦ - ٢٦٠٧).

[2] مقدمة صحيح مسلم (ص٩) والترمذي في العلم، باب فيمن يروي حديثًا وهو يرى أنه كذب (٢٦٦٢) وابن ماجه في المقدمة (٤٤٣٠) وأحمد في المسند: (٥/١٤، ٢٠).

عن الزهري عن سالم عن أبيه رفعه: «الإيمان يزيد ولا ينقص»، قال: فكتب على ظهر الكتاب: من حدَّث بهذا استوجب الضَّرْب الشَّديد والحبس الطويل[١].

طرق معرفة الحديث الموضوع: لمعرفة الحديث الموضوع قرائن وأمارات خفيَّة أَحياناً ظاهرة أحياناً أُخرى خفية، وهذه الأمارات قد تكون في سند الحديث أَو في متنه أو فيهما معاً، ومن هذه العلامات:

١ – إقرار الواضع بوضعه أو ما في حكم الإقرار.

– فمن الإقرار صراحة: إقرار نوح بن أبي مريم أبي عصمة الجامع الذي وضع حديثاً طويلاً في فضائل القرآن سورة سورة، فقد روى الحاكم بسنده عن أبي عمّار المروزي أَنَّه قيل لأَبي عصمة: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إِنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أَبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة[٢].

– وأَما ما يقوم مقام الإقرار فيأخذ أَشكالاً منها:

أ – أَنَّ يحدِّث بحديث عن شيخ ويُسأل الرّاوي عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم يقيناً أَنَّ الشيخ المروي عنه قد مات قبله، فلما ادَّعى مأمون بن أحمد الهروي أَنَّه سمع هشام بن عمار. سأَله ابن حبان: متى دخلت الشّام[٣]؟ فقال: سنة خمسين ومئتين. فقال له ابن حبان: فإنَّ هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأَربعين ومئتين[٤].

---

[١] النكت لابن حجر: (٢/٨٥٨ – ٨٥٩).

[٢] الموضوعات: (١/٤١) وتدريب الراوي: (١/٢٣٩).

[٣] أي: ورويت عن ابن عمار.

[٤] الميزان: (٣/٤٢٩).

ب – أَن يدَّعي أَنَّه سمع شيخاً في بلد ويكون قد عُلم يقيناً أَنَّه لم يدخل ذلك البلد، ومن ذلك ما حدث به ابن المديني عن مُحَمَّد بن الحسن الواسطي قال: عن سهيل بن ذكوان، قال: لقيت عائشة بواسط. قال الذهبي: وهكذا يكون الكذب، فقد ماتت عائشة قبل أَن يخطّ الحجّاج مدينة واسط بدهر[١].

٢ – أَنْ يكون الحديث ركيك المعنى: كأَن يكون مخالفاً للعقل ضرورة أَو استدلالاً، ولا يمكن تأويله بوجه من الوجوه المحتملة للتأويل، يقول ابن الجوزي: «كل حديث رأيته تخالفه العقول، وتباينه النقول، وتناقضه الأصول، فاعلم أَنَّه موضوع»، ومن أمثلة ذلك حديث: «رأيت ربي على جمل أَحمر عليه إزار، وهو يقول: قد سمحت قد غفرت، إِلاَّ المظالم، فإذا كانت ليلة المزدلفة لم يصعد إلى السَّماء الدنيا، وتنصرف النّاس إلى منى»[٢] وهذا حديث لا يشك أَحدٌ في أَنَّه موضوع لانطوائه على ما يستحيل في حق الله تعالى، وهذا من أركّ ما يكون من حيث المعنى، ومن ثمَّ قال ابن الجوزي بعد إيراده: «ولا يحتاج لاستحالته أَنْ يُنظر في رجاله».

٣ – اشتمال الحديث على مبالغات ومجازفات فيها إفراط بالوعيد الشديد على صغيرة، أَو تعظيم لفعل صغير، وذلك مثل: «من قال: (لا إله إلا الله) خلق الله تعالى له طائراً له سبعون أَلف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له».

٤ – المخالفة للحسّ والمشاهدة: مثل حديث: «لا يولد بعد المئة مولود لله فيه حاجة»[٣] فأَين هذا من الأئمة الذين قعّدوا لنا قواعد الشريعة ونشروا العلوم ممن لا نزال نعيش على موائدهم العلمية.

---

[١] الميزان: (٢/٢٤٣).

[٢] الموضوعات (١/١٢٤ – ١٢٥).

[٣] الموضوعات: (٣/١٩٢).

٥ – المخالفة الصريحة للقرآن الكريم، أو السنة الصحيحة، أَو الإجماع.

فمن المخالف لصريح القرآن: «ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة أَبناء»[١] فإنَّه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ فيهِ تَخْتَلِفونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ومن المخالف لصحيح السنة النبوية: الأحاديث التي تصرّح بأَنَّ من سمي مُحَمَّداً أَو أَحمدَ لا يدخل النار، قال ابن القيم: «وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أَنَّ النّار لا يُجار منها بالأسماء والأَلقاب، وإنما النجاة بالعمل الصالح مع الإيمان»[٢].

ومن المخالف للإجماع حديث: «من صلّى ليلة الجمعة ثمان ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرَّة، وخمساً وعشرين مرة ﴿قُلْ هوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فإذا فرغ من الصلاة قال ألف مرة: صلى الله على مُحَمَّد النبي الأمي. يجعل الله عز وجل ذلك كفارة لما تركه من الصلوات، ولو ترك الصلاة مئة سنة، وغفر الله له الذنوب كلَّها، وكتب له بكل ركعة مدينة في الجنَّة، وأَعطاه بكل آية قرأها حوراء...» فهذا مخالف للإجماع من أَن شيئاً من العبادات يُسقط كلَّ الفوائت بالغةً ما بلغت. ومن ثمَّ قال ابن الجوزي: «هذا موضوع بلا شك وكأَنَّ واضعه من جَهَلَةِ القُصاص.. وكيف تقوم ركعات يسيرة يتطوع بها مقام صلوات كثيرة مفروضة هذا محال»[٣].

٦ – أَن يُفتِّش عن الحديث إمامٌ من أَهل الاستقراء في الحديث فلا يجده في دواوين السُّنة وكُتب الحفاظ والمحدثين والرّواة، لأَنَّ خلو مجموع كتب الحديث من حديثٍ ما دليلٌ على عدم وجود أصل له، وذلك بعد استقرار الأَحاديث كلّها في المصنَّفات

---

[١] اللآلىء المصنوعة: (١٩٤/٢).

[٢] المنار المنيف لابن القيم: (٥٦ – ٥٧).

[٣] الموضوعات: (١٣٥/٢ – ١٣٦).

الحديثية، قال السيوطي: «وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة، فمن جاء بحديث غير موجود فيها فهو ردّ»[1].

وهناك قرائن أخرى ذكرها العلماء في هذا المضمار تدل على وضع الحديث، ولكن كل القرائن والعلامات منطوية في مجموعها تحت بعض ما ذكرناه هنا، والله أعلم.

جهود الحفاظ والمحدثين في مقاومة الوضع

اتبع علماؤنا رحمهم الله جملة من الطرق والقواعد استطاعوا من خلالها تمييز الموضوعات وكشفها، ومن ذلك:

١ – التثبت في الرواية: فقد كانوا لا يَرْوون إلا عمَّن كان أَهلاً للرِّواية من حيث عدالته وضبطه، وهذا التَّثبت ظهر في وقت مبكر جداً من حياة المسلمين العلمية، فأول من سأل عن الإسناد وتثبت في الرواية الصحابة الكرام ﷺ، أخرج مسلم عن مجاهد قال: جاء بشيرٌ العدويُّ إلى ابن عبّاس، فجعل يُحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ... فجعل ابن عباس رضي الله عنهما لا يأْذَن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أُحدّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟!.

فقال ابن عباس: إنّا كنّا مرَّة إذا سمعنا رجلاً يقول: (قال رسول الله ﷺ) ابتدرته أَبصارنا، وأَصْغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصَّعب والذَّلول، لم نأْخذ من النّاس إلاَّ ما نعرف»[2].

إذاً فقد أخذ المسلمون بالتثبت والتحري في الرواية عن رسول الله ﷺ والسؤال عن الرجال ونشأ «علم الجرح والتعديل» في وقت مبكر جداً فصُنِّف الرّواة، وعُرِفت

---

[1] قارن بتدريب الراوي: (١/٢٣٤).

[2] مقدمة صحيح مسلم: (١/١٣) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها.

أحوالهم، وخُبرت دواخلهم، ومُيِّزَ من يستحق الترك لروايته ممن يستحق الاعتماد عليها ممن يتوقف فيها.. إلخ.

٢ – المبادرة إلى جمع الأَحاديث وتدوينها فقد شاع التدوين للحديث وجمْعه مع مطلع القرن الثاني الهجري، علماً بأَنَّ هناك عدداً من المدونات كانت قد صنِّفت قبل هذا التاريخ. وهذا الصَّنيع كان من أهم العوامل التي حالت بين الوضاعين وبين الإفساد في الأحاديث، لأَنَّ هذه الكتب والمصنَّفات أصبحت المصادر التي يعتمدها العلماء فيما بعد لمعرفة الصحيح من الحسن من الضعيف.

٣ – تأليف الكتب الجامعة للأحاديث الموضوعة، ولبيان حال تلك الأحاديث ونقدها سنداً ومتناً، إليك أَهم كتب الموضوعات وأشهرها[١]:

أ – الموضوعات من الأحاديث المرفوعات (الأباطيل): لأَبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت: ٥٤٣ هـ) قال الذهبي: «وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية، طالعته واستفدت منه مع أَوهام فيه».

ب – الموضوعات: لأَبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ) ذكر فيه ما في كتاب: «الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان والعقيلي والأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، وأفراد الدارقطني، وتصانيف الخطيب البغدادي وأبي نعيم الأصفهاني، وتاريخي نيسابور وأصبهان، والأباطيل للجوزقاني» من الموضوعات.

وهذا الكتاب من أجمع كتب الموضوعات وأكثرها شهرة، إلاَّ أَنَّ ابن الجوزي متساهل بالحكم على الحديث بالوضع، فلذلك تعقبه العلماء في بعض ما ذهب إليه.

---

[١] ينظر الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث: (٤٠٩) وما بعدها.

ج – اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) اختصر موضوعات ابن الجوزي وتعقَّبه فيما يحتاج إلى تعقب.

د – ذيل اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، ذكر فيه الأحاديث المحكوم عليها بالوضع مما لم يذكره ابن الجوزي في موضوعاته.

هـ – تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن عِراق الكناني (ت: ٩٦٣ هـ): جمع فيه بين كتب السيوطي وابن الجوزي وحذف الأسانيد ورتبه على الأبواب وقسَّم كل كتاب إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيما اتفق السيوطي مع ابن الجوزي في الحكم عليه بالوضع.

الفصل الثاني: فيما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وتعقبه السيوطي في حكمه.

الفصل الثالث: فيما زاد السيوطي من الأحاديث الموضوعة في كتابه «ذيل اللآلي ء...».

وبثَّ في طيات الكتاب تعقبات مفيدة بحيث أَصبح كتابه أجمع كتاب – فيما نعلم – في بابه مع التحرير والاختصار وحسن التَّصنيف والترتيب.

وقدَّم له بمقدمة تكلَّم فيها عن الحديث الموضوع وأصناف الوضّاعين وأسباب الوضع... إلى غير ذلك، ثم أورد قائمة بأسماء الرواة الكذابين والمتهمين مرتبةً على حروف المعجم.

الإدراج في الحديث

تعريفه: «زيادة تقع في سند الحديث أو متنه ليست منه بطريقة توهم أَنَّها منه».

أقسامه:

ينقسم الإدراج إلى قسمين: إدراج في المتن، وإدراج في السَّند.

١ - **الإدراج في المتن:** هو أنْ يُذكر في متن الحديث شيءٌ من كلام بعض الرّواة ليس في أَصل الرِّواية بحيث يتَوهَّم من يسمع الحديث أَنَّ هذا الكلام منه.

وهذا النوع من الإدراج قد يكون في أَوَّل المتن، أَو في وسطه، أَو في آخره.

- مثال المدرج في أَوَّل المتن: حديثُ ابنِ مسعود ﷺ: «تعاهدوا القرآن، فلَهوَ أَشدّ تفصياً من صدور الرِّجال من النّعم في عُقلها، ولا يقُل أَحدُكم: نَسيت كَيْتَ وكَيْتَ، بل هو نُسي».

فقوله: «تعاهدوا القرآن...» موقوف من كلام عبد الله بن مسعود، وقوله: «لا يقل أحدكم...» مرفوع من كلام النَّبي ﷺ فالتبس الأمر على بعض الرّواة، فرواه تارة كلّه من قول النَّبي ﷺ وتارة كلّه من كلام ابن مسعود، والصَّواب التفَّصيل[١].

- ومثال الإدراج في وسط المتن، حديث عائشة في الهجرة: «واستأْجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الديل هادياً خِرّيتاً - والخِرّيتُ: الماهر بالهداية - قد غَمِسَ ...الحديث»[٢].

---

[١] أخرجه مرفوعًا بتمامه أحمد في المسند، (٤٠١٠) (ط/إحياء التراث) من طريق منصور عن أبي وائل شقيق عن ابن مسعود، بينما أخرجه مفصلاً مميزًا المرفوع عن الموقوف، مسلم في صلاة المسافرين، باب الأمر بتعاهد القرآن (٧٩٠).

[٢] أخرجه البخاري في الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة (٢٢٦٣).

فقوله: «الخريت: الماهر بالهداية» مُدرج من كلام الزُّهري راوي الحديث وليس من كلام السيدة عائشة، فَسَّر به كلامها[١].

– مثال المدْرج في آخر المتن: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر، وذكر الصّدقة والتَّعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة، والسُّفلى هي السائلة»[٢].

فقوله: «اليد العليا هي المنفقة.. إلخ» مدرج من كلام ابن عمر في تفسير الحديث، والدّليل على ذلك ما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: «إنِيّ لأحسب اليد العليا المعطية، والسُّفلى السائلة»[٣].

وغالب الإدراج يقع في آخر المتن.

ويأتي الإدراج في الأكثر على سبيل الشرح من الرّاوي لما وقع في الحديث من غريب، أَو على سبيل التَّفسير لبيان المعنى المراد من الحديث.

٢ – الإِدراج في السَّند:

ذكر العلماء لإِدراج السَّند صوراً متعددة:

الصورة الأولى: أَن يروي جماعة الحديث بأَسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكلّ على إِسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يُبيّن.

مثاله: ما رواه بُندار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأَعمش، عن أَبي وائل عن عَمرِو بنِ شُرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال: قلت يا رسول الله أَيّ الذَّنب أَعظم؟ قال: «أنْ تجعل لله نداً وهو خلقك».

---

[١] تسهيل المدرج: (٦٧).

[٢] سنن الدارمي في الزكاة، باب في فضل اليد العليا (١٦٥٢).

[٣] أخرجه أحمد في المسند، (٦٣٦٦) (ط/التراث العربي)، وقارن بما جاء في تسهيل المدرج: (٣٥).

فإنَّ هذا الحديث يرويه سفيان الثوري من طريقين كالتالي[١]:

أ – سفيان عن منصور والأَعمش عن أَبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله.

ب – سفيان عن واصل عن أَبي وائل عن عبد الله. بدون ذكر عمرو بن شرحبيل.

فجمع عبد الرحمن بن المهدي بين الرِّوايات دون أن يُبين الاختلاف[٢].

الصورة الثانية: أَن يكون المتن عند راوٍ إلاّ طَرفاً منه فإنَّه عنده بإسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأَوَّل.

أو يروي الحديث عن شيخه بدون واسطة إلاَّ طرفاً من الحديث فإنَّه يرويه عن شيخه بواسطة، فيرويه راوٍ عنه تاماً بحذف الواسطة.

مثاله: روى أبو داود[٣] من طريق زائدة وشريك عن عاصم بن كليب عن أَبيه عن وائل بن حُجْر في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال فيه: ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأَيتُ النّاس عليهم جُلُّ الثياب تحرَّكُ أَيديهم تحت الثياب.

فقوله: «ثم جئتهم... إلخ الحديث» ليس بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، ويرويه: عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أَهله عن وائل»[٤].

---

[١] أخرجه على هذا التفصيل: البخاري في التفسير، باب قوله تعالى: {والَّذينَ لا يَدْعونَ مَعَ اللهِ إِلهًا آخَرَ وَلا يَقتُلونَ النَّفْسَ الَّتي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلا يَزنونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثامًا} [الفرقان: ٦٨]، (٤٧٦١)، وينظر صحيح مسلم، في الإيمان باب كون الشرك أقبح الذنوب (٨٦).

[٢] ينظر أحمد، (٤١٢٠) (ط/التراث العربي) والترمذي في التفسير، باب ومن تفسير سورة الفرقان، (٣١٨٢). وراجع تدريب الراوي: (١/٢٣٠).

[٣] أبو داود في الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة (٧٢٦).

[٤] أخرجه أحمد في المسند، (١٨٣٩٧) (ط/التراث العربي) وينظر تدريب الراوي: (١/٢٣٠).

الصورة الثالثة: أَن يكون عند الرّاوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصراً على أَحد الإسنادين، أو يروي أَحدهما بإسناده الخاص به، ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأَول.

مثاله: ما روي من طريق مالك عن الزُّهري عن أَنس أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا».

فقوله: «لا تنافسوا» مُدرج من حديث آخر مروي بإسناد آخر من طريق أَبي الزّناد عن الأَعرج عن أبي هريرة[1].

الصورة الرابعة: أَن يسوق المحدِّث إسناد حديث ثمَّ يعرض له أَمر فيأْتي بكلام من عند نفسه لا علاقة له بالإسناد المسوق، فيُظن أَنَّ هذا الكلام هو متن لذلك الإسناد فيرويه على ذلك.

ومثاله: ما روي أَنَّ ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يسوق الإسناد التالي: «حدثنا الأَعمش عن أَبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ...

---

[1] حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في البرِّ والصِّلة، باب تحريم الظنّ والتجسس، (٢٥٦٣) مرفوعاً: «إياكم والظَّن فإنَّ الظَّن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانًا».

وأما حديث أنس رضي الله عنه بدون إدراج فقد أخرجه البخاري فيالأدب، باب الهجرة (٦٠٧٦) ولفظه: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانًا...».

وأما الرواية التي وقع فيها الإدراج من حديث أنس، فقد أخرجها أبو يعلى في مسنده، (٣٦٠٠).

وينظر: تدريب الراوي: (١/٢٢٩ - ٢٣٠).

ثم نظر شريكٌ إلى ثابت فقال: «من كثُرت صلاته باللَّيل حسن وجهه بالنَّهار» يُريد بذلك ثابتاً لصلاحه، فظنَّ ثابت أَنَّ ذلك الكلام هو متن لذلك الإسناد[1].

حكم الإدراج:

١ – إن كان الإدراج لتفسير لفظة في الحديث كما في حديث بدء الوحي الذي أَخرجه البخاري: «كان النَّبي ﷺ يتحنَّث في غار حراء – وهو: التَّعبد – اللَّيالي ذوات العدد...» فكلمة «وهو التعَّبد» إدراج من كلام الزُّهري لشرح لفظة «التَّحنث».

فمثل هذا يمكن أَنّ يُتسامح به، والأَولى أَنْ يشير الراوي إلى أَنَّه ليس من الحديث.

٢ – وقد يكون الإدراج وقع من الرّاوي خطأ من غير تعمد فهذا يُبَيّن ما أَدرجه، ولا حرج على المخطئ إلاَّ أَنْ يتكرر ذلك منه فيكون عند ذلك ضعيفاً في ضبطه وحفظه وإتقانه.

٣ – أَمّا إنْ وقع الإدراج عَمداً بقصد الإيهام والإغراب فهذا يُسقط العدالة، ويصبح فاعل ذلك متَّهماً بالوضع مُلحقاً بالكذّابين.

قال ابن السَّمعاني: «من تعمَّد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يُحرِّف الكَلم عن مواضعه، وهو مُلْحق بالكذّابين»[2].

بم يُعرف الإدراج؟: يُعرف الإدراج بواحد من أَربعة أُمور:

١ – مجئ رواية أُخرى للحديث خالية من الإدراج.

---

[1] وإنَّما متن هذا الإسناد هو قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: «يعقد الشَّيطان على قافية رأْس أَحدكم». ينظر التدريب: (٢٤٣/١)، وسنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة (١٣٣٣).

[2] تسهيل المدرج: (١٣).

٢ – أَنْ ينصّ الرّاوي نفسه في حديثه على إدراجه كما في حديث أَبي هريرة: «أَسبغوا الوضوء ويلٌ للأَعقاب من النّار» فإِنَّه وردَ التَّفصيل في هذا الحديث عن أَبي هريرة: «أَسبغو الوضوء، فإِنّي سمعتُ أَبا القاسم ﷺ يقول: ويلٌ للأَعقاب من النّار»[١].

٣ – أَنْ يكشف لك أَحدُ الحفّاظ المتقنين أَمر الحديث فيُبين الأَصل ممّا أُدرج فيه، ومن أوضح أمثلته ما أخرجه البخاري من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع حَبَلَ الحَبَلة، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أَنْ تُنْتَجَ النّاقة، ثم تُنْتَجَ التي في بطنها»[٢] فقولُه: «إلى أن تُنْتَجَ النّاقَة...» مُدرجٌ من كلام نافع في تفسير معنى «حَبَل الحَبَلة» بيَّن ذلك البخاري نفسه عندما أعاد تخريج الحديث في موضع آخر من صحيحه[٣].

٤ – أَنْ يكون الكلام المدرج مما يَبعد أَنْ يقوله النَّبي ﷺ ومِثاله: حديث أَبي هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك الصّالح أَجران، والّذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحجّ وبرّ أُميّ لأَحببت أَنْ أَموت وأنا مملوك»[٤].

---

[١] أخرجه مدرجًا الخطيب البغدادي، وأخرجه مبينًا: البخاري في الوضوء، باب غسل الأعقاب، (١٦٥) ومسلم في الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالها (٢٤٢).

[٢] البخاري في البيوع، باب بيع الغرر وحَبَل الحَبَلة، (٢١٤٣).

[٣] البخاري في السَّلم، باب السَّلم إلى أن تُنْتَجَ النّاقة، (٢٢٥٦).

[٤] أخرجه هكذا بالإدراج البخاري في العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه، (٢٥٤٨)، وأخرجه مفصلًا مبينًا مسلم في لإيمان، باب ثواب العبد وأجره، (١٦٦٥) ولفظه: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد...».

فقوله: «والذي نفسي بيده لولا الجهاد...» مُدرج من قول أَبي هريرة لأَنَّه يستحيل أَن يَصدر عن النَّبي ﷺ فإنَّه يمتنع عليه ﷺ أَن يتمنَّى الرِّق، ولأَنَّ أُمّه توفيت وهو صغير.

مصادر المدرج:

١ – أَوّل من صنَّف في الحديث المدرج الإمام الحافظ أَبو بكر الخطيب البغدادي وعنوان كتابه: «الفصل للوصل والمدرج في النَّقل» وهو مطبوع.

٢ – كما أَلَّف في هذا الفن الإِمام الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاباً بعنوان: «تقريب المنهج بترتيب المدرج»[١].

٣ – ولخّص السُّيوطي كتاب ابن حجر وسماه: «المدْرج إلى معرفة المدْرج» مطبوع.

القلب في الحديث

تعريفه: «تغيير يقع في سند الحديث أو متنه بإبدال أو تقديم أو تأخير».

أَنواع المقلوب، وصوره، وأمثلته: القلب قد يقع في المتن وقد يقع في الإِسناد كما أوضح التعريف، وله صور متعددة:

١ – **القلب في المتن:** وهو أَن تعطي أَحد الشيئين ما يستحقه الآخر أو ما شابه ذلك، ويذكُر له العلماء أَمثلة متعددة لعل أوضحها المثال التالي:

أَخرج الطبراني عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ يقول: «إِذا أَمرتكم بشيء فأْتوه، وإِذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم»[٢].

---

[١] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٨٢٩/٢).

[٢] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (٣٤٥/٣) (٢٧٣٦).

فهذا المتن فيه قلب، فقد رواه البخاري ومسلم بلفظ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أَمرتكم به فأْتوا منه ما استطعتم»[(١)].

ومن أمثلته أيضاً حديث أنيسة مرفوعاً: «إذا أَذَّن ابنُ أم مكتوم، فكلوا واشربوا، وإذا أَذَّن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» كذا وقعت روايته عند أحمد وغيره[(٢)] وهو مقلوب، وأَصله من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وغيره: «إِنَّ بلالاً يؤذِّن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذّن ابن أمّ مكتوم»[(٣)].

٢ - **القلب في السّند**: وله ثلاث صور:

الصّورة الأولى: إبدال راوٍ براوٍ آخر مثله في طبقته نفسها

مثاله: ما رواه الحاكم عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»[(٤)].

فقد وقع قلب للحاكم في هذا السند فالذي يروي الحديث هو يعقوب بن سلمة الليثي وليس يعقوب بن أبي سلمة الماجشون كما توهَّم الحاكم.

وسبب وهم الحاكم أَنَّ كلا الروايين في طبقة واحدة، وكل واحد منهما يروي عن أبيه عن أبي هريرة فأَبدل أحدهما مكان الآخر خطأً[(٥)].

---

(١) أَخرجه البخاري في الاعتصام، باب الاقتداء بسنن النبي صلى الله عليه وسلم (٧٢٨٨). ومسلم في الفضائل باب توقيره صلى الله عليه وسلم (١٣٣٧).

(٢) أَخرجه أَحمد: (٤٣٣/٦)، وابن خزيمة: (٤٠٤) وابن حبان كما في الإحسان (٤٧٤).

(٣) أَخرجه البخاري في الأذان باب الأذان قبل الفجر (٦٢٣) ومسلم في الصيام باب بيان أَن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (١٠٩٢ و١٠٩٣).

(٤) المستدرك للحاكم في الطهارة باب التسمية على الوضوء: (١٤٦/١).

(٥) أخرجه على الصَّواب في اسم راويه: أبو داود في الطهارة، باب في التسمية على الوضوء، (١٠١) وينظر دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (العبادات): (٥٧).

الصورة الثانية: أَن يقلب اسم الرّاوي فيقول: «إسماعيل بن مُحَمَّد» لمن اسمه: «مُحَمَّد بن إسماعيل». أو يقول: «كعب بن مرَّة» لمن اسمه: «مرّة بن كعب» أو العكس.

الصورة الثالثة: أَنْ يؤخذ سند متن فيوضع على متن آخر، ويؤخذ المتن الأول فيركب على السند الثاني.

ويمثِّل العلماء لذلك بالقصَّة التي وقعت للإمام البخاري عند دخوله بغداد، حيث اجتمع عليه علماء بغداد ليمتحنوه، فعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ودفعوا كلّ عشرة أحاديث منها إلى واحد من الحفّاظ وأَمروهم أَنْ يلقوا ذلك إلى البخاري.

فلما اجتمعوا واطمأن بهم المجلس قام الأول فسأله عن الأحاديث المقلوبة العشرة التي يحفظها حديثاً حديثاً والبخاري لا يزيد على أَنْ يقول عند إلقاء كل حديث على قوله: «لا أعرفه» هكذا إلى تمام العشرة.

فكان أهل الصنعة ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «فهم الرجل».

ومن كان من غير أَهل الصنعة يحكم على البخاري بقلة العلم والتقصير.

ثمّ انتدب إليه الثاني فصنع مثل ما صنع الأول والبخاري يجيبه كما أَجاب الأول.

وهكذا حتى انتهى العشرة.

فلما انتهوا التفت البخاري إلى الأَول فقال له: أما حديثك الأول فهو كذا وكذا، وحديثك الثاني فهو كذا، وهكذا إلى تمام العشرة فردّ المتون إلى أسانيدها والأسانيد إلى متونها.

وفعل مع الآخرين مثل الأَول.

فأَذعن له الجميع بالفضل وأقروا له بالحفظ والإتقان[1].

ولا غرو فهو الذي وصفه خاتمة الحفاظ ابن حجر بقوله: «جبل الحفظ».

حكم القلب:

١ – القلب إمّا أَنْ يقع خطأً ووهماً أَو سهواً، فهذا يدل على عدم اختلال ضبط الراوي فيما روى فيضعف لذلك الحديث.

فإذا تكرر ذلك من الراوي أَدى إلى الحكم على الرّاوي نفسه بالضعف لقلَّة ضبطه وحفظه وإتقانه.

٢ – وقد يقع القلب عمداً: وهذا قد يكون للإغراب أو الامتحان.

أ – فإن تعمد راوٍ أن يقلب في المتون والأَسانيد لأَجل أَن يظهر أن عنده ما ليس عند الآخرين حتى يُقْبل عليه طلاب الرواية ويتحملوا عنه – وهذا ما يعبَّر عنه بالإغراب في الرِّواية – نقول: من فعل ذلك كان ذلك طعناً في عدالته وأُلحق بالكذابين. قال السّخاوي: «وقد قيل في فاعل هذا: (يَسْرق الحديث) وربما قيل في الحديث نفسه (مسْروق) ».

وقال: «وفي إطلاق السَّرقة على ذلك نظر، إلاَّ أَنْ يكون الرّاوي المبْدل به عند بعض المحدّثين منفرداً به، فيسرقه الفاعل منه».

قال: «وللخوف من هذه الآفة كره أَهل الحديث تتبع الغرائب»[2].

---

[1] أورد هذه القصة الإمام الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٢/٢٠ –٢١). وعلَّق عليها السّخاوي بعد أَن أوردها بقوله: «ثمَّ إنَّه لا يُتعجب من حفظ البخاري لها وبتيقظه لتمييز صوابها من خطأها، لأَنَّه من الحفظ بمكان،وإنّما يُتعجب من حفظه لتواليها كما ألقيت عليه من مرَّة واحدة» فتح المغيث: (١/٣٢١).

[2] فتح المغيث: (١/٣٢٠).

ب – وإنْ تعمَّد القلب لأَجل الامتحان واختبار حفظ الحافظ وإتقانه لما عنده من الحديث وتيقظه ونباهته، وهل يَقْبَلُ التَّلقين في الرواية أم لا؟ وذلك ليتحمل عنه إن تبين ضبطه ومعرفته، فهذا النوع من القلب أجازه العلماء بشرط أَلاَّ يستمر على ذلك بل ينتهي بانتهاء الحاجة. ويبين الراوية على وجهها حتى لا تحمل عنه على الوجه المغلوط.

وممن كان يتعمد القلب ليختبر حفظ الراوي الإمام شعبة بن الحجّاج، فإن أطاعه على القلب عرف أنَّه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنَّه ضابط.

ومن فعل ذلك يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دُكين بحضرة الإمام أحمد بن حنبل[1].

[1] النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (٨٦٦/٢).

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الأنواع المشتركة بين
الصحيح والحسن والضعيف

- مرسل الصحابي.
- الحديث المتصل (الموصول)
- الحديث المرفوع
- الحديث المسند
- الحديث الموقوف
- الحديث المقطوع
- الحديث الفرد والغريب
- الحديث العزيز
- الحديث المشهور
- الحديث المسلسل
- العالي والنّازل

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مرسل الصحابي

تعريفه: «ما أخبر به صحابيٌّ عن النبي ﷺ مما يُعْلم أنَّه لم يسمعه أو يحضره لصغر سنّه أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك».

مثاله: قول السيدة عائشة رضي الله عنها: أول ما بديء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصّالحة في النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، وحبِّب إليه الخلاء فكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه – وهو التَّعبد – الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوَّد لمثلها حتىَّ جاءه الحقُّ وهو في غار حراء ... الحديث[1].

فالسيدة عائشة رضي الله عنها لم تكن موجودة زمن بدء الوحي ولم تبين لنا عمَّن سمعت ما يتعلَّق ببدء الوحي على رسول الله فحديثها «مرسل» إلا أَنَّ أهل الحديث اصطلحوا على تسميته بـ «مرسل الصحابي».

وحكمه: ذهب جمهور أهل العلم إلى الحكم باتصال هذا النَّوع وأنَّ إرسال الصحابيّ لا يضر وأَنَّه يُحتج به إن استكمل بقية شروط القبول، وذلك لأَن رواية الصَّحابي لا تكون في الغالب إلا عن صحابيٍّ مثله، والصحابة كلُّهم عدول ولو لم تعرف أعيانهم.

قال النووي: «أما مرسل الصَّحابي... فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أَصحابنا، أَنه حجّة[2] وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأنَّ المرسل

---

[1] صحيح البخاري في بدء الوحي (٣).

[2] أي إذا استكمل شروط الصحيح الخمسة، وإلا فيمكن أن يكون حسناً إذا خفَّ ضبط أحد رواته، وقد يكون ضعيفاً إذا اختل شرط من شروط القبول أو أكثر.

ليس بحجَّة على الاحتجاج به وإدخاله في الصحيح، وفي صحيحي البخاري ومسلم من هذا ما لا يُحصى.

وخالف أبو إسحاق الإسفراييني في هذه المسألة فقال: لا يُحتجُّ بمرسل الصّحابي وحكمه حكم مرسل غيره، إلا إن تبيَّن أَنَّه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي. قال لأَنَّهم قد يَرْوون عن غير صحابي.

والصَّواب الأَول وأنَّه يحتج به مطلقاً، لأَن روايتهم عن غير الصحابة نادرة، وإذا رَوَوْها بيَّنوها، فإذا أطلقوا ذلك فالظاهر أَنَّه عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول».

قال جمال الدين القاسمي بعد أَن نقل كلام النووي السابق: «أي فلا تقدح الجهالة بأعيانهم، وأيضاً فما يروونه عن التابعين، غالِبُه بل عامته إِنَّما هو من الإسرائيليات وما أشبهها من الحكايات والموقوفات»[1].

الحديث المتصل (الموصول)

تعريفه: «هو ما اتَّصل سنده من أوله إلى منتهاه».

أي هو الحديث الذي يكون كلُّ راوٍ من رواته قد تحمَّله عمَّن فوقه بطريقة من طرق التَّحمل الصحيحة وذلك من أول السند إلى منتهاه.

ومنتهى سنده قد يكون النبي ﷺ أو أحد الصحابة، أو أحد التابعين، إلا أنَّه إذا كان منتهى الحديث عند أحد التابعين وقد اتصل السند إليه لا يسميه بعض العلماء متصلاً هكذا بدون قيد بل يقيدونه فيقولون مثلاً: «هذا متصل إلى سعيد بن المسيب» أو «متصل إلى ابن شهاب الزهري » أو «متصل إلى الحسن البصري».

---

[1] قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي: (١٤٣).

مثال المتصل: كل الأمثلة التي ذكرناها في بَحْثَي الصحيح والحسن تصلح أن تكون مثالاً للحديث المتصل إلى النَّبي ﷺ.

مثال المتصل إلى الصحابة: ما روى مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يُحلّي بناته وجواريه الذَّهب ثمَّ لا يُخرج من حليّهن الزكاة[1].

مثال المتصل إلى التابعين ما أخرج ابن أَبي الدنيا عن الفضل بن سهل: حدثنا أبو النَّضْر عن مُحَمَّد بن طلحة عن خلف بن حوشب عن الحسن البصري ﴿إِنَّ الإِنْسانَ لِرَبِّهِ لَكَنود﴾ [العاديات: ٦] قال: «يذكُر المصيبات وينسى النِّعم»[2].

حكم الحديث المتصل: الحديث المتصل قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً، فإن استكمل بقية شروط الصحيح - إضافة إلى اتّصاله - حكم بصحته، فإن خفَّ ضبط بعض رواته كان حسناً، فإن فقد أحد شروط الصحيح الأخرى كفقد عدالة الراوي أو ضبطه، أو كان الحديث شاذاً أو معلّلاً حكم بضعفه، ولا اعتبار لاتصال السند عند ذلك. والله أعلم.

الحديث المرفوع

تعريفه: «هو ما أُضيف للنَّبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة».

والمرفوع قد يكون متصل السند وقد يكون منقطعاً أو مرسلاً.

وذهب الخطيب البغدادي إلى أن المرفوع هو ما أضافه الصَّحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل السند إلى الصحابي أو انقطع. فخرج بذلك «المرسل» فلا يعدُّه الخطيب «مرفوعاً».

---

[1] الموطأ في الزكاة، باب ما لا زكاة فيه من الحلي والتِّبر، (١٠).

[2] المرض والكفارات لأبي بكر بن أبي الدنيا: (١٠٥).

والتعريف الأول هو الذي عليه الجمهور، وهو الصحيح.

مثال المرفوع: كل الأمثلة التي سبق ذكرها في الصحيح والحسن تصلح أن تكون أمثلة للمرفوع. وكذلك الأمثلة التي ذكرناها عند تعريف «الحديث».

حكمه: المرفوع قد يكون صحيحاً إذا استوفى شروط الصّحة الخمسة، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً إذا فقد شرطاً من شروط الصحيح أو أكثر ولا يفيد عند ذلك إضافة الحديث للنبي ﷺ.

الحديث المسند

تعريفه: « هو المتَّصل المرفوع».

وهذا هو التعريف المعتمد للحديث المسند عند جماهير المحديثن.

وهناك أقوال أخرى في تعريف المسند وهي:

١ – تعريف الحافظ أبي بكر الخطيب حيث عرَّفه بقوله: «هو ما اتَّصل إسناده إلى منتهاه».

وهذا التعريف يتفق وتعريف الجمهور للمتصل، وعليه فيدخل في هذا التعريف ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى الصَّحابة أو إلى التابعين إذا كان السند متصلاً من الرّاوي إلى آخر السند.

٢ – تعريف ابن عبد البر الذي عرَّفه بقوله: «هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان متصلاً أم منقطعاً».

وهذا التعريف يتفق وتعريف الجمهور للحديث المرفوع، وهو يدخل في مفهوم المرسل والمنقطع وغيرها إذا كان مضافاً إلى النبي ﷺ.

ويلاحظ أن التعريف المعتمد يجعل المسند نوعاً متميزاً عن غيره من الأنواع.

كما يلاحظ أن التعريف المعتمد جامع لشروط التعريفين التاليين المنقولين عن الخطيب وابن عبد البر.

نماذج من الحديث المسند:

١ – روى البخاري في صحيحه[١] في باب (لعن السارق إذا لم يسم) قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثني أبي: حدثنا الأَعمش قال: سمعت أبا صالحٍ عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «لعن الله السّارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده».

قال الأَعمش: كانوا يرون أَنَّه منها بَيْض الحديد، والحبل كانوا يرون أنَّه منها ما يسوي دراهم.

٢ – روى البخاري في صحيحه[٢] قال: حدثني مُحَمَّد بن عبد الله: حدثنا عاصم بن علي: حدثنا عاصم بن مُحَمَّد: عن واقد بن مُحَمَّد سمعت أبي قال: قال عبد الله ابن عمر: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «ألا أي شهر تعلمونه أعظم حرمة؟» قالوا: ألا شهرنا هذا. قال: ألا أَي بلد تعملونه أعظم حرمة؟» قالوا: ألا بلدنا هذا. قال: ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة؟» قالوا: ألا يومنا هذا، قال فإن الله تبارك وتعالى قد حرَّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلاَّ بحقها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟ (ثلاثا) كل ذلك يجيبونه: ألا نعم. قال: ويحكم – أو ويلكم – لا تَرْجِعُنّ بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

---

[١] البخاري: في الحدود، باب لعن السّارق إذا لم يسم،، (٦٧٨٣)، وهو عند مسلم في الحدود أيضًا باب حدّ السرقة، (١٦٨٧).

[٢] البخاري في الحدود، باب ظهر المؤمن حمى... (٦٧٨٥) ومسلم في الإيمان، باب معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفارًا» (٦٦).

ففي الحديثين اتّصل السَّند من الراوي الأول – البخاري – إلى منتهاه، وكان منتهاه النبي ﷺ حيث أضيف الكلام إليه عليه الصلاة والسلام.

حكم الحديث المسند: لاحظنا أن الحديث المسند توافر فيه أحد شروط الحديث الصحيح وهو اتصال السند، فإذا انضاف إلى ذلك بقية شروط الصحيح حكمنا عليه بالصحة، فإن خفَّ ضبط راويه حكمنا عليه بالحسن، فإن فقد شرطاً من شروط الصحة كان ضعيفاً ولا عبرة عند ذلك باتصال السند.

أي أن الحديث المسند قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ولا يختص بواحد من الأحكام الثلاثة. والله أعلم.

العلاقة بين المسند والمتصل:

يلتقي المسند مع المتصل في أنَّ كل واحد منهما يُشترط فيه أن يكون كل راو من رواته قد تلقاه عمن هو فوقه من غير انقطاع من أول سلسلة السند إلى آخرها.

ويفترقان في أَنَّ المسند يُشترط فيه الإضافة إلى رسول الله ﷺ، ولا يشترط في المتصل ذلك.

إذا فبين المتصل والمسند عموم وخصوص مطلق، فالمتصل أعمّ مطلقاً، فكل مسند متصل ولا عكس.

العلاقة بين المرفوع والمسند:

المرفوع والمسند يلتقيان في الإضافة إلى رسول الله ﷺ.

ويفترقان في أن المرفوع لا يشترط فيه اتصال السند بينما يشترط ذلك في المسند.

إذاً فبين المرفوع والمسند عموم وخصوص مطلق أيضاً، فالمرفوع أعم مطلقاً من المسند، فكل مسندٍ مرفوع ولا عكس.

العلاقة بين المرفوع والمتصل:

المرفوع والمتصل يلتقيان في الحديث المتصل المرفوع (المسند) ويفارق الحديثُ المرفوع الحديثَ المتصل في المنقطع والمرسل والمعضل.

بينما يُفارق المتصلُ المرفوعَ في الحديث الذي يضاف إلى الصحابي أو التابعي إذا كان متصل الإسناد.

فبين المتصل والمرفوع عموم وخصوص من وجه.

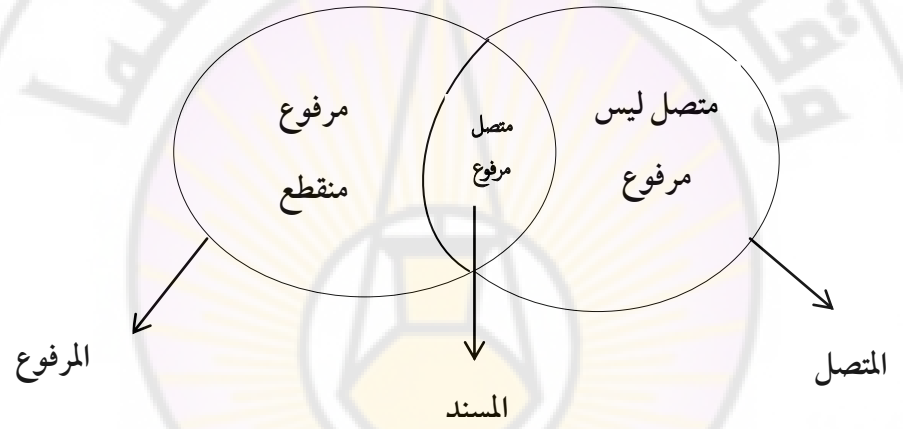

الحديث الموقوف

تعريفه: «هو ما روي عن الصحابة رضوان الله عليهم قولاً لهم أَو فعلاً أو تقريراً، سواء أكان السَّند مُتَّصلاً أو غير متصل».

ويسميه بعض العلماء «أثراً» ويسمون المرفوع «خبراً» كما مرَّ التنويه إلى ذلك في أول الكتاب عند تعريف الحديث.

ويكاد يكون إطلاق مصطلح «الأثر» على الحديث الموقوف هو الشائع عند المتأَخِّرين والمعاصرين، ومن العلماء من جمع في تصنيفه بين الموقوف والمرفوع، فسمَّى

كتابه «السنن والآثار» ككتاب «معرفة السنن والأثار» للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨ هـ).

أمثلة الحديث الموقوف:

١ – قال ابن أبي شيبة في مصنَّفه، حدثنا عفان قال: حدثنا سعيد بن زيد قال: حدثنا عاصم بن بَهدلة قال: حدثنا أبو وائل عن عائشة ﵂ قالت: كان عثمان يكتب وصية أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: فأُغمي عليه فعجَّل وكتب: «عمر بن الخطاب» فلما أفاق قال له أبو بكر: من كتبت؟ قال: عمر بن الخطاب، قال: كتبت الذي أَردتُ أَنْ آمرك به، ولو كتبت نفسك كنت لها أهلاً[١].

٢ – قال عبد الرزاق الصنعاني[٢]: أخبرنا ابن جُريج قال: أخبرني أبو بكر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب ﵁ أنه قال: تجوز شهادة الكافر، والصبي، والعبد، إذا لم يقوموا بها في حالهم تلك، وشهدوا بعد ما يسلم الكافر، ويكبر الصبي، ويعتق العبد، إذا كانوا حين يشهدون بها عدولاً.

مصادر الحديث الموقوف: نجد الحديث الموقوف بشكل أَساسي في كتب المصنَّفات والموطآت، والتفسير بالمأثور، وبعض الكتب التي ترجمت للصَّحابة، مثل:

١ – المصنَّف: لأبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥ هـ).

٢ – المصنَّف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همّام الصَّنعاني (ت: ٢١١هـ).

٣ – الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩ هـ).

---

[١] المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة: ١٢ (١٢٠٨٩).

[٢] المصنَّف لعبد الرزاق: (٣٤٧/٨) (١٥٤٩٠).

٤ – جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بـ «تفسير الطبري» لأبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ) الذي قال فيه النووي: «أجمعت الأمة أنه لم يصنَّف مثل تفسيره» وقال السيوطي: «هو أَجَلّ التفاسير وأعظمها»[١].

٥ – التفسير لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن مُحَمَّد (ت: ٣٢٧هـ) عامته آثار مسندة.

٦ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله الشافعي (ت: ٤٣٠ هـ) وهو في عشر مجلدات. وغيرها.

الحديث المقطوع

تعريفه: «هو ما أضيف إلى التابعي من قوله أو من فعله متصلاً أو غير متصل».

هذا وقد ألحق ابن حجر بالمقطوع: ما أضيف إلى من بعد التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم[٢].

نماذج من الحديث المقطوع:

١ – قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد قال: أنبأنا قيس بن الربيع عن الربيع بن المنذر عن أبيه عن الربيع بن خُثيم ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] قال: المخرجُ من كلِّ ما ضاق على الناس[٣].

---

[١] الرسالة المستطرفة للكتاني: (٧٧).

[٢] وقع في تعبير الإمام الشافعي والإمام الطبراني إطلاق لفظ «المقطوع» على المنقطع – الذي تقدَّم ذكره – وهذا اصطلاح خاص بهذين الإمامين.

[٣] الفرج بعد الشّدة لابن أبي الدنيا: (٤).

الربيع بن خُثيم أبو يزيد الكوفي تابعي ثقة، وتفسير الآية مضاف إليه من قوله فهو مقطوع.

٢ - قال أبو بكر الخرائطي: حدثنا حميد بن الربيع الخزاز قال: حدثنا مُحَمَّد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مَهران قال: قال لي عمر بن عبد العزيز: لا تصاحب قاطع رحم فإنَّ الله تبارك وتعالى لعنه في آيتين من القرآن آية الرعد، قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَقْطَعونَ ما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يوصَلَ وَيُفْسِدونَ في الْأَرْضِ أولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سوءُ الدّارِ﴾ [الرعد: ٢٥] وآية في سورة مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم، قوله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدوا في الْأَرْضِ وَتُقَطِّعوا أَرْحامَكُمْ * أولَئِكَ الَّذينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصارَهُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٢٢، ٢٣][1].

٣ - روى البخاري في صحيحه في كتاب «الأحكام» قال: قال الحسن [أي الحسن بن يسار البصري]: أخذ الله على الحكّام ألاَّ يتبعوا الهوى ولا يخشوا النّاس ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً. ثم قرأ: ﴿يا داوودُ إِنّا جَعَلْناكَ خَليفَةً في الأَرْضِ فاحْكُمْ بَيْنَ النّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبيلِ اللهِ إِنَّ الَّذينَ يَضِلّونَ عَنْ سَبيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذابٌ شَديدٌ بِما نَسوا يَوْمَ الْحِسابِ﴾ [ص: ٢٦].

وقرأ: ﴿إِنّا أَنْزَلْنا التَّوْراةَ فيها هُدًى وَنورٌ يَحْكُمُ بِها النَّبيّونَ الَّذينَ أَسْلَموا لِلَّذينَ هادوا والرَّبّانيّونَ والأَحْبارُ بِما اسْتُحْفِظوا مِنْ كِتابِ اللهِ وَكانوا عَلَيْهِ شُهَداءَ فَلا تَخْشَوُا النّاسَ واخْشَوْنِ وَلا تَشْتَروا بِآياتي ثَمَنًا قَليلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأولَئِكَ هُمُ الْكافِرونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

---

[1] مساويء الأخلاق ومذمومها للخرائطي: (٧٠٥).

مصادر الحديث المقطوع: نجد «الحديث المقطوع» في الكتب والمصنَّفات التي نجد فيها «الحديث الموقوف» وقد أشرنا إلى نماذج منها ثمَّ.

مسائل تتعلق بالموقوف والمرفوع والمقطوع

المسألة الأولى: في «**الحديث القدسي**»:

درج المتأخرون على تقسيم الحديث من حيث إضافته إلى قائله إلى أربعة أنواع هي: (المرفوع، والموقوف، والمقطوع) ويضيفون إليها «الحديث القدسي»[1] ويُعرِّفونه بقولهم: «هو الحديث الذي يرويه النَّبي ﷺ عن ربّه عز وجل»

مِثالُه: ما روى أَبو ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أَنَّه قال:

«يا عبادي إني حرَّمت الظُّلم على نفسي وجعلتُه بينكم محرَّماً فلا تظالموا.

يا عبادي كلكم ضالٌ إلا من هديتُه، فاستهدوني أَهدكم.

يا عبادي كلكم جائعٌ إلا من أطعمْتُه فاستطعموني أُطعمْكم.

يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسوني أكسُكُم...»[2].

ويقال للحديث القدسي أيضاً: «الحديث الإلهي» و«الحديث الرباني».

والحقيقة أَنَّه لا يمكن أن نُفرد «الحديث القدسي» بنوع مستقل بل هو من «الحديث المرفوع» غاية ما هنالك أَنَّ من الحديث المرفوع ما يضيفه النبي صلى الله عليه وسلم إلى ربه – كالحديث السابق – ومنه ما ليس كذلك، وفي كلا الحالتين فإن الأَلفاظ من النبي ﷺ والمعنى من الله عز وجل.

---

[1] ينظر مثلاً: قواعد التَّحديث للقاسمي: (٦٤ – ٦٥) لمحات في أصول الحديث للدكتور مُحَمَّد أديب صالح: (٤٥ – ٥٤) منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: (٣٢٣ – ٣٢٥).

[2] أخرجه مسلم في البر والصلة والأدب باب تحريم الظلم (٢٧٧٥).

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم:

مما تقدم ندرك الفرق الرئيسي بين الحديث القدسي والقرآن الكريم: وهو أَنَّ «القرآن الكريم» موحى بلفظه ومعناه من المولى سبحانه وتعالى بواسطة أَمين الوحي سيدنا جبريل عليه السلام، بخلاف الحديث القدسي فلفظه من النبي ﷺ على المعتمد.

ثَّم إن «القرآن الكريم» معجز متحدىً به ولا كذلك الحديث القدسي.

كما أنَّه لا تصح الصلاة بتلاوة أو قراءة شيء من الحديث القدسي.

والفرق الأهم بين الحديث القدسي والقرآن الكريم هو من حيث الثبوت: فالقرآن الكريم ثابت ثبوتاً قطعياً بالتواتر جملة وتفصيلاً، بينما الحديث القدسي ظنّيّ الثبوت، ومنه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف.

وعُني بعض المتأخرين بجمع الأحاديث القدسية في مصنفات خاصة به منهم:

١ – الإمام المناوي عبد الروؤف بن تاج العارفين بن علي الحدادي (ت: ١٠٣١هـ) وكتابه بعنوان: (الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية) ذكر فيه ما وقف عليه من الأحاديث القدسية مرتباً على حروف المعجم محذوف الأسانيد، وعدة أحاديث الكتاب (٢٧٢ حديثاً)[١].

٢ – الشيخ مُحَمَّد المدني بن محمود صالح الطربزوني (ت: ١٢٠٠هـ) وكتابه بعنوان (الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية) – أيضاً – استخرج فيه ما في كتاب الجامع الكبير للسيوطي من الأحاديث القدسية، ورتَّبه على قسمين: الأول منهما رتب فيه الأحاديث القدسية القولية على حروف المعجم، والقسم الثاني رتب الأحاديث فيه على مسانيد الصحابة[٢].

---

[١] الرسالة المستطرفة: (٨١).

[٢] ينظر الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، د. بديع السيد اللحام: (٣٢٩).

والكتابان مطبوعان طبعات كثيرة.

المسألة الثانية – الموقوف الذي له حكم المرفوع:

قول الصحابي: «كنا نقول كذا» أو: «كنا نفعل كذا» إما أن يضيفه إلى زمان النبي ﷺ أو لا يضيفه:

فإن أضافه إلى زمان النبي ﷺ كأن يقول: «كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله ﷺ فينا» أو يقول: «كان يقال كذا على عهد رسول الله ﷺ» أو يقال: «كانوا يفعلون كذا في حياته ﷺ» أو ما ماثلها من العبارات، كقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان»[1].

فهذا وأمثاله يعدّه العلماء من «الحديث المرفوع» باتفاق، وخالف أبو بكر الإسماعيلي فقال: «هو موقوف».

وأما إن لم يُضفه إلى زمان النبي ﷺ بل أَطلق، كقول السيدة عائشة رضي الله عنها: «كانت اليد لا تقطع في الشيء التّافه»[2].

فالمختار أنه «مرفوع» على ما ذهب إليه الحاكم، ومن بعده النووي وتابعهما عليه المتأخرون كالإمام العراقي والحافظ ابن حجر العسقلاني والجلال السيوطي وغيرهم[3].

---

[1] أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي، باب فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم (٣٦٥٥) وأبو داود في السنة، باب في التفضيل، (٤٦٢٧، ٤٦٢٨) واللفظ له، والترمذي في المناقب، باب في مناقب عثمان (٣٧٠٧).

[2] أخرجه أحمد في «المسند»: (٦ / ١٠٤ و٢٤٩).

[3] ينظر تدريب الراوي للسيوطي (١/١٥٠ – ١٥١).

وذهب آخرون –كابن الصلاح ومِنْ قَبْلِه الخطيب البغدادي – إلى أَنَّه موقوف ولا يعدّ مرفوعاً.

قال ابن الصلاح: «قول الصحابي: «كنا نفعل كذا أو كنا نقول كذا» إن لم يُضِفْه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان رسول الله ﷺ فالذي قطع به أبو عبد لله بن البيّع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم، أنَّه من قبيل المرفوع»[1].

المسألة الثالثة – قول الصحابة: «أُمِرْنا بكذا» أَو «نُهينا عن كذا»:

مثاله حديث أُم عطية الأَنصارية رضي الله عنها قالت: «أَمِرْنا أن نُخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور، وأُمر الحُيَّضُ أن يعتزلن مصلّى المسلمين»[2] وقولها رضي الله عنها «نُهينا عن اتّباع الجنائز ولم يُعْزَم علينا»[3].

وكقول أنس بن مالك رضي الله عنه: «أُمر بلال أن يَشْفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة»[4].

فهذا وأمثاله «مرفوع» على الصحيح المعتمد لأَن الآمِر والناهي في مثل هذه الأحوال هو النبي ﷺ لا فرق في كلِّ ذلك بين قول الصحابي ذلك في حياة الرَّسول ﷺ أو بعده.

---

[1] علوم الحديث لابن الصلاح (٤٧ – ٤٨).

[2] أخرجه البخاري في العيدين، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى، (٩٧٤) ومسلم في العيدين، باب إباحة خروج النساء إلى المصلى (٨٩٠) واللفظ له.

[3] أخرجه البخاري في الجنائز، باب اتباع النساء الجنائز (١٢٧٨) ومسلم في الجنائز، باب نهي النساء عن اتباع الجنائز (٩٣٨).

[4] البخاري في الأذان، باب الأذان مثنى (٦٠٥).

المسألة الرابعة – قول الصحابي: «من السنة كذا»

مثاله: قول عبد الله بن الزبير ﷺ: «صفُّ القدمين ووضع اليد على اليد من السنة»[(١)]. فالصحيح أنه يريد سنَّة رسول الله ﷺ سواء قال الصحابي ذلك في زمن النبي ﷺ أو بعده.

والدليل على أن قول الصحابي «من السنة» له حكم المرفوع وأنَّ مراده بذلك سنة سيد المرسلين ﷺ ما نقله أبو قلابة عن أنس ﷺ: «من السّنة إذا تزوج البكر على الثَّيِّب أقام عندها سبعاً، وقسم وإذا تزوج الثَّيّب على البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قَسَم» قال أبو قلابة: ولو شئت لقلت: إنَّ أنساً رفعه إلى النبي ﷺ[(٢)].

وكذلك ما أخرجه البخاري من طريق ابن شهاب الزهري قال: أخبرني سالم أنّ الحجّاج بن يوسف عام نزل بابن الزبير رضي الله عنهما سأل عبد الله ﷺ: كيف تصنع في الموقف يوم عرفة. فقال سالم: إن كنت تُريد السُّنَّة فهجِّر بالصلاة يوم عرفة. فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السُّنَّة» فقال ابن شهاب لسالم: أَفَعَلَهُ رسول الله ﷺ؟ فقال سالم: «وهل تَتَّبعون في ذلك إلا سُنَّته»[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (٧٥٤). ومثله أيضًا ما أخرجه أبو داود في الباب نفسه (٥٦) عن علي رضي الله عنه: «من السُّنَّة وضع الكف على الكف في الصَّلاة تحت السُّرَّة».

(٢) أخرجه البخاري في النكاح، باب إذا تزوَّج الثيِّب على البكر (٥٢١٣).

(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب الجمع في الصلاتين بعرفة (١٦٦٢).

قال السيوطي بعد إيراده هذا الأثر: «فنقل سالم – وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين – عن الصحابة أَنهم كانوا إذا أَطلقوا «السنة» لا يريدون بذلك إلاَّ سنَّة النَّبي ﷺ»[1].

المسألة الخامسة – إذا قال الراوي في حديث عند ذكر الصحابي: «يرفعه» أَو «ينميه» أو «يبلغ به» أو «رواية» أو كلمة نحوها فهل يعدُّ من قبيل المرفوع أو الموقوف؟.

قال ابن الصلاح: «كلُّ ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً»[2].

كالحديث الذي أخرجه البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «الشِّفاء في ثلاثٍ: شَربة عسل، وشرطة مِحْجم، وكيَّة نار، وأنهى أُمتي عن الكَيِّ» رَفَعَ الحديث[3].

وحديث البخاري عن أبي الزِّنادِ عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ روايةً:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً صغار الأعين، ذُلف الأُنوف، كأنَّ وجوهَهم المجانُّ المطرَّقَة»[4].

---

[1] تدريب الراوي (١/١٥٣).

[2] علوم الحديث لابن الصلاح: (ص٥١).

[3] البخاري في الطب، باب الشفاء في ثلاث (٥٦٨٠).

[4] البخاري في الجهاد، باب قتال الذين ينتعلون الشعر (٢٩٢٩).

الحديث الفرد والغريب

أولاً: الفرد

تعريفه: «وهو الحديث الذي تفرَّد بروايته راوٍ بوجه من وجوه التَّفرُّد».

أنواعه : ينقسم الفرد إلى نوعين هما: الفرد المطلق، والفرد النسبي.

أ – الفرد المطلق: «وهو الحديث الذي يتفرَّد بروايته راوٍ واحد عن جميع الرواة» فلا يرويه أحد غيره.

مثاله: ما أخرجه البخاري قال: حدثنا أبو نُعيم قال: حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى النَّبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته»[1].

فهذا الحديث لا يرويه أحد عن «ابن عمر» رضي الله عنهما إلاّ «عبد الله ابن دينار» لا يُعرف إلاّ من طريقه.

ب – الفرد النّسبي: «وهو ما يقع فيه التَّفرُّد بالنسبة إلى جهة خاصة».

وقد نوَّع ابن حجر[2] هذا النوع إلى أربعة أقسام هاكها مع أَمثلتها:

القسم الأول – تفرّد شخص عن شخص:

مثاله: ما أخرجه البخاري في كتاب المغازي من صحيحه قال: حدثنا خلاَّد بن يحيى قال: حدثنا عبد الواحد بن أَيْمَن عن أبيه قال: أتيت جابراً رضي الله عنه فقال: إنّا يوم الخندق

---

[1] أخرجه البخاري في الفرائض (إثم من تبرأ من مواليه) (٦٧٥٦) وينظر (٢٥٣٥) والولاء يعني ولاءَ العتقِ، وهو إذا مات المعْتَقُ ورثه معتِقُه، كانت العرب تبيعه وتهبه، فنُهي عنه، لأن الولاء كالنسب. ينظر النهاية لابن الأثير: (٢٢٧/٥).

[2] في نكته على ابن الصلاح: (٧٠٥/٢).

نحفر، فعرضت كُدْيَةٌ شديدةٌ فجاؤوا النبي ﷺ فقالوا: هذه كُدْية عرضت في الخندق، فقال ﷺ: «أنا نازل». الحديث[1].

فهذا الحديث تفرَّد بروايته عبد الواحد عن أبيه من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما وقد روي من غير حديث جابر ﷺ.

القسم الثاني – تفرُّد أَهل بلد عن شخص:

مثاله: ما رواه عبد الله بن بُريدة عن أَبيه بريدة ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «القضاة ثلاثة، فاثنان في النار، وواحد في الجنّة، فأمّا الإثنان: فقاضٍ قضى بغير الحقّ وهو يعلم، فهو في النّار، وقاض قضى بغير الحقِّ وهو لا يعلم فهو في النّار وأما الواحد الذي هو في الجنّة فقاضٍ قضى بالحقِّ فهو في الجنَّة». فقد تفرَّد برواية هذا الحديث الخراسانيون، قال الحاكم: «رواته عن آخرهم مراوزة»[2].

القسم الثالث – تفرّد شخص عن أَهل بلد:

قال ابن حجر: وهو عكس الذي قبله، وهو قليل جداً، وصورته أَن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفرَّدوا به[3].

القسم الرابع – تفرّد أَهل بلد عن أَهل بلد أُخرى:

مثاله: ما أَخرجه الحاكم من حديث الحسين بن داؤد البلخي قال: حدثنا الفضيل بن عياض قال: حدثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال

---

[1] البخاري في المغازي (غزوة الخندق) (٤١٠١).

[2] معرفة علوم الحديث للحاكم: (٩٩) وأصل الحديث أخرجه الترمذي في الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي، (١٣٢٢) وأبو داود في الأقضية، باب في القاضي يخطىء (٣٥٧٣).

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٧٠٧/٢).

رسول الله ﷺ: «يقول الله عزّ وجلّ للدنيا: يا دنيا أخدمي من خدمني، وأتعبي يا دنيا من خدمك» قال الحاكم: «هذا الحديث من أَفراد الخراسانيين عن المكيين، فإنَّ الحسين بن داؤد بلخيٍّ، والفضيل بن عياض عِداده في المكيين»[1].

ثانياً: الغريب

تعريفه: «وهو الحديث الذي يتفرَّد بروايته راوٍ واحد في أيّ موضع وقع التفرّد به من السّند».

أنواعه: ينقسم إلى غريب متناً وإسناداً، وغريب إسناداً فقط:

أ – الغريب متناً وإسناداً: «وهو الحديث الذي لا يُعرف متنه إلاّ من طريق راوٍ واحد» وهو الذي يطلق عليه «الفرد المطلق» وقد مرَّ مثاله آنفاً.

ب – الغريب إسناداً لا متناً: وهو الحديث الذي عرف متنه من طرق متعددة عن أكثر من صحابي ثم ينفرد بروايته راوٍ عن صحابي آخر، وهذا النوع ينطبق على النوع الأول من أنواع الفرد النّسبي الذي مرَّ آنفاً.

العلاقة بين الفرد والغريب: مما تقدَّم يظهر للمتأمِّل أَنْ الفرد والغريب بينهما عموم وخصوص مطلق، فكلُّ غريب فرد ولا عكس، فالفرد أعمّ من الغريب، ولذلك نجد أنَّ بعض علماء الفن مزجهما في نوع واحد ولم يفرِّق بينهما، وذلك كما صنع الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وقد ذكر بأن أَهل الفن أكثرما يطلقون «الفرد» على «الفرد المطلق» وأكثر ما يطلقون «الغريب» على «الفرد النسبي»[2].

حكم الحديث الفرد أو الغريب:

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم: (١٠١).

[2] ينظر شرح شرح نخبة الفكر: (٢٠٨ – ٢٣٢).

الفرد أو الغريب قد يكون صحيحاً كأَفراد الصحيحين، مثل حديث: «بيع الولاء وهبته» الذي مثَّلنا به للفرد المطلق قبل قليل.

وقد يكون حسناً وذلك إذا كان الرّاوي المتفرِّد بالرواية عدلاً قد خفّ ضبطه.

وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب على الغرائب من الأَحاديث، حتى حذَّر منها الأئمة فيما نقل عنهم.

يقول الإمام أحمد بن حنبل: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنَّها مناكير وعامتها عن الضعفاء».

ومن أمثلة الفرد الضعيف حديث الحسين بن داؤد البلخي الذي مثَّلنا به، فإن الحسين ضعيف ليس بثقة، وأحاديثه موضوعة.

ومن أمثلته أَيضاً ما رواه أبو داود من طريق طلحة أمّ غراب عن عقيلة امرأة من بني فزارة عن سلامة بنت الحرِّ رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ من أشراط السّاعة أنْ يتدافع أهل المسجد لا يجدون إماماً يصلي بهم»[1].

فقد تفرَّدت بروايته عن سلامة عقيلةُ، وتفرَّدَت بروايته عن عقيلة طلحةُ:

أما عقيلة فمجهولة، قال الذَّهبي: «لا يعرف حالها».

وأما طلحة فغير معروفة أيضاً وتفرَّد ابن حبّان بتوثيقها.

وقد سكت عن هذا الحديث أبو داود ولكنَّه لا يرقى إلى درجة الحسن.

مصادر الحديث الفرد والغريب: قال ابن حجر: «من مظانّ الأحاديث الأفراد:

١ – (مسند أبي بكر البزّار) فإنَّه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه.

٢ – وتبعه (أبو القاسم الطبراني) في (المعجم الأوسط).

---

[1] أبو داود في الصَّلاة، باب التدافع على الإمامة، (٥٨١).

٣ – ثم (الدارقطني) في (كتاب الأفراد) وهو ينبيء على اطلاع بالغ[١].

الحديث العزيز

تعريفه: «ما كانت طرقه محصورة باثنين».

وعرَّفه ابن حجر في النُّخبة بقوله: «هو أَلاَّ يرويه أَقّل من اثنين عن اثنين»[٢].

وبعبارة أخرى نستطيع القول بأَنَّ الحديث العزيز هو الذي يكون عدد الرواة في إحدى طبقات إسناده راويان، وهذا لا يمنع من أَنْ يكون عددهم في بقية طبقات الإسناد أكثر من اثنين.

وسمي عزيزاً إمّا لقلة وجوده، أو لكونه عزَّ – أيّ قوي – بمجيئه من طريق آخر.

مثاله حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أَحبّ إليه من ماله وولده والنّاس أجمعين».

فقد رواه اثنان من الصحابة ورواه عنهما عدد من التابعين كما يلي:

١ – رواه أَنس بن مالك ﷺ، ورواه عن أنس: عبد العزيز بن صُهيب وقتادة، ورواه عن عبد العزيز كل من: عبد الوارث وإسماعيل بن عُلَيَّة، ورواه عن قتادة كلٍّ من: شعبة وحسين المعلم[٣].

---

[١] النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/٧٠٨).

[٢] شرح شرح نخبة الفكر: (١٩٧).

[٣] أخرجه البخاري في الإيمان باب حب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان(١٥) ومسلم في الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم.. (٤٤) والنسائي في الإيمان باب علامة الإيمان: (٨/١١٤ – ١١٥).

٢ – ورواه أبو هريرة ﷺ، ورواه عن أبي هريرة: الأَعرج عبد الرحمن بن هرمز وعنه رواه أبو الزّناد[١].

مما تقدَّم يتبين لنا أنَّ الحديث مروي عن اثنين من الصحابة، وهذا أقل عدد في طبقات سنده، وجاء عدد الرواة في الطبقة التي تليها (طبقة التابعين) ثلاثة، وهكذا يزداد عدد الرّواة في الطبقة التي تليها[٢].

عبد الوارث بن سعيد	عبد العزيز بن صهيب	أنس بن مالك ﷺ
إسماعيل بن علية		
شعبة بن الحجّاج	قتادة بن دعامة السدوسي	
حسين المعلم		
عبد الرحمن الأعرج	عبد الله بن ذكوان أبو الزناد	أبو هريرة ﷺ

حكم العزيز: لا يلزم من كون الحديث «عزيزاً» أَنْ يكون «صحيحاً» فقد يكون صحيحاً أو حسناً، أو ضعيفاً، وذلك تبعاً لتوافر شروط الصحيح أو تخلُّفها.

وكما لا يلزم من عزّة الحديث الصّحة، لا يشترط في الصحيح أَنْ يكون عزيزاً، بل قد يكون غريباً كما مرَّ[٣].

---

[١] لبخاري في الجهاد (حب الله ورسوله ﷺ) (١٤).

[٢] أخرجه البخاري في الموضع السابق (١٤) والنسائي في الموضع السابق أيضًا.

[٣] ينظر تدريب الراوي: (١/٥٠ – ٥١).

الحديث المشهور

تعريفه: «ما له طرق صورة بثلاثة فأكثر ولم يصل إلى حدِّ التَّواتر».

وعرَّفه ابن حجر في النُّخبة بقوله: «ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين»[(١)].

ويخرج بهذا التعريف العزيز والغريب كما سيتبين لنا، وكذلك يخرج الحديث المتواتر.

وقد سُمي «المشهور» بذلك لانتشاره ووضوحه وظهوره، ولذلك سماه غير المحدثين أحياناً «المستفيض»[(٢)].

مثاله قول النبي ﷺ: «إنَّ الله رفيق يحبُّ الرّفق، ويعطي عليه ما لا يُعطي على العُنْفِ» فقد رواه عدد من الصَّحابة وعنهم عدد من التابعين فرواه:

١ – عبد الله بن مغفَّل رضي الله عنه، ورواه عنه الحسن البصري، وعنه يونس وحميد وعنهما حمّاد بن سلمة[(٣)].

٢ – أبو هريرة رضي الله عنه، وعنه أبو صالح، وعنه الأعمش، وعنه أبو بكر بن عياش[(٤)].

٣ – علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعنه أبو خليفة، وعنه وهب بن منبه، وعنه ابنه عبد الله بن وهب[(٥)].

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر: (١٩١ – ١٩٢).

(٢) ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور على أقوال. تراجع في شرح شرح النخبة: (١٩٢ – ١٩٤).

(٣) ومن هذا الطريق أخرجه أحمد في المسند: (٨٧/٤)، وأبو داود في الأدب، باب في الرفق، (٤٨٠٧) والدّارمي في الرقاق، باب في الرفق، (٢٦٩٠). وغيرهم.

(٤) ومن هذا الطريق أخرجه ابن ماجه في الأدب، باب الرفق، (٣٦٨٨).

(٥) ومن هذا الطريق أخرجه أحمد في مسند: (١ /١١٢) والبخاري في تاريخه: (٣٠٧/١).

٤ – عائشة ﵂، وعنها عَمْرة بنت عبد الرحمن، وعنها أبو بكر ابن حزم، وعنه يزيد بن عبد الله بن الهاد[١].

وله طرق أخرى غير هذه الطرق.

حكم الحديث المشهور:

قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، ولا يلزم من شهرته أن يكون صحيحاً، وإنما يرجع الحكم عليه إلى توافر شروط الصحة فيه من اتصال أسانيده وثقة رواته... وبقية الشروط.

والمثال الذي أوردناه آنفاً هو مثال للحديث المشهور الصحيح.

ومن أمثلة المشهور الحسن:

حديث: «الأذنان من الرأس»[٢] فقد رواه عدد من الصَّحابة منهم:

١ – أبو أُمامة الباهلي، ﵁، وعنه رواه شهر بن حوشب، وعنه سنان بن ربيعة[٣].

٢ – عبد الله بن زيد ﵁، وعنه عبّاد بن تميم، وعنه حبيب بن زيد وعنه شعبة[٤].

٣ – أبو هريرة ﵁، وعنه سعيد بن المسيب، وعنه عبد الكريم الجزري[٥].

---

[١] ومن هذا الطريق أخرجه مسلم في البرِّ والصّلة والأدب، باب فضل الرفق، (٢٥٩٣).

[٢] نصّ الحاكم على ضعف هذا الحديث رغم تعدد مخارجه، ولكنَّ الحديث بمجموع طرقه لا ينزل عن درجة الحسن فيما نرى. ينظر: معرفة علوم الحديث: (٩٢)، ونظم المتناثر للكتاني: (٣٩ – ٤٠).

[٣] أخرجه من هذا الطريق: الترمذي في الطهارة، باب ما جاء في الأذنين، (٣٧)، وأبو داود في الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، (١٣٤)، وابن ماجه في الطهارة، (٤٤٤)، قال الترمذي: «ليس إسناده بذاك القائم» لأجل شهر بن حوشب فإنَّه صدوق يرسل ويهم.

[٤] أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجة في الطهارة، (٤٤٣) وفي سنده من اختلط.

[٥] أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه، (٤٤٥) وفي سنده متَّهم.

ومن أمثلة المشهور الضَّعيف

حديث: «ارحموا من النّاس ثلاثة: عزيزَ قوم ذَلَّ، وغنيَّ قومٍ افتقر، وعالماً بين جهّال»[1] فقد روي من طرق كثيرة عن كل من : أنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة» ولا يخلو طريق منها من مجاهيل أو ضعفاء أو متهمين بالوضع أو الكذب[2].

تكملة هامة في المشهور على الألسنة

يطلق المشهور على غير المعنى الذي مرّ، وهو الذي يسمونه «المشهور على الألسنة» وهو أعم من المشهور الاصطلاحي، فيشمل ما تعددت أسانيده، وما كان له إسناد فحسب، وما لم يكن له إسناد أصلاً ومع ذلك يتداوله الناس، ويُكثرون من ذكره، وفي هذا المعنى يقول علي بن المديني: «خمسة أحاديث يروونها ولا أصل لها عن رسول الله ﷺ:

١ – حديث: لو صدق السّائل ما أفلح من ردّه[3].

٢ – وحديث: لا وجع إلاّ وجع العين، ولا غمَّ إلاّ غمّ الدين[1].

---

[1] ينظر كنز العمال: (٥/رقم:٤٣٢٩٩)، كشف الخفاء (٣١٨).

[2] ينظر الموضوعات: (٢٣٦/١)، اللآلىء المصنوعة: (٢١١/١)، تنزيه الشريعة: (٢٦٣/١). وقد جمع السيوطي طرق هذا الحديث في جزء مفرد.

[3] روي من طرق متعددة عن عدد من الصحابة منهم: الحسين بن علي وعائشة وابن عمر وأبي أمامة الباهلي رضي الله عنهم، قال ابن عبد البر: «أسانيده ليست بالقوية» وقال العقيلي: «لا يصحّ في هذا الباب شيء» وقال الصغاني: «موضوع»، وسبقهم أحمد بقوله: «لا أصل له». ينظر: المقاصد الحسنة للسخاوي: (٨٩٢) وكشف الخفاء: (٢١٠٠).

٣ – وحديث: أنَّ الشمس ردَّت على علي بن أبي طالب[٢].

٤ – وحديث: أنَّه ﷺ قال: أنا أكرم على الله من أن يدعني تحت الأرض مئتي عام[٣].

٥ – وحديث: أفطر الحاجم والمحجوم وأنهما كانا يغتابان[٤]».

وقد جمع العلماء كتباً في هذا اللَّون من الحديث من أهمها وأشهرها:

١ – المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) وقد عني فيه بالصَّنعة الحديثية وذِكْر الطُّرق والأَسانيد والكلام عن المتابعات والشواهد، ولأهميته فقد اختصره كثير من العلماء منهم تلميذه ابن الدَّيْبَع الشيباني، والزّرقاني.

---

[١] أخرجه البيهقي والطبراني عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا، قال البيهقي: «منكر» ينظر: المقاصد الحسنة: (١٣١٦).

[٢] اختلف العلماء في الحكم على هذا الحديث، فمن مصحح له كالطَّحاوي وعياض – إلى قائل بوضعه أو لا أَصل له كأحمد وابن الجوزي، وينظر: المقاصد الحسنة (٥١٩) وتنزيه الشريعة: (٣٧٨/١).

[٣] حديث موضوع كما قال الصغاني، وينظر كشف الخفاء(٦٠٨).

[٤] يشير إلى ما روي في سبب ورود قوله عليه الصلاة والسلام: «أفطر الحاجم والمحجوم» الذي أخرجه البيهقي من طريق غياث بن كلوب عن سمرة بن جندب عن أبيه قال: مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل بين يدي حجام وذلك في رمضان وهما يغتابان رجلاً فقال صلى الله عليه وسلم: «أفطر الحاجم والمحجوم». قال البيهقي: «غياث هذا مجهول». فسبب الورود ضعيف لا أصل له كما قال ابن المديني، وأما حديث «أفطر الحاجم». فهو متواتر كما في نظم المتناثر: (٨٧).

و ينظر التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي: (٣١) والدر المنثور، تفسير سورة الحجرات، آية ١٢، وكنز العمال: (٨/رقم ٢٤٣٣٢).

.

٢ – كشف الخَفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للشيخ إسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني (ت: ١١٦٢ هـ) وهو أجمع كتاب في بابه، لخَّص فيه كتاب المقاصد للسَّخاوي، وزاد عليه ما عند غيره، وهو مرتب على حروف المعجم في أوائل الأحاديث، إلاَّ أنَّ الترتيب ضمن الحرف الواحد جاء مشوشاً.

الحديث المسلسل

تعريفه: «هو ما توارد فيه الرّواة كلُّهم واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة أو للرواية».

والتسلسل من صفات الأسانيد ولا علاقة لهُ بالمتون.

أمثلته:

١ – قال أبو بكر بن أبي الدنيا: حدثنا الحسن بن عبد العزيز الجروي قال: حدثنا عمرو بن مسلم التنيسي قال: حدثنا الحكم بن عبدة قال: أخبرني حيوة بن شريح قال: أخبرني عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصنابحي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معاذ إني أُحبك فقل: اللهم أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك».

قال الصنابحي: قال لي معاذ: أنا أحبك فقل: ...

قال: أبو عبد الرحمن: قال لي الصنابحي: إني أحبك فقل: ...

قال عقبة بن مسلم: قال لي أبو عبد الرحمن: إني أحبك فقل: ...

قال حيوة بن شريح: قال لي عقبة: إني أحبك فقل: ...

قال الحكم: قال لي حيوة: إني أحبك فقل: ...

قال التنيسي: قال لي الحكم: إني أحبك فقل: ...

قال الجروي: قال لي التنيسي: فأنا أحبك فقل: ... [1].

فهذا الإسناد مسلسل بقول كل راوٍ لمن يليه: إني أحبك فقل: «اللهم...».

٢ – عن أبي هريرة ﷺ قال: شبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة».

هذا حديث مسلسل بأحوال الرواة الفعلية حيث شبَّك كل راوٍ يده بيدي الذي يروي عنه، وأخرجه الحاكم مسلسلاً بالتشبيك في «علوم الحديث»[2].

٣ – قال الحاكم: حدثني الزبير بن عبد الواحد قال: حدثني أبو الحسن يوسف بن عبد الأحد القمني الشافعي بمصر قال: حدثني سليم بن شعيب الكسائي قال: حدثني سعيد الآدم قال: حدثني شهاب بن خِراش الحَوشبي قال: سمعت يزيد الرقاشي يحدث عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشرّه وحُلوه ومرّه» قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرّه وحُلوه ومرّه» قال: وقبض أنس على لحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشرّه وحُلوه ومرّه ...» إلخ[3].

هذا حديث جمع في تسلسله بين القول والفعل حيث قبض كل راوٍ على لحيته وقال: «آمنت بالقدر».

وهناك نماذج أخرى للتسلسل منها ما يتعلَّق بصيغ الأداء، أو زمانه، أو مكانه، أو صفات الرّواة الفعلية... إلخ. مما يطول ذكره.

---

[1] الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين، لشاه ولي الله الدهلوي: (٤٠ – ٤٢).

[2] معرفة علوم الحديث: (٣٣ – ٣٤).

[3] معرفة علوم الحديث: (٣١ – ٣٢).

فائدة التَّسلسل: يُشعر التَّسلسل في الإسناد بمزيد الضبط لدى الرّواة إذا استمر تسلسله بالرواة الثقات، وقلما يسلم تسلسل حديث من الأحاديث إلى آخر السَّند، ونادرة هي الأسانيد المسلسلة التي تخلو من الضُّعفاء والمتروكين.

حكم المسلسل: مما تقدَّم نعرف أنَّه ليس كل مسلسل من الأحاديث يُعدُّ صحيحاً، فالمسلسل قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً، وذلك راجع إلى توافر الشروط المعتبرة عند علماء الحديث للحكم على صحة الحديث.

ويذكر العلماء أَنَّ أصحّ المسلسلات على الإطلاق هي التي تتسلسل بالرّواة المنسوبين إلى الحفظ، أي: الذين قيل في كل منهم: إنَّه بلغ مرتبة الحافظ المتقن، ومن هذه الأحاديث التي تسلسلت بالحفاظ نورد ما أورده السخاوي رحمه الله حيث قال:

أخبرنا أبو مُحَمَّد عبد الرحيم بن الفرات الحنفي قال:

أخبرنا الحافظ القاضي عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن جماعة عن

الحافظ الشرف أبي أحمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي قال:

أخبرنا الحافظ الزكي أبو مُحَمَّد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري قال:

أخبرنا أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي قال:

أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن مُحَمَّد السِّلَفي قال:

أخبرنا الحافظ أبو الغنائم مُحَمَّد بن أبي ميمون النَّرسي قال:

أخبرنا الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا قال:

حدثني أبو بكر بن مهدي الحافظ الخطيب البغدادي قال:

حدثني الحافظ أبو عمرو بن مطر النيسابوري قال:

حدثنا إبراهيم بن يوسف قال:

حدثنا الفضل بن زياد بن القطان صاحب أحمد بن حنبل، قال:

حدثنا أحمد بن حنبل قال:

حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب قال:

حدثنا يحيى بن معين قال:

حدثنا علي بن المديني قال:

حدثنا عبد الله بن معاذ قال:

حدثنا أبي قال:

حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة ﵂ قالت: «كنَّ أزواج النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة».

قال السخاوي: «هذا الحديث صحيح عجيب التسلسل بالأئمة الحفّاظ ورواية الأقران بعضهم عن بعض»[(١)].

المؤلفات في هذا النوع: عُني المتأخرون بالتَّصنيف في هذا المضمار، وقد تركوا لنا عدداً لابأس به من المصنَّفات فيه[(٢)]، منها:

١ – العذب السلسل في الحديث المسلسل: للحافظ الذهبي.

٢ – الجواهر المفصَّلات في الأحاديث المسلسلات: لابن الطيلسان أبي القاسم القاسم بن مُحَمَّد بن أحمد الأوسي الأنصاري القرطبي (ت: ٦٤٢ هـ).

٣ – جياد المسلسلات، والمسلسلات الكبرى: كلاهما للجلال السيوطي.

٤ – المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة: لمحمد عبد الباقي الأيوبي، (ت: ١٣٦٤ هـ) وكتابه مطبوع.

---

(١) الفضل المبين: (٤٧ – ٤٩).

(٢) ينظر في المؤلفات في هذا النوع: الرسالة المستطرفة: (٨١ – ٨٥).

٥ – الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين ﷺ، للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ) وهو مطبوع أيضاً، وقد رجعنا إليه.

العالي والنازل[١]

الإسناد العالي: «هو الذي قل عدد رواته».

الإسناد النازل: «هو ضد الإسناد العالي».

وقد عرّفهما صاحب المنظومة البيقونية بقوله:

وكلُّ ما قلّت رجاله: «علا» وضدّه: ذاك الذي قد «نزلا» وعليه فالعلو هو قلَّة رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يرد به الحديث نفسه.

أقسام العلو: يُقسم العلو إلى قسمين رئيسين: «العلو المطلق، والعلو النسبي».

أولاً – العلو المطلق: وهو القرب من النَّبي ﷺ بسند متصل، وهو أجلّ أنواع العلو وأقسامه، وأعلى ما وقع لأئمة الحديث أصحاب الكتب الستة من هذا القسم ما كان بين الواحد منهم وبين النبي ﷺ ثلاث وسائط فقط، وهي المسمّات بـ «الثُّلاثيات»[٢] وكذلك وقع للإمام أحمد في مسنده ثلاثيات جمعت في كتاب وشُرحت.

ثانياً: العلو النسبي: وهو يتنوع إلى أربعة أنواع هي:

---

[١] اعتمدنا في هذا المبحث بشكل رئيسي على تدريب الراوي للسيوطي: (١٤٥/٢) وما بعدها، وشرح شرح نخبة الفكر: (٦١٤) وما بعدها.

[٢] بلغت ثلاثيات أحمد ثلاثمئة وثلاثة وستون، جمعها مُحَمَّد بن أحمد بن سالم السَّفاريني (ت:١١٨٨هـ) وشرحها بكتاب سماه: «نفثات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند» وهو مطبوع. وينظر ما ذكره صاحب الرسالة عن ثلاثيات الأئمة: (٩٧ – ٩٨).

الأول: القرب من إمام من أئمة الحديث مثل: مالك أو الشافعي أو أحمد أو البخاري أو مسلم أو غيرهم، وإن كثر العدد منهم إلى رسول الله ﷺ.

الثاني: العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من المصنَّفات الحديثية الأصول، وهذا النوع من العلو لقي عناية المتأخرين، ويتفرع عن هذا النوع من العلو: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

أ – الموافقة: هي أن يروي الرَّواي حديثاً في صحيح البخاري مثلاً بإسناد خاص به من غير طريق البخاري، بحيث يجتمع مع البخاري في شيخه، ويكون وصوله لشيخ البخاري بعدد أقل مما لو رواه من طريق البخاري عن نفس الشيخ.

مثاله: حديث يرويه البخاري عن شيخه قتيبة بن سعيد، يرويه ابن حجر، فيصل بسنده إلى قتيبة شيخ البخاري (من غير طريق البخاري) بسبعة وسائط في حين أنَّه لو رواه من طريق البخاري عن قتيبة لكان بين ابن حجر وبين قتيبة عندها ثمانية على الأقل، فتحصل الموافقة لابن حجر مع البخاري في شيخه مع علو في السَّند بدرجة.

ب – البدل: هو الوصول إلى شيخ شيخ البخاري مثلاً بعلو درجة أو أكثر عما إذا رواه من طريق البخاري وتوضيح ذلك:

كأن يروي البخاري حديثاً عن يحيى عن مالك بن أنس، ثم يروي الحديث نفسه ابن حجر (من غير طريق البخاري) ويلتقي مع البخاري في شيخ شيخه مالك بن أنس بحيث يكون بينه وبين مالك ثمانية وسائط فقط ولو رواه من طريق البخاري لكانت الوسائط بين ابن حجر ومالك تسعة أو أكثر.

جـ – المساواة: هو تساوي عدد رجال السند من الرّاوي إلى آخر السند مع رجال إسناد البخاري للحديث نفسه كأن يروي الإمام النووي مثلاً حديثاً يكون عدد رجال

الإسناد منه إلى النبي ﷺ ثمانية رجال ويكون الحديث نفسه قد رواه البخاري في صحيحه وعدد رجال إسناده إلى النبي ﷺ ثمانية أيضاً.

وهذا النوع يكاد يكون معدوماً في أيامنا هذه.

د – المصافحة: هي أن تقع المساواة السالفة الذكر لشيخ النووي مثلاً، كأَنْ يكون بين شيخ النووي وبين النبي ﷺ من الوسائط مثل ما للبخاري في صحيحه.

والعلو في المساواة والمصافحة تابع للنُّزول فلو لم يكن إسناد الحديث عند البخاري نازلاً لم يكن إسناد النووي عالياً، والله أعلم.

الثالث: العلو بتقدم وفاة الرّاوي وإن تساويا في العدد، فما يرويه النَّووي مثلاً بثلاثة وسائط عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما يرويه النووي نفسه بثلاثة وسائط أيضاً عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم، لأَنَّ البيهقي توفي قبل ابن خلف، فوفاة البيهقي سنة (٤٥٨ هـ) بينما توفي ابن خلف سنة (٤٨٧ هـ).

الرابع: العلو بتقدم السماع من الشيخ فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه فيما بعد، كأن يسمع شخصان من شيخ سمع الأول منهما قبل ستين سنة وسمع الآخر قبل أربعين سنة وتساوى العدد إليهما، فنعد عند ذلك الأول أعلى من الثاني.

أهمية طلب علو الإسناد:

قال الإمام الحاكم رحمه الله: «في طلب الإسناد العالي سنَّة صحيحة. وقد استدل لذلك بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنّا نهينا أَنْ نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يأتيه الرجل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع، فأتاه رجل منهم فقال: يا مُحَمَّد أتانا رسولك فزعم أنَّك تزعم أنَّ الله أرسلك؟

قال: «صدق».

قال: فمن خلق السماء؟

قال: «الله».... إلى أنْ قال للنَّبي ﷺ: وزعم رسولك أَنَّ علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا؟

قال: «صدق».

قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟

قال: «نعم»... إلخ الحديث.

قال الحاكم بعد أَنْ ذكر الحديث ومن خرّجه: «وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو من الإسناد وترك الاقتصار على النُّزول فيه وإن كان سماعه عن الثِّقة، إذ البدوي لما جاءه رسولُ رسولِ الله ﷺ فأخبره بما فرض الله عليهم ولم يُقْنِعه ذلك رحل بنفسه إلى رسول الله ﷺ وسمع منه ما بلّغه الرسول عنه، ولو كان طلب العلو غير مستحبٍ لأَنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه ولأَمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه»[1].

ولذلك أصبح البحث عن علو الإسناد سنة أهل الحديث قديماً وحديثاً.

وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصِّحة لأَنَّ كلَّ رجل من رجال السند يَحتمل أن يُخطيء فيه فإذا قلّ عدد رجال الإسناد قلَّت احتمالات الخطأ فيه.

وعلينا أن ننتبه إلى أَنَّ العلو يكون مرغوباً فيه حالة كون رجال الإسناد فيه ثقات. أما إن كان في الإسناد العالي علَّة أو في رجاله ضعف وكان الحديث الذي يرويه مروياً من طريق أخرى نازلاً إلاَّ أنَّ رواته معروفون بالضبط والحفظ والإتقان قُدِّم عند ذلك الإسناد النّازل، ومن ثمّ قال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحّة الرّجال»[2].

---

[1] معرفة علوم الحديث: (٥ - ٦).

[2] تدريب الرواي: (١٥٦/٢).

علوم متن الحديث

- غريب الحديث وفقهه .

- محكم الحديث ومُشكله .

- ناسخ الحديث ومنسوخه .

- المصحف والمحرف .

Damascus University

وقل رب زدني علما
Damascus University

غريب الحديث وفقهه

غريب الحديث: «هو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلّة استعماله».

وأما فقه الحديث: «فهو ما تضمنه متن الحديث من الأحكام والآداب المستنبطة»[1].

فعلم غريب الحديث يهدف إلى الكشف عن معاني ألفاظ الأحاديث التي قد تخفى، وهو بدوره يساعد على فهم الأحاديث و استنباط مافيها من أحكام ومسائل.

فائدة هذا العلم وكيفية معرفته: معرفة الغريب والأحكام من أهم المهمات في التشريع يقبح جهله بأهل العلم، لأنَّه هو السبيل إلى التطبيق والعمل بمضمونه.

وخير ما يفسَّر به الغريب هو ما يرد في بيان معاني الألفاظ الغريبة في الأحاديث أو الروايات الأخرى، وإلا لجأنا إلى لغة العرب.

ومن أمثلة ذلك:

١ – ما رواه سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا بلغَ الماءُ قُلَّتين لم يحملِ الخَبثَ»[2] أي، «لم ينجس»[3] جاء تفسيرها كذلك في بعض روايات الحديث.

---

[1] الخلاصة في أصول الحديث للطيبي:(٦٢).

[2] أخرجه: الترمذي في الطهارة، باب:ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، (٦٧)، وأبو داود في الطهارة، باب ما ينجس الماء، (٦٣)، والنسائي: في المياه، باب التوقيت في الماء: (١/١٧٥) وغيرهم، وينظر التلخيص الحبير: (١/١٦-٢٠).

[3] أخرج هذه الرّواية: ابن ماجه في الطهارة، باب مقدار الماء الذي لا ينجس، (٥١٧) وغيره.

٢ – وما أخرج ابن ماجه في الفتن عن سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال: «تكون فتن على أبوابها دعاة إلى النار، فأن تموت وأنت عاضٌ على جذل شجرة خير لك من أنْ تتبع أحدهم»[١] ومعنى «جذل الشَّجرة» أي: «أصلها» كما فسرتها رواية الصحيحين[٢].

المصنَّفات في غريب الحديث: صُنِّف في غريب الحديث كتب كثيرة منها[٣]:

١ – الفائق في غريب الحديث: لجارِ الله محمود بن عمر الزَّمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) اللغوي المفسِّر صاحب الكشاف وأساس البلاغة.

٢ – النِّهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن مُحَمَّد المعروف بابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦ هـ) وهو أشمل كتابٍ في موضوعه ومن أكثر كُتب هذا النوع جمعاً، وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، ولأهميته:

المصنفات في فقه الحديث: كثيرة لا تحصى، فمعظم كتب الشروح الحديثية عُنيت ببيان ما يستنبط من الأحاديث من الفوائد والأحكام مثل:

١ – فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.

٢ – شرح صحيح مسلم (المنهاج على صحيح مسلم بن الحجّاج): للإمام النووي يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ) مطبوع.

---

[١] ابن ماجه في الفتن: باب العزلة، (٣٩٨١) وينظر سنن أبي داود في الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، (٤٢٤٤).

[٢] ينظر ما أخرجه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة، (٢٦٠٦) ومسلم في الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، (١٨٤٧).

[٣] ينظر الرسالة المستطرفة: (١٥٤ – ١٥٨).

٣ – الاستذكار الجامع لمذاهب فقاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجار والاختصار: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: ٤٦٣هـ) وهو شرح مستوعب لموطأ مالك بين فيه ما استنبطه العلماء من الموطأ على سبيل المقارنة، ولابن عبد البر على الموطأ أيضاً: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» و«التقصي» وكلها مطبوعة.

٤ – المُفهم في شرح ما أَشكل من تلخيص صحيح مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت: ٦٥٦ هـ) مطبوع في دار الكلم الطيب.

٥ – إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لتقي الدين مُحَمَّد بن علي بن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ).

٦ – طرح التثريب في شرح التَّقريب (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد): لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ) وأتمه ولده أبو زرعة ولي الدين (ت: ٨٢٦هـ) مطبوع.

وكتاب (تقريب الأسانيد) جمع فيه العراقي أحاديث الأحكام الواردة من طرق أصح الأسانيد.

٧ – نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي بن مُحَمَّد الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ) مطبوع.

٨ – الكاشف عن حقائق السُّنن (شرح مشكاة المصابيح): لشرف الدين الحسين بن مُحَمَّد بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـ) وهو من أفضل شروح المشكاة، وعليه اعتمد كل من شرحها. مطبوع.

وغيرها من الكتب.

مُحكم الحديث ومختلفه ومشكله

المحكم: هو الحديث المقبول الذي سلمت دلالته عن المعارضة.

أولاً – **مختلف الحديث**: «هما الحديثان المقبولان المتعارضان في المعنى ظاهراً ويمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف».

وهو فن مهم يضطر إليه جميع طوائف العلماء، وإنَّما يملك القيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغوّاصون على المعاني والبيان[1].

مثاله:

حديث: «إذا بلغ الماء قلَّتين لم يحمل الخبث».

وحديث: «الماء طهور لا ينجسه شيء إلاّ ما غيَّر طعمه أو لونه أو ريحه»[2].

فظاهر الحديث الأول أن الماء إذا بلغ مقدار قلتين فأكثر لا ينجس سواء تغيَّر أحد أوصافه أم لم يتغير، وظاهر الحديث الثاني أَنَّ الماء يتنجس إذا تغيرت إحدى أوصافه سواء كان قليلاً دون القلتين أو كثيراً أكثر من قلتين، فظاهر كل حديث معارض للحديث الآخر ، ولكن يمكن الجمع بين الحديثين بالقول: إنَّ كل حديث منهما يخصِّصُ عموم الحديث الآخر، فالماء إذا بلغ قلتين لا ينجس إلا إن تغيَّرت إحدى

---

[1] الخلاصة للطيبي: (٥٩).

[2] أخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننها، باب الحياض (٥٢١) والبيهقي (٢٥٩/١).

أوصافه، وإذا لم يبلغ قلتين تنجَّسَ وإن لم تتغيّر إحدى أوصافه، وبذلك نكون قد عملنا بالحديثين معاً ودفعنا عنهما إشكال التَّعارض[1].

ثانياً – **مشكل الحديث**: «هو الحديث الذي يوهم ظاهره معنىً باطلاً بمخالفته لنصِّ القرآن الكريم، أو لحقيقة علمية، أو لإيهامه التشبيه في حق الله تعالى».

ومعرفة هذا الفن والتَّضلع فيه من أهم المهمات، وذلك للرَّد على الزَّنادقة والمبتدعة والملحدين الذي راشوا من هذه النصوص والأحاديث سهاماً طعنوا فيها على الدين الإسلامي ونبيّه ﷺ، وطعنوا فيها بعدالة الصحابة وحملة هذا العلم من العدول.

مثاله: الحديث الذي يرويه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل: «من تقرَّب إليّ شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرَّب مني ذراعاً تقرَّبت منه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»[2].

فظاهر هذا الحديث يوهم التجسيم والتشبيه في حق الله تعالى، وقد بيَّن المعنى المراد منه ابن قتيبة فقال: «إنَّ هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد: من أتاني مسرعاً بالطاعة أتيته بالثَّواب أسرع من إتيانه، فكنَّى عن ذلك بالمشي وبالهرولة... وكذلك قوله تعالى: ﴿والَّذينَ سَعَوْا في آياتِنا مُعاجِزينَ أولَئِكَ أَصْحابُ الْجَحيمِ﴾ [الحج: ٥١] والسعي:

---

[1] فإن تعارض حديثان ولم نتمكن من الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المقبولة لجأنا إلى تاريخ ورود الحديثين فجعلنا المتقدم منهما منسوخًا بالمتأخر، وإلاّ رجحنا بالحفظ، فنأخذ حديث الأحفظ، ونترك حديث الآخر، وهو الذي نسميه «شاذًا» والله أعلم.

[2] أخرجه البخاري في التوحيد، باب ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهِ الْمَصيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨] (٧٤٠٥)، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله، (٢٦٧٥).

الإسراع في المشي، وليس يراد أنهم مشوا دائماً، وإنَّما يراد أنهم أسرعوا بنيّاتهم وأعمالهم، والله أعلم»[1].

المصنَّفات في هذا الفن: عني العلماء منذ عهد متقدم بالتَّصنيف في هذا الفن لأهميته التي أشرنا إليها، ولعل الإمام الشافعي هو أول من أفرده بالتَّصنيف، ومن المصنفات المشهورة في هذه النوع:

١ – تأويل مختلف الحديث: في الرَّد على أعداء أهل الحديث، والجمع بين الأخبار التي ادعوا عليها التناقض والاختلاف، والجواب عمّا أوردوه من الشُّبه على بعض الأخبار المتشابهة أو المشكلة، لابن قتيبة أبي مُحَمَّد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦ هـ).

٢ – مشكل الحديث وبيانه: لابن فورَك أبي بكر مُحَمَّد بن الحسن الأصبهاني (ت: ٤٠٦ هـ).

٣ – مشكل الآثار: لأبي جعفر الطحاوي أحمد بن سلامة (ت: ٣٢١هـ) وكتابه أوسع كتب هذا الفن.

ثم إن الكثير من مسائل هذا الفن قد تناولتها كتب شروح الحديث، وممن له عناية بذلك من أصحاب الشروح:

١ – الإمام الخطابي (ت: ٣٨٣هـ) في كتابيه: «أعلام الحديث» شرحه على صحيح البخاري، و«معالم السنن» شرحه على سنن أبي داود.

٢ – الإمام مُحَمَّد بن علي المازري (ت: ٥٦٣هـ) في كتابه «المعْلم بفوائد صحيح مسلم».

---

[1] تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (٢٠٢ – ٢٠٣).

٣ – الإمام القرطبي أحمد بن عمر (ت: ٦٥٦ هـ) في كتابه «المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص مسلم».

٤ – الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم «المنهاج على صحيح مسلم بن الحجّاج».

٥ – الإمام ابن حجر في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».

وغيرهم.

ناسخ الحديث ومنسوخه

النّاسخ: «كل حديث دلَّ على رفع حكم شرعي سابق».

والمنسوخ: «كل حديث رُفع حكمُه بدليل شرعي متأخِّرٍ عنه»[١].

وأمّا النَّسخ: «فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر»[٢].

كيف يُعرف النَّسخ؟: يعرف النَّسخ في الحديث بواحد من الطرق التالية:

١ – بتصريح النبي ﷺ بذلك:

مثاله: قول النبي ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القُبور فزوروها.

وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق الثلاثة، فكلوا ما بدا لكم وادّخروا.

وكنت نهيتكم عن النبيذ إلاَّ في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلّها، ولا تشربوا مسكراً»[٣].

٢ – بقول الصحابي:

---

[١] الخلاصة للطيبي: (٦٠ – ٦١).

[٢] تدريب الرواي: (١٧٠/٢).

[٣] أخرجه مسلم في الجنائز (باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربَّه في زيارة قبر أمه) (٩٧٧).

مثاله: قول سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النّار»[١].

٣ - بالتاريخ:

وذلك بأن يرد حديثان متعارضان لا يمكن الجمع بينهما، ويعرف أن أحدهما متقدم والآخر متأخر، فيكون المتقدم منسوخاً والمتأخر ناسخاً.

مثاله: حديث شدّاد بن أوس عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»[٢] منسوخ بحديث ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتجم وهو صائم[٣]، لأَن عبد الله بن عباس رضي الله عنه صحب النبي ﷺ محرماً في حجَّة الوداع سنة عشر، وأما حديث شداد فقد سمعه من النَّبي ﷺ قبل ذلك في سنة ثمان للهجرة، وبذلك يكون حديث شداد متقدماً وبالتالي فهو منسوخ[٤]، والله أعلم.

---

[١] أخرجه أبو داود في الطهارة (باب في ترك الوضوء مما مسَّت النار) (١٩٢)، والنسائي في الطهارة (باب ترك الوضوء مما غيَّرت النار) (١٨٥).

[٢] أخرجه أبو داود في الصوم (باب في الصائم يحتجم) (٢٣٦٨) وغيره.

[٣] أخرجه البخاري في الصوم(باب الحجامة والقيء للصائم) (١٩٣٨).

[٤] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي: (٣٥٣).

المؤلفات في ناسخ الحديث ومنسوخه: صنَّف في هذا الفن عدد من كبار الأئمة أصحاب الشأن في هذا العلم منهم:

١ – ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي الحافظ (ت: ٣٨٥هـ) وكتابه بعنوان: «ناسخ الحديث ومنسوخه».

٢ – الحازمي أبو بكر مُحَمَّد بن موسى بن عثمان الهمداني (ت: ٥٨٤هـ) وكتابه من أشهر الكتب وأجمعها وعنوانه: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» وهو الكتاب سهل التناول لكونه مرتباً على أبواب الفقه، وقد امتاز بمقدمته القَيمة.

المصَحَّف والمحَرَّف

تعريفه: عرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: «تغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخطّ في السياق، وهذا التغيير الحاصل إمّا أنْ يكون في النَّقط أو الشكل، فما كان التغيير به سببه النقط فهو: المصحَّف، وإن كان سببه الشَّكل فهو: المحرَّف»[٣].

قال الطّيبي: «هذا فنٌ جليل إنَّما ينهض بأعبائه الحذّاق من الحفّاظ»[٤].

---

[٣] شرح شرح النخبة: (٤٨٨ – ٤٩٠).

[٤] الخلاصة للطيبي: (٥٤)، وقد مشينا في التقسيم الآتي على طريقته.

أَقسامه وأمثلته: التصحيف والتحريف إما أَنْ يكون بالمعنى، أَو أن يكون بالحس:

الأول – التَّصحيف بالمعنى:

مثاله ما حكاه الدّارقطني عن أبي موسى مُحَمَّد بن المثنى العَنزي أنَّه قال: نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنزة صلَّى إلينا رسول الله ﷺ، يريد ما ثبت في الصحيح «أَنَّ رسول الله ﷺ صلَّى إلى عَنزة»[1] والعنزة: حربة صغيرة تنصب بين يديه، فتوهم أبو موسى أنَّه ﷺ صلَّى إلى قبيلتهم بني عنزة، وهذا تصحيف عجيب.

الثاني – التصحيف المحسوس: إمّا أَنْ يكون محسوساً بالبصر أو بالسمع:

– فالمحسوس بالبصر قد يكون في السَّند وقد يكون في المتن:

مثاله في الإسناد: حديث شعبة عن «العوام بن مُراجِم» صحَّفه ابن معين إلى «العوام بن مُزاحم» مغيراً موضع النقطة فتصحف الاسم.

ومثاله في المتن: حديث «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»[2] صحَّفه الصّولي فقال: «شيئاً من شوال» بدل «ستاً».

– وأما التصحيف المحسوس بالسَّمع فهو يقع في الإسناد أو في المتن أيضاً:

فمثاله في الإسناد: حديث يُروى عن «عاصم الأحول» صحَّفه بعضهم إلى «واصل الأحدب» قال الدارقطني: «هذا من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر لأَنَّه لا يشتبه في الكتابة».

---

[1] أخرج أصل الحديث البخاري في الصلاة (باب سترة الإمام سترة من خلفه) (٤٩٤)، ومسلم في الصلاة (باب سترة المصلي) (٢٥٢).

[2] مسلم في الصوم (باب استحباب صوم ستة أيام من شوال) (١١٦٤).

ومثاله في المتن: ما روته السيدة عائشة ﵂ عن النبي ﷺ أَنَّه قال في حديث الكهانة: «تلك الكلمة من الجن يخطفها الجني فيقرُّها في أذن وليِّه قرَّ الدجاجة»[1]. فصحَّفها بعض من روى الحديث فقال: «قرَّ الزجاجة» أبدل الدال زاياً.

حكم التصَّحيف: لا يجوز تعمُّد شيء من التصَّحيف وخاصة في المتون لأَنَّه يتوقف عليها فهم المراد وإقرار الأحكام ومعرفتها.

وإن وقع من الراوي التصَّحيف سهواً فإنَّ ذلك لا يُخلُّ بضبطه إلاَّ إن كثر وقوع ذلك منه.

وغالباً لا يقع التصَّحيف إلاَّ ممَّن أَخذ الحديث من المصنَّفات والصُّحف ولم يكن له شيخ يتلَقَّى عنه.

قال ابن كثير: «وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ من الصُّحُف، ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك».[2]

المؤلفات في هذا الفن : أَشهر ما وصلنا من مؤلفات هذا الفن:

١ – التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٨٢ هـ) شرح فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف، إلاَّ أَنَّه لم يقتصر فيه على تصحيفات المحدثين بل أضاف إليه ما يقع أيضاً عند أهل اللغة والأدب.

٢ – إصلاح خطأ المحدثين، للإمام حَمْد بن سليمان الخطابي (ت: ٣٨٣ هـ) .

---

[1] البخاري في الأدب (باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء..) (٦٢١٣) ومسلم في السَّلام (باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان) (٢٢٢٨) ومعنى قوله: «قَرّ الدَّجاجة» أن الجني يقذف الكلمة إلى وليّه الكاهن فتسمعها الشياطين كما تُؤْذِن الدَّجاجة بصوتها صواحباتها.

[2] الباعث الحثيث: (١٦٢).

وقل رب زدني علما
Damascus University

طرق الرواية وأنواع علوم الرواة

- طرق تحمُّل الحديث وأدائه .

- معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد

- معرفة الصحابة .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

طرق تحمل الحديث وأدائه

- **التَّحمُّل**: «تلقّي الحديث عن راويه أو الشيخ».

ويُشترط في المتَحمِّل أَنْ يكون مُمَيِّزاً، صحيح السَّماع، ويحصل التَّمييز بفَهم الخطاب وردّ الجواب على ما عليه أهل التحقيق من أئمة المحدِّثين، وعليه فلا يُشتَرط في المتلقّي أن يكون بالغاً، فيصحُّ سماع الصبيِّ المميِّز، ولا اعتبار للسنِّ، خلافاً لمن حدَّد سنَّ السَّماع بخمس سنوات استدلالاً بحديث محمودِ بنِ الرَّبيعِ ﷺ الذي يقول فيه: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وَجْهي، وَأَنا ابْنُ خَمْسِ سِنينَ مِنْ دَلْوٍ»[(١)]، لأنَّ هذا الحديث لا يدلُّ على أكثر من أَنَّه كان في هذه السِّن مميِّزاً، وعليه فلو كان مَنْ دون هذا السِّن مميِّزاً صحَّ سماعه، أمّا إن تجاوز هذا السِّن ولم يميِّز فلا يصحُّ سماعه.

- **الأداء**: «هو تحديث الرّاوي الشيخ ما كان قد تحمَّله».

ويشترط في المحدِّث المؤدّي لما تحمَّله أَنْ يكون عند أدائه قد بلغ أهليَّة الأداء حتى يُقبَل منه ويُحتجّ بحديثه، وهذه الأهليَّة تأتي تفصيلاتها في بحث (الجرح والتعديل)، ومجمل القول فيها أن يكون المؤدّي: «عدلاً، ضابطاً».

وقد حصر العلماء التحمل والأداء بثمانية طرق، هي:

١ - **السماع من لفظ الشيخ**:

وهذه الطريق أعلى طرق التحمُّل عند الجمهور، وتقسم إلى:

---

(١) أخرجه البخاري في العلم، باب متى يصح سماع الصغير؟ (٧٧).

أ – **إملاء:** ويقصد به أَنْ يتَّخذ المحدِّث موعداً محدَّداً يجتمع إليه فيه طلاب الحديث، فيقوم بينهم، ويملي عليهم الحديث وهم يكتُبون، وبعد أن يفرغ من إملائه يقابل ما أملاه لإصلاح ما يمكن أن يقع فيه من الخطأ.

وللإملاء آداب، منها: أَنْ يتحرَّى بإملائه الأحاديث (الواضحة المعاني، العالية الإسناد، القصيرة المتن) وأن يُتْبع روايته للحديث ببيان درجته، ويضبط غريبه، ويشرح مُشكِله، ويبيِّن ما يُستفاد منه.

ب – **التحديث من غير إملاء:** أي بسرد الحديث متتابعاً، وهذه الصّورة هي الأكثر شيوعاً.

وفي الحالين يمكن أن يكون تحديث الشيخ من حفظه أو من كتابه.

ويجوز لمن تحمَّل بالسَّماع أن يؤدّي بقوله: حدَّثنا، أو أخبرنا، أو أنبأَنا، أو أملى علينا، أو سمعت من فلان، أو قال لنا فلان ... أو ما شاء من الألفاظ التي تعبِّر عن تحقُّق السَّماع.

٢ – القراءة على الشيخ:

ويسمّيها بعض المحدِّثين: «العرض» إذ إن القارئ يعرض ما يقرؤه على الشيخ. والرِّواية بها صحيحة وجائزة عند جمهور العلماء، سواء أَكان الراوي يقرأ من حفظه أم من كتابه، أم سمع من غيره يقرأ على الشيخ، بشرط أن يكون الشيخ حافظاً لما يُقرأ عليه، أو يقابل على أَصله الصحيح، وسواء أَكان أصله بيده أم بيد ثقة آخر.

وإذا أَراد أَن يحدّث بما تحمَّله بالقراءة على الشيخ جاز أن يقول: قرأْتُ، أو: قُرئ على فلان وأَنا أسمع فأَقرَّ به، أو أخبرنا، أو: حدَّثنا قراءةً عليه.

٣ – الإجازة:

وهي الإذن بالرّواية لفظاً أو كتابة، وهي دون السَّماع أو القراءة في المرتبة.

والإجازة على أوجه، منها:

أ – **إجازة معيَّن لمعيَّن**: مثل أَن يقول لتلميذه: أجزتك برواية كتابي أو مَروياتي – ويحددها – أو يقول: أَجزت فلاناً برواية «كتاب الصحيح للبخاري». وهي جائزة عند الجماهير.

ب – **إجازة غير معيَّن لمعيَّن**: كأَنْ يقول الشيخ: «أَجزتُ فلاناً برواية مسموعاتي أو مَروياتي» دون أن يحدِّد له تلك المسموعات أو المرويّات.

وفي الرواية بها خلاف، والرّاجح جواز الرّواية بها إذا عرف تلك المرويّات أو تحدَّدت المسموعات.

ج – **الإجازة لغير معيَّن**: مثل أَنْ يقول: «أجزت للمسلمين» أو «أَجزت للموجودين». أو «أجزت لمن قال: لا إله إلا الله» وتسمَّى «الإجازة العامَّة» وقد اعتدّ بها طائفة من الحفّاظ أمثال الخطيب البغدادي وغيره.

د – **الإجازة للمجهول بالمجهول**: مثل أن يقول: «أجزت لمحمد بن خالد» وهناك عدد من الأشخاص بهذا الاسم دون أن يحدِّد واحداً منهم.

أو يقول: «أجزت لفلان أن يروي عني السُّنن» وهو يروي مجموعة من كتب السُّنن، ولم يحدِّد أيَّ كتاب يريد.

ومثله ما لو قال: «أجزت لمن يشاء فلان» فإن فيها جهالة وتعليقاً.

وهذا الوجه من الإجازة فاسد لا تصحُّ الرّواية به على الصحيح.

هـ – **إجازة ما لم يتحمَّله**: كأن يجيز بكتاب صحيح البخاري وهو ليس من مَروياته أصلاً، وذلك كأَن يقول: «أجزتك برواية صحيح البخاري إن رويته» فهذا الوجه من الإجازة لا يصح.

ز – **إجازة المُجاز**: مثل أَن يقول: «أجزت لك رواية ما أرويه بالإجازة» أو «أجزتك مُجازاتي». والصحيح صحَّة هذا الوجه من الإجازة، والله أعلم.

ومن صيغ الأداء بالإجازة أن يقول: «أجازني فلان» أو «أنبأني إجازةً» أو: «حدثنا إجازةً» أو: «أخبرنا إجازةً».

٤ – المناولة:

«إعطاء الشَّيخ الطالبَ شيئاً من مرويّاته بيده، وإخباره أَنَّه من مرويّاته».

وهي على نوعين:

أ – **المناولة المقرونة بالإجازة**: وحكمها ما تقدَّم عند الكلام عن إجازة المعيَّن بمعيَّن، وقد جعلها بعضهم بمنزلة السَّماع.

وصورتها: أن يناول الشيخُ الطالبَ كتابه ويقول له: هذا سماعي فاروِهِ عني، ثم يبقيه معه، إمّا تمليكاً وإمّا لينسخه.

ولها صورة أخرى، وهي: أن يأتي الطالبُ إلى الشيخ بكتاب فيه مرويّات الشيخ أو مسموعاته، فيتناوله الشيخ ويتأمَّله، ثم يعيده للطالب ويقول له: هو حديثي فاروِهِ عني، أو هو سماعي وقد أجزتُك برواياته عني.

وقد استحسن العلماء تسمية هذه الصورة من التحمُّل «عرض المناولة».

ب – **المناولة المجرَّدة عن الإجازة**: مثل أَن يناوله كتاباً ويقول له: «هذا سماعي» أو «هذا من مرويّاتي» أو «هذا من حديثي» وفي جواز الرواية بها خلاف. وصحَّح النَّوويُّ عدم جواز الرواية بها.

ومن صيَغ الأداء بها: أن يقول: «ناوَلَني فلان وأجازني» أو: «ناوَلَني مع الإجازة» أو: «حدَّثني فلان بالمناولة» أو «أنبأنا فلان بالمناولة والإجازة».

٥ – الكتابة أو المُكاتَبة:

«أَن يكتب الشيخ للطالب شيئاً من مسموعاته أو مرويّاته بخطِّه، أو بخطِّ ثقة يأمره بذلك، سواء أكان الطالب حاضراً أم غائباً».

وهي على نوعين أيضاً:

أ – كتابة مقرونة بالإجازة، فهي كالإجازة المقرونة بالمناولة من حيث صحَّة التَّحمُّل والرِّواية بها.

ب – كتابة مجرَّدة عن الإجازة: وقد صحَّح الرّواية بها كثيرون إذا عُرِف خطُّ الكاتب. وقد جعلها بعضهم أقوى من الإجازة، واختار ذلك السُّيوطي، وقد روى بها صاحبا الصَّحيح البخاري ومسلم في صحيحَيهما.

ومن صيغ الأداء بها قولهم: «حدثني فلان مُكاتبةً أو كتابةً» أو «كتب إليّ فلان قال».

٦ – الإعلام:

«إعلام الشيخ الطالبَ أَنَّ هذا الحديث أو الكتاب من سماعه أو من مرويّاته» أي: من غير أن يصرّح له بالإجازة، كأن يقول الشَّيخُ لبعض مَن حضر عنده: «أروي صحيح البخاري عن فلان، وصحيح مسلم عن فلان» أو يقول: «أروي حديث النّيَّة عن فلان».

وفي صحَّة الرواية بها خلاف، ولعل الصحيح عدم صحة الرواية بها.

وصيغة الأداء بها عند من يقول بها: «أعلَمَني فلان».

٧ – الوصيَّة:

«أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص معيَّن بكتاب، أو حديث، أو أحاديث رواها هذا الشيخ» وقد صحَّح الرِّواية بها بعض العلماء، والصَّحيح الذي عليه ابن الصَّلاح والنَّووي أنَّها لا تصح.

وصيغة الأداء بها عند من يجوّزها: «أَوصى إليَّ فلان».

٨ – الوِجادة:

«أن يقف على أحاديث أو كتاب من مرويّات شيخٍ، بخطِّه أو مكتوب بحضرته» قال ابن كثير: له أن يرويه على سبيل الحكاية، فيقول: «وجدت بخطِّ فلان: حدثنا فلان..» ووقع هذا في مسند الإمام أحمد: يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخطِّ أبي: حدثنا فلان» ثم قال: «والوِجادة ليست من باب الرّواية، وإنَّما هي حكاية عمّا وجده في الكتاب».

معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد

و (علم الجرح والتعديل)

أهلية الرِّواية (الأداء):

أجمع جماهير أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء والأصوليين على أنَّه يشترط فيمن يُحتجُّ بحديثه من الرّواة أَنْ يكون عدلاً ضابطاً:

أَولاً- **العدالة**: «ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة» أَي تحمله على امتثال الأوامر واجتناب النَّواهي، والتحلي بمحاسن الأَخلاق وجميل الصِّفات.

والعدل: «هو المسلم البالغ العاقل السّالم من أَسباب الفسق وخوارم المروءة».

وعليه فلا يقبل حديث من كان: صغيراً، أَو مجنوناً، أو كافراً، أَو فاسقاً، أو مرتكباً لما يُخلّ بالمروءة.

هذا وقد قسَّم العلماء ما يخلُّ بالمروءة إِلى قسمين:

الأول: الصَّغائر الدّالة على الخسَّة كسرقة الشيء الحقير، أَو التَّطفيف بالشيء اليسير.

الثاني: المباحات التي تسبب الازدراء من قبل الآخرين وتذهب بالهيبة كفرط المزاح الذي يتجاوز به حدَّ الاعتدال، أَو البول في الطريق.

وأما الفاسق الذي تردُّ روايته فهو: مرتكب الكبيرة، أو المصرّ على فعل صغيرة.

كما فصَّل العلماء – في هذا الموطن – القول في مسألة قبول **رواية المبتدع**: «**وهو من فُسِّق لاعتقاده ما يخالف عقيدة أهل السُّنة والجماعة**» فقسموا البدعة إِلى قسمين:

الأول: البدعة المكفِّرة، وصاحبها مردود الرّواية ولا كرامة.

الثاني: البدعة غير المكفرة، وصاحبها:

– إما أن يكون ممن يستحلُّ الكذب في نُصرة مذهبه فهذا ساقط العدالة ومردود الرواية.

– أَو أن يكون ممن لا يستحل الكذب ولكنَّه داعية إلى بدعته، فالجمهور أَيضاً على ردِّ روايته وعدم الأَخذ بها.

– أَو أَن يكون ممن لا يستحلّون الكذب وهو غير داعية إلى بدعته، فهذا تقبل روايته إذا استكمل باقي صفات العدالة والضبط.

هذا ما عليه الجمهور، وذهب البعض إلى قبول رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلُّ الكذب سواء كان داعية إلى بدعته أَم لا.

ثانياً– **الضبط**: «وهو إتقان ما يرويه الرّاوي بأَن يكون متيقظاً غير مغفَّل، حافظاً إنْ حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث منه، عالماً بما يُحيل المعاني إن حدَّث بالمعنى.

وقد ظهر من التعريف أن الضَّبط على قسمين:

١ – ضبط الصَّدر: ويراد به أَن يحفظ الرّاوي ما سمعه وحفظه في صدره من وقت التَّحمل إلى وقت الأَداء بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء.

٢ – ضبط الكتابة: بأن يصون كتابه الذي دوَّن فيه ما تَحمَّلَه من الحديث من وقت تحمله إلى وقت أَدائه بحيث يأمن عليه من التغيّير والتبديل والزيادة والنَّقص.

رواية من اختلط: ويدخلُ في الكلام على الضَّبط الحديثُ عن رواية من اختلط.

و**المختلط**: «هو من ساء حفظه لعارض من كبر، أو خرف، أو ذهاب بصره، أو احتراق كتبه التي كان يعتمد عليها في روايته.

– فهذا إن حدث قبل الاختلاط قُبلت روايته.

– وإن حدث بعده رُدَّت روايته ولم يُحتج بها.

– وإن لم يتميز ما رواه هل رواه قبل الاختلاط أو بعده توقف فيه.

ويُعرف ما رواه قبل الاختلاط باعتبار الرّاوين عنه، فمن عُلم أَنَّه لم يسمع منه إلاَّ قبل الاختلاط قبل.

وممن اختلط من المشهورين.

– عبد الله بن لهيعة: اختلط لذهاب كتبه.

– عبد الرزاق الصّنْعاني: اختلط بأخرة بعد أنَ عمي.

– أبو بكر بن مالك القطيعي راوي مسند أحمد: اختلط في كبره وخرف حتى كان لا يدري ما يقول أو يقرأ.

كيف تُعرف عدالة الرّاوي وضبطه؟

أ – أما **العدالة** فتُعرف بأحد شيئين:

١ – الشهرة والاستفاضة[١]: فمن اشتهرت عدالته بين أَهل العلم من أَهل الحديث وغيرهم كان عدلاً، ولا يحتاج إلى البحث عن عدالته أو إلى أقوال أَهل الجرح والتَّعديل فيه، ومن هؤلاء – أي الذين ثبتت عدالتهم بالشهرة والاستفاضة – الأَئمة الأَربعة – أصحاب المذاهب المتبوعة – وابن عيينة، والثَّوري، والزُّهري، والأَوزاعي، واللَّيث بن سعد، وشعبة بن الحجاج، وابن المبارك، ووكيع بن الجرّاح، والبخاري، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه. وأمثالهم ممن عطَّر الله ذِكرهم، ورفع شأنهم.

---

[١] علوم الحديث: (١٠٥).

٢ – بتعديل أئمة الجرح والتعديل: بأَن يَنصَّ إمام – من أهل هذا الشأن ممن يُقبل قوله في الجرح والتعديل – على عدالة راوٍ، هذا على الصحيح الذي اعتمده ابن الصلاح وغيره، وقيل: لا بد من تعديل اثنين على الأقل.

ويقبل تعديل العبد والمرأة إذا كانا عارفين بما يجب أَن يكون عليه العدل وما يحصل به الجرح، وذلك لأَنه يقبل خبرهما فيقبل قولهما في الجرح والتعديل.

ب – أما **الضبط**: فيعرف بمقارنة مروياته بمرويات الثِّقات المتقنين الضّابطين، فإِنْ وافقهم غالباً فهو ضابط ولا تضرّ مخالفته النادرة، فإِن كثُرت مخالفته وندرت موافقته اختلّ ضبطه ولم يحتجّ بحديثه[1].

قواعد في الجرح والتعديل

يقوم هذا العلم على مجموعة من القواعد من أَهمها:

القاعدة الأولى – الإجمال في التعديل والتفصيل في الجرح:

فيقبل التعديل من غير ذكر سبب لأَن موجباته كثيرة يصعب استقصاؤها، وأما الجرح فلا يُقبل إلاَّ مبيَّن السبب، وذلك لأَنَّ المجرِّحين يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، وبعضهم متعنِّت وبعضهم متساهل وبعضهم معتدل في ذلك. فلا بد من ذكر السبب حتى يعرف إِنْ كان الجرح بقادح أو بغير قادح، فقد جرح بعض النُّقّاد رواةً، فلما سئلوا عن السبب ذكروا ما لا يصلح أن يكون قادحاً، كما روي عن شعبة بن الحجاج أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه.

هذا وقد أورد ابن الصلاح على هذه القاعدة إشكالاً وهو: أَنَّ النّاس يعتمدون في جرح الرّواة، وردّ أَحاديثهم على الكتب التي صنَّفها أئمة الحديث في الجرح... وقلما

---

[1] الخلاصة: (٨٦).

يتعرضون فيها لبيان السبب، كقولهم: «فلان ضعيف» أو «ليس بشيء». فاشتراط بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك وسدّ باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وقد أجاب رحمه الله عن هذا الإشكال بقوله: «إن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أنْ توقَّفنا عن قبول حديثِ مَنْ قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أَنَّ ذلك أَوقع عندنا فيهم ريبةً قويةً يوجب مثلُها التَّوقف.

ثمَّ من انزاحت عنه الرّيبة منهم ببحث عن حاله أَوجب الثّقة بعدالته قبلنا حديثه ولم يُتوقَّف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهم ممن مسَّهم مثل هذا الجرح من غيرهم»[1].

وهذا الإشكال والجواب عليه مخلص حسن – كما قال ابن الصلاح – فاحرص عليه وافهمه.

القاعدة الثانية – تَعارض الجرح والتعديل:

إذا اجتمع في راوٍ جرح وتعديل – بحيث جرحه إمام أو أكثر من أهل الفنّ وعدَّله إمام أو أكثر – فالمعتمد أنَّ الجَرح مقدم على التَّعديل بغض النَّظر عن عدد المعدِّلين أو الجارحين، لأنَّ المعدِّل يُخبر عن ظاهر الحال، والجارح يُخبر عن باطنٍ خفيَ على المعدِّل فكان معه زيادة علم يؤخذ بها.

وإنما يُقدَّم الجرح على التعديل إذا كان مفسراً، ولم يكن الجارح معروفاً بتعنُّته، وبحيث ألاَّ ينفي المعدل السبب المجرّح الذي ذكرهُ الجارح.

وإلاَّ فيقدم التعديل على الجرح، فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل عن أحمد بن عبد الملك الحرّاني فوثقه، فقيل له: «إنَّ أهل حرّان يسيئون الثناء عليه» فقال الإمام: «أهل

---

[1] علوم الحديث: (١٠٨ – ١٠٩) وينظر الباعث الحثيث لابن كثير: (٩٧).

حرّان قلّ أن يرضوا عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له»[1] فأفصح الإمام أحمد بأَنَّ أهل حرّان كانوا متعنتين في الجرح، وأفصح عن سبب الجرح في أحمد بن عبد الملك، وبيَّن بأنَّه غير قادح، والله أعلم.

القاعدة الثالثة – شروط الجارح والمعدِّل:

لا يقبل الجرح إلاَّ ممن توفرت فيه العدالة واليقظة والمعرفة التّامة بأسباب الجرح والعدالة والضبط، من حسن تطبيقِ ذلك على الرّواة وسبرٍ لأحوال الرّواة والمرويات، وقد قرروا أنَّه لا يقبل الجرح ممن أَفرط في التجريح أَو أفرط في التعديل فعدَّل بمجرد ما يظهر من غير اختبار.

ومن شروط المعدِّل – زيادة على ما تقدم – التقوى والورع والبُعد عن التعصب والهوى.

ومن أشهر المتكلمين في هذا الفن ممن اتَّصفوا بالأوصاف المذكورة: الإمام مالك بن أنس، والإمام الأوزاعي، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح (ت : ١٩٦ هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت : ١٩٨ هـ)، وأحمد بن حنبل (ت : ٢٣٨ هـ)، والأئمة الستة أصحاب الكتب الستة، وغيرهم، وللإمام شمس الدين السخاوي رسالة بعنوان: «المتكلمون في الرجال».

المجهول والمستور:

ذكرنا أَنَّ التوثيق لا يكون إلا بالشهرة والاستفاضة، أو بنصٌّ من إمام معتمد، وأَمّا من لم يرد في حقِّه نصٌّ بجرح أو تعديل ولم يشتهر:

١ – فإِنْ كان يروي عنه واحد فقط فهو «المجهول العين» وذلك مثل:

---

[1] هدي الساري: (٥٥٧).

– جُبير بن شفاء: يروي عنه معاوية بن صالح فقط، ولم يُذكر فيه جرح أو تعديل.

– جرير بن عبد الله: يروي عنه أبو سلمة التَّبوذكي فقط، ولم يوثق أو يجرح.

٢ – فإن روى عنه اثنان فأكثر سمي: «مجهول الحال» ويسمى أيضاً «مستوراً» وذلك مثل:

عون بن صالح البارقيُّ: روى عنه عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجرّاح. ولم يوثق أو يُجرح.

– عِمران بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الكوفيّ: روى عنه جماعة منهم ابنه مُحَمَّد، وابن أخيه، وسهل بن عثمان. ولم يرد في حقه جرح ولا تعديل.

و«مجهول العين» لا تقبل روايته عند الجمهور.

وأما «المستور» فيَحتجُّ بروايته بعض العلماء، ويحسِّن حديثه الإمام الترمذي إذا اعتضد بمتابع أو شاهد. ويذكره ابن حبان في «الثقات» وهو منهج خاصٌ به.

التعديل على الإبهام:

المقصود بالتعديل على الإبهام قول الراوي في حديثه: «حدثني الثِّقة» دون أن يسميه، فالذي عليه جمهور العلماء أَنَّ هذا التعديل لا يكفي لقبول الرواية، وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده ويكون غيره قد اطلع على جرح فيه، فلا بدّ من تسميته حتى يُعرف.

أما إن كان قائل ذلك أحد الأئمة المجتهدين المتبوعين كالإمام مالك والإمام الشافعي كفى في حق متابعه في المذهب.

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه:

جعل العلماء لكل من الجرح والتعديل مراتب عبَّروا عن كل مرتبة بألفاظ تنبيء عن تفاوت الرّواة في اتصافهم بالعدالة أو الجرح، وسنذكر هذه المراتب وفق ما وردت عند المتأخرين، حيث جعلوا مراتب التعديل ست مراتب، وكذلك مراتب الجرح:

أ – **مراتب التعديل:**

١ – أرفعها الوصف بما دلَّ على المبالغة، أو عُبِّرَ عنه بأَفعل: كأوثق الناس، وأضبط الناس، إليه المنتهى في التَّثبت، لا أعرفُ له نظيراً في الدنيا.

٢– ثم ما يليه، كقولهم: فلان لا يسأَل عنه.

٣ – ما تأكَّد بصفة دالَّة على التوثيق: كثقة ثقة، ثبت ثبت، ثقة مأمون، ثبت حجّة.

٤ – ما انفرد بصيغة دالَّة على التوثيق: كثقة، ثبت، كأَنَّه مُصْحَف، حجَّة، إمام، ضابط، حافظ. والحجَّة أقوى من الثقة.

٥ – قولهم: ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، خيار الخلق.

٦ – ما أشعر بالقرب من التجريح، وهو أدنى المراتب كقولهم: ليس ببعيد من الصَّواب، شيخ، يُروى حديثه، يُعتبر به، شيخ وسط، روى عنه النّاس، صالح الحديث، يكتب حديثه، مقارب الحديث، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو إلاَّ بأس به.

ب – **مراتب التجريح:**

١ – ما يدل على المبالغة كقولهم: أكذب النّاس، إليه المنتهى في الكذب، وهو ركن الكذب، منبع الكذب، معدن الكذب.

٢ – ما هو دون ذلك كقولهم: دجّال، كذّاب، وضّاع، يضع، يكذب.

٣ – ما يليها، كقولهم: فلان يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، متروك، هالك، ذاهب الحديث، تركوه، لا يعتبر به.

٤ – ما يليها، كقولهم: فلان رُدّ حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، واهٍ بمرَّة، طرحوه، مطروح الحديث، لا يكتب حديثه، ليس بشيء، لا شيء.

٥ – مادونها، وهي: فلان لا يحتجُّ به، ضعَّفوه، مضطرب الحديث، له مناكير، ضعيف، منكر الحديث.

٦ – ما يليها – وهي أسهلها – كقولهم: فيه مقال، ضُعِّف، ليس بذلك، ليس بالقوي، فيه شيء، غيرُه أوثق منه، سيء الحفظ، فيه لين، تكلَّموا فيه، سكتوا عنه، فيه نظر، ليس بالحافظ، فيه جهالة.

رواية من عُرف بالتَّساهل في التَّحمل والأداء: لا تقبل رواية من عُرف بالتَّساهل في سماع الحديث أَو إسماعه، كمن ينام حالة السَّماع أو ينشغل أَو يحدّث من أَصلٍ غير مصحّح، أو عُرف بكثرة السَّهو في رواياته، هذا كلّه راجع إلى ضَعْفِ الضَّبط والإتقان[1].

رجوع الراوي عن مرويه أو نسيانه له: إذا روي ثقة حديثاً ثم رجع المروي عنه فنفاه:

– فإن جزم بأَنَّه لم يرو ذلك الحديث بأن قال: ما رويته، أو هو كذب عليّ. وجب ردّ ذلك الحديث الذي نفاه، ولا يقدح في باقي رواياته.

– وإذا روى ثقةٌ حديثاً ثمَّ نسيه لم يسقط العمل به عند جمهور المحدثين والفقهاء، لأَنَّ المروي عنه بصدد النّسيان، والرّاوي عنه ثقة جازم فلا ترد روايته بالاحتمال، ومن

---

[1] الخلاصة: (٩٢).

ثمّ روى بعض المحدثين أَحاديث عن تلاميذهم الذين سمعوا تلك الأحاديث منهم، ويقول أَحدهم في ذلك حدثني فلان عني أَنّي حدَّثته. وللخطيب البغدادي كتاب لطيف جمع فيه أَحاديث من حدث ونسي، واختصره السيوطي بكتاب سماه: «تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي» مطبوع.

ومن أمثلته:

١ – أخرج الشافعي قال: حدثنا ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كنت أعرفُ انقضاء صلاةِ رسول الله ﷺ بالتكبير».

قال عمرو بن دينار: ثمَّ ذكرته لأَبي معبدٍ، فقال: لم أُحدّثكهُ.

قال عمرو: قد حدَّثنيه، وكان من أصدق موالي ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الشافعي: كأَنَّه نسيَهُ بعد ما حدَّثهُ إياه[١].

٢ – أخرج الترمذي: حدثنا مُحَمَّد بن حميد: حدثنا جرير قال: حدثنيه علي بن مجاهد عني وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهري قال: «إِنَّما كُره المنديل بعْدَ الوضوء لأَنَّ الوضوء يوزن»[٢].

---

[١] ينظر الأُم للشافعي (٢/٢١٩) (١٥٦١) وأَصله في الصّحيحين، ويرنظر تذكرة المؤتسي للسيوطي (٤).

[٢] الترمذي في الطهارة، باب ما جاء في التمندل بعد الطهارة بعد الوضوء، (٥٤) وينظر تذكرة المؤتسي (٣٠).

أخرجه البخاري في العلم، باب متى يصحّ سماع الصغير، (٧٧).

المؤلفات في الجرح والتعديل:

صنَّف الأئمة في الكلام على الرّواة جرحاً وتعديلاً كثيراً من الكتب، ومن هذه المؤلفات ما أُفرد للثقات، أو الضعفاء، ومنها ما جمع بينهما، فمن تلك المصنَّفات:

١ – الضعفاء الكبير: للعُقيلي أبي جعفر مُحَمَّد بن عمرو بن موسى (ت: ٣٢٢ هـ)، ترجم فيه لكثير من الضعفاء والكذابين مع إيراد بعض مروياتهم.

١ – الكامل في الضعفاء: لابن عدي أبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت: ٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير ترجم فيه لكل من تكلم فيه، وقد رتب التراجم فيه على حروف المعجم. مطبوع.

٣ – الثّقات: لأبي حاتم بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤ هـ) إلاَّ أَنَّه ذكر فيه عدداً كثيراً من المجهولين، وعليه فإنَّ توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق.

٤ – الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي (ت: ٣٢٧ هـ) امتاز بمقدمةٍ هامةٍ في الجرح والتعديل، يحسن أَن تفرد بالطبع.

٥ – ميزان الاعتدال: للحافظ شمس الدين الذهبي، ذكر فيه كلَّ من تُكلم فيه وإن كان ثقة، وذكر في بعض التراجم حديثاً أو أكثر من غرائب صاحب الترجمة ومناكيره. وهو مرتب على حروف المعجم في أسماء الرواة، مفيد جداً وسهل التناول، وللحافظ العراقي عليه ذيل.

٦ – لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) ضمَّنه كتاب «ميزان الاعتدال» وذيل العراقي وزاد عليه زيادات واستدراكات هامة.

٧ – الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: لأبي الحسنات مُحَمَّد بن عبد الحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ) وهو في قواعد الجرح والتعديل.

معرفة الصحابة رضي الله عنهم

الصَّحابة رضوان الله عليهم هم الجيل الأول الذي تلقَّى الأحاديث الشريفة عن النَّبيِّ ﷺ، وقاموا بروايتها وإذاعتها بين الناس، ومن هنا تأتي أهمية معرفة الصَّحابة وأحوالهم، لتَمتين الثِّقة بصحَّة نقلهم للحديث.

و**الصَّحابي**: «هو مَن لقي النَّبيَّ ﷺ مؤمِناً به، ومات على الإسلام».

وعليه يدخل في الصحابة مَن طالت مجالسته أو قصرت.

وخرج بقولنا «مؤمناً به» مَن لقيه قبل أن يسلم ثم أسلم بعد ذلك ولم يجتمع به ﷺ بعد الإسلام، مثل التَّنوخي رسول هرقل.

ومن أهم فوائد معرفة الصحابة تمييز الحديث المرسَل من المنقطع والموصول، فإذا لم نعرف النّاقل للحديث أهو صحابي أو ليس بصحابي لا يمكن لنا ذلك.

طرق إثبات الصُّحبة: يُعرَف الصحابي بإحدى الطُّرق التالية[1]:

١- **التواتُر**: بأن تثبُت صحبته عن عدد كبير من الصَّحابة، كالخلفاء الراشدين الأربعة وبقية العشرة المبشَّرين، والسيدة عائشة الصِّدّيقة رضي الله عنها جميعاً.

٢- **الشُّهرة والاستِفاضة** : وهي قاصرة عن رتبة التواتُر، كضمّام بن ثَعْلَبة، وعُكّاشة بنِ محصَن رضي الله عنهما.

---

[1] ينظر كتاب الإصابة: ١/١٤-١٥.

٣- أن يُروى عن واحد من الصَّحابة أنَّ فلاناً له صحبة، مثل حَمَمَة الدَّوسي: شهِدَ له أَبو موسى الأَشعريُّ ﷺ فقال: «يا أَيُّها النّاسُ، إنّا واللهِ ما سَمِعْنا فيما سَمِعْنا مِن نَبيِّكُم ﷺ، وما بَلَغَ عِلْمَنا، إلّا أنَّ حَمَمَةَ شَهيدٌ»[١].

٤- أن يُرْوى عن أحد التابعين أن فلاناً له صحبة.

٥- أن يدَّعيَ لنفسه الصُّحبة، وذلك بشرطين:

أ - ثبوت عدالته.

ب - أن يكون في المدَّة المُمكِنة، وهي مئة سنة بعد وفاة النَّبيّ ﷺ، لقوله في آخر عمره لأصحابه: «أَرَأَيْتَكُم لَيلَتَكُم هذِهِ، فإنَّ رَأْسَ مِئةِ سَنَةٍ مِنها، لا يَبْقى مِمَّن هو عَلى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»[٢].

ولهذا التحديد النبوي المعجِز لم يُصدِّق الأئمَّةُ أحداً ادَّعى الصُّحبة بعد المدة المذكورة.

وقد كان أبو الطُّفَيل عامِرُ بنُ واثِلةَ ﷺ[٣] آخرَ الصحابة موتاً، توفي سنة عشر ومئة للهجرة.

وقد ادَّعى الصُّحبةَ جماعةٌ بعد هذا التاريخ فكذبوا، منهم رَتَنٌ الهندي، ادَّعى الصُّحبة بعد الستِّمئة.

---

[١] ينظر تدريب الراوي: ١٢٦/٢. والإصابة: ٣٥٤/١. والحديث أخرجه أحمد في مسنده (١٩٢٣٩).

[٢] رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر ، ورواه مسلم من حديث جابر ولفظه: سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بشهر: «ما مِنْ نَفْسٍ مَنْفوسَةٍ الْيَوْمَ، تَأْتي عَلَيْها مِائَةُ سَنَةٍ، وَهيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ» .

[٣] تدريب الراوي: ١٤٥/٢.

طبقات الصحابة:

قُسِم الصَّحابة إلى طبقات من حيثيات متعدِّدة ، منها سَبْقهم في الإسلام، وشهود المشاهد الفاضلة[1]، وأمّا من حيث الرواية فيُقسَم الصَّحابة إلى ثلاث طبقات:

الأولى- **طبقة كِبار الصَّحابة**، كالعشرة المبشَّرين بالجنة، ومَن في طبقتهم ممن تقدَّم إسلامهم.

الثانية – **طبقة أوساط الصَّحابة**.

الثالثة – **طبقة صغار الصَّحابة** الذين تأخَّر إسلامهم، أو كانوا صغاراً في عهد رسول الله ﷺ.

عدالة الصَّحابة: لقد اختصَّ الله الصَّحابة ﷺ بخصيصة ليست لسواهم من الخلق، وهي أنه لا يُسأَل عن عدالة أحد منهم، فهم جميعهم عُدول ثبتت عدالتهم بالقرآن والحديث:

أما القرآن: فقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكونوا شُهَداءَ عَلَى النّاسِ وَيَكونَ الرَّسولُ عَلَيْكُمْ شَهيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. وهذا ينطبق على الصَّحابة كلهم، لأنهم المخاطَبون مباشَرة بهذا النص. وغير ذلك كثير من الآيات في فضل الصَّحابة والشهادة بعدالتهم.

وأما الأحاديث: فكثرة غزيرة، منها:

ما تواتر عنه ﷺ من قوله: «خَيْرُ النّاسِ قَرْني، ثُمَّ الَّذينَ يَلونَهُمْ، ثُمَّ الَّذينَ يَلونَهُمْ»[2].

---

[1] كما صنع الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١٥٨-١٦٣، حيث قسمهم إلى اثنتي عشرة طبقة.

[2] أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، وانظر الإصابة: ٢١/١.

وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ المتَّفَق على صحَّته[1] أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تَسُبّوا أَصْحابي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، ولا نَصيفَه»[2].

فهذه نصوص تُثْبِتُ العدالة لكلِّ الصحابة، مَن تقدَّم إسلامه ومَن تأخَّر، ومَن طالت صحبته، ومَن ظفر بمجرد اللقاء بالنَّبيِّ ﷺ.

يقول ابن عبد البَرّ: «قد كُفينا البحث عن أحوالهم، لإجماع أهل الحقِّ من المسلمين وهم أهل السنَّة والجماعة على أنهم كلّهم عدول»[3].

بعض مناقب الصحابة:

١- قال ابن الصَّلاح: «أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصِّبيان أو الأحداث عليّ، ومن النِّساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال»[4].

٢- أفضل الصحابة: أبو بكر الصِّدّيق عبد الله بن عثمان «أبي قُحافة» التَّيمي، ثم عمر بن الخطّاب، ثم عثمان بن عفّان، ثم عليُّ بن أبي طالب، ثم بقية العشرة المبشَّرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل أُحُد، ثم أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية.

---

[1] البخاري في المناقب، (٣٤٩١) ومسلم في فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب تحريم سب الصحابة ﷺ (٤٧١٥).

[2] أخرجه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤٠). والنصيف هو النصف.

[3] الاستيعاب في أسماء الأصحاب: ٨/١.

[4] علوم الحديث: ٣٠٠.

٣- أكثر الصحابة روايةً عن النَّبيِّ ﷺ: أبو هُرَيرة عبد الرَّحمن بن صَخر الدَّوسي، وعبد الله بن عمر، وعائشة الصِّدّيقة، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو.

٤ – اشتهر بالعلم من الصحابة العَبادِلة: عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزُّبَير، وعبد الله بن عمرو. عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة، أو هذا فِعلهم.

٥- آخرهم موتاً على الإطلاق: أبو الطُّفَيل عامر بن واثِلة، توفّي سنة عشر ومئة[١]، توفّي بمكة المكرمة. وآخرهم وفاة بالمدينة محمود بن الرَّبيع (ت: ٩٩هـ). وبالبصرة أنس بن مالك (ت: ٩٣هـ). وبالكوفة عبد الله بن أبي أَوفى (ت: ٨٦هـ). وبالشام عبد الله بن بُسر (ت: ٩٦هـ) توفي بحمص. وبمصر عبد الله بن الحارث بن جَزء الزبيدي (ت: ٨٦هـ) رضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين[٢].

المصنَّفات في تراجم الصحابة:

أُلِّف في تراجم الصحبة عشرات الكتب، أشهرها وأجمعها:

١- **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البَرِّ النّمري (ت: ٤٦٣هـ)، جمع فيه ما تفرَّق في كتب الصحابة المدوَّنة من قبله، فلذلك سمّاه «الاستيعاب» وهو مرتَّب ترتيب حروف المعجم المغربي، وقد فاته ذكر جمعٍ من الصحابة.

---

[١] وقال ابن الصلاح مات سنة مئة من الهجرة. والتحقيق ما ذكرناه.

[٢] ينظر تدريب الراوي: ٢/١٤٦-١٤٩.

٢- **أُسْد الغابة في معرفة الصحابة**: للإمام علي بن مُحَمَّد الجَزَري عزِّ الدّين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ): جمع فيه بين أربعة كتب سبقته، فكان غاية ما انتهى إليه الجمع /٧٥٠٠/ صحابي، رتَّبه على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً، ووقعت له بعض الأوهام تسرَّبت إليه ممن سبقه، وصحَّح أوهاماً أخرى وقعت لهم.

٣- **الإصابة في تمييز الصحابة**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، استقصى في جمعه ما كتبه السابقون، وتتبَّع كتب الحديث وتواريخ الرواة والسيرة النبوية، فاستخرج منها أسماء صحابة فاتت غيره، وقد رتَّب الكتاب على أحرف الهجاء، وقسم كلَّ حرف أربعة أقسام، ميَّز فيه مَن ثبت لقاؤه بالنَّبيِّ ﷺ ممَّن لم يثبت، ونبَّه فيه على ما ذُكر في الكتب السابقة على سبيل الوهم والغلط.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

القسم الثاني

الدراسة النصية

من كتاب (اختصار علوم الحديث)

لابن كثير الدمشقي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النوع الموفّي أَربعين

معرفة التابعين

قالَ الخطيبُ البغداديّ: «التّابِعيُّ: مَنْ صَحِبَ الصَّحابيَّ».

وفي كَلامُ الحاكِمِ ما يَقْتَضي إِطْلاقَ التّابعي على مَنْ لَقيَ الصَّحابيَّ ورَوى عنْهُ وإِنْ لم يصْحَبْه[1].

«قلت»: لم يَكْتَفوا بِمجرَّد رُؤيتِه الصَّحابيَّ، كما اكتَفَوا في إِطْلاقِ اسمِ الصَّحابيّ على مَنْ رآهُ عليه الصلاة السلام. والفرقُ: عظَمَةُ وشرفُ رُؤيتِه عليه الصلاة والسلام[2].

وقد قسَّمَ الحاكمُ طبقات التّابعين إلى خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً. فذَكَرَ أنَّ:

أَعْلاهُم مَنْ روى عن العَشَرَةِ، وذَكَر مِنْهُم (سَعيدَ بنَ المسَيِّبِ)، و(قيسَ بنَ أبي حازِمٍ)، و(قيسَ بنَ عُبادٍ)، و(أَبا عُثْمانَ النَّهْديّ)، و(أبا وائِلٍ [شقيقَ بنَ سلَمة])، و(أَبا رَجاءٍ العُطارِديّ)، و(أَبا ساسان حُضَيْنَ بنَ المنْذِرِ)، وغيرَهم.

وعليه في هذا الكلام دَخَلٌ كَثيرٌ، فقد قيل: إنَّه لم يَرْوِ عن العشَرَة من التابعين سوى (قيسُ بنُ أبي حازمٍ) قاله ابنُ خِراشٍ. وقال أبو بكر بنُ أبي داود: لم يسمع مِن عبدِ الرحمن بنِ عوف ﷺ. والله أعلم.

---

[1] فُهِم ذلك من قول الحاكم عند تعداد طبقات التابعين: "آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل المدينة..." فقد عدهم من التابعين بمجرد لقاء صحابي ولم يشترط مصاحتبة. وقوله: "طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة، منهم إبراهيم بن سويد النخعي ...". ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم: (٤٢و٤٤).

[2] وذلك أن "الاجتماع به صلى الله عايه وسلم يؤثر من النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار" تدريب الراوي (١٥٢/٢).

وأما (سعيدُ بنُ المسيَّب) فلم يُدْرِكِ الصِّدّيق، قولاً واحداً، لأنَّه ولِدَ في خِلافةِ عُمرَ لسنتين مضتا أَو بقيتا، ولهذا اختُلِفَ في سماعِه من عُمَرَ ﷺ، قال الحاكم: أَدْرَكَ عمرَ فمَنْ بعدَه مِن العشَرَةِ، وقيل: إنَّه لم يَسْمَعْ من أحدٍ مِنَ العشَرَة سوى (سعد بن أبي وقاصٍ) ﷺ، وكان آخرَهم وفاةً. والله أعلم.

قال الحاكمُ: وبين هؤلاء التابعين الَّذينَ وُلِدوا في حياةِ النَّبيّ ﷺ مِنْ أبْناءِ الصَّحابَةِ[1]، كَـ(عَبْدِ اللهِ بنِ أبي طَلْحَةَ)، و(أبي أُمامةَ أسْعَدَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ)، و(أبي إدْرِيْسَ الْخَوْلاَنِيّ) وغيرِهِمْ

«قلت»: أمّا (عبدُ اللهِ بنُ أَبي طَلْحَةَ) فلمّا وِلِدَ ذَهبَ به أَخوهُ لأُمِّه أَنسُ بنُ مالكٍ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، فحنَّكَه وبرَّك علَيه[2]، وسمّاه (عبدَ الله)، ومثلُ هذا ينبغي أَنْ يُعدَّ مِنْ صِغارِ الصَّحابةِ، لِمُجرَّدِ الرُّؤْيا، ولقَدْ عَدّوا فيهم (محمَّدَ بنَ أَبي بكرٍ الصِّديقِ) رضي الله عنهما، وإنَّما وُلِدَ عندَ الشَّجرةِ وقْتَ الإحرامِ بحجَّة الوداع، فلَمْ يُدْرِكْ من حياتِه ﷺ إلا نَحواً مِنْ مِئَةِ يومٍ، ولم يَذْكروا أنَّه أُحْضِرَ عنْدَ النَّبيّ ﷺ ولا رَآهُ، فـ(عبدُ الله بنُ أَبي طلحةَ) أَوْلى أَنْ يُعدَّ في صِغارِ الصَّحابَةِ مِنْ (محمدِ بنِ أَبي بكرٍ). والله أعلم.

وقد ذكر الحاكم[3] (النُّعْمانَ) و(سويداً) ابْنَيْ مُقَرِّنٍ مِنَ التّابعينَ، وهما صحابيان.

وأَمّا (المخَضرَمونَ) فهم: الذين أَسْلَموا في حياةِ رَسولِ اللهِ ﷺ ولم يَرَوْهُ.

---

[1] ذَكَرَهم بعدَ المخضْرَمين، ونَصُّ كلامِهِ: "وَمِنَ التّابِعينَ بَعْدَ الْمُخَضْرَمينَ طَبَقَةٌ وُلِدوا في زَمانِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَسْمَعوا مِنْهُ" معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٤٥) وفي النقل عن الحاكم هنا نظر، فإنه لم يذكر عبد الله بن أبي طلحة ولا أبا إدريس الخولاني في هذا السياق.

[2] ينظر البخاري في الزكاة، باب وَسْمِ الإمام إبل الصدقة، (١٥٠٢) ومسلم في الآداب، باب استحباب تحنيك المولود (٢١٤٤).

[3] في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١٥٢) النَّوْعِ السّادِسِ والثَّلاثينَ (مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ والْأَخَواتِ).

و«الخَضْرَمَةُ»: القَطْعُ، فكأنَّهم قُطِعوا عَنْ نُظرائهم مِنَ الصَّحابَةِ.

وقد عَدَّ منهم مُسلمٌ نَحواً مِنْ عِشْرينَ نَفْساً، منهم: (أَبو عَمرٍو الشَّيبانيُّ)، و(سويدُ بنُ غَفَلَة)، و(عمرو بنُ ميمونٍ)، و(أَبو عثمان النَّهديُّ)، و(أَبو الحَلالِ العَتَكيُّ)، و(عَبْدُ خَيْرٍ بنُ يَزيدَ الخَيْوانيُّ)، و(ربيعةُ بنُ زُرارةَ)[1].

قال ابن الصلاح: ومِمَّنْ لم يَذْكرْه مُسلمٌ: (أَبو مُسلِمٍ الخَوْلانيُّ عبدُ الله بنُ ثوَبٍ).

«قلت»: و(عبدُ اللهِ بنُ عُكيمٍ)، و(الأَحْنَفُ بنُ قَيْسٍ).

وقد اختلفوا في أَفْضَلِ التّابعينَ من هو؟ فـ

المشهور أنه (سعيد بن المسيَّب)، قاله أحمد بن حنبل وغيره.

وقال أهل البصرة: (الحسن).

وقال أهل الكوفة: (عَلْقَمَةُ)، و(الأسودُ).

وقال بعضهم: (أَوَيْسٌ القَرَنيُّ).

وقال أهل مكة: (عطاءُ بنُ أَبي رَباحٍ).

وسيدات النِّساءِ من التّابعين: (حَفْصَةُ بنتُ سيْرين) و(عَمْرَةُ بنتُ عبد الرحمن)، و(أُمُّ الدَّرداءِ الصغرى) ﷺ أجمعين.

ومن سادات التابعين (الفقهاء السبعة) بالحجاز، وهم: (سعيد بن المسيَّب)، و(القاسم بن مُحَمَّد)، و(خارجة بن زيد)، و(عروة بن الزبير)، و(سليمان بن يسار)، و(عُبَيْدُ الله بن عُتْبَةَ بن مسعود)، والسابع: (سالم بن عبد الله بن عمر)، وقيل (أبو سَلَمَة بنُ عبدِ الرحمن بن عَوْفٍ)، وقيل: (أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام).

---

[1] وقع الإمام ابن كثير في الوهم هنا، فإن ربيعة هذا هو أبو الحلال العتكي الذي تقدم ذكره . ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم (٤٤). والله أعلم.

وقد أَدْخلَ بعضُهم في التّابعين مَنْ ليسَ منهم، كما أَخرجَ آخرونَ منهم مِنْ هو مَعْدودٌ فيهم.

وكذلِك ذَكَروا في الصَّحابَةِ من ليس صَحابياً كما عَدّوا جماعةً مِنَ الصحابةِ فيمن ظنّوه تابعياً، وذلك بحسب مبلغهم من العلم. والله الموفق للصواب.

النوع الحادي والأربعون

معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر

وقد يَروي الكبيرُ القدْرِ أو السِّنِّ أو هما عمَّن دونه في كلٍّ منهما أو فيهما.

ومن أَجَلِّ ما يُذكَر في هذا الباب ما ذكره رسول الله ﷺ في خُطبتِه عن (تَميمٍ الدّاريّ) رضي الله عنه مِمّا أخبره به عن رؤيةِ الدَّجالِ في تلك الجزيرة التي في البحر. والحديثُ في الصَّحيحِ[1].

وكذلك في (صحيح البخاري) رواية معاويةَ بنِ أَبي سُفيانَ عن مالِكِ بنِ يُخامرٍ عن مُعاذٍ: «وهم بالشّام»، في حديث: «لا تَزالُ طائِفَةٌ مِنْ أُمَّتي ظاهِرِيْنَ عَلى الحَقِّ»[2].

---

[1] وهو الحديث المعروف بـ(حديث الجسّاسة) وقد أخرجه مسلم في كتاب الفتن، باب قصة الجسّاسة، (٢٩٤٢).

[2] عن عُمَيْرِ بْنِ هانِئٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعاوِيَةَ رضي الله عنه، يَقولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقولُ: «لاَ يَزالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلاَ مَنْ خالَفَهُمْ، حَتَّى يأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» قالَ عُمَيْرٌ: فَقالَ مالِكُ بْنُ يُخامِرَ: قالَ مُعاذٌ: وَهُمْ بِالشّأْمِ، فَقالَ مُعاوِيَةُ: هَذا مالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعاذًا يَقولُ: وَهُمْ بِالشّأْمِ. ينظر صحيح البخاري في كتاب المناقب (٣٦٤١).

قال ابن الصلاح: وقد روى العَبادِلَةُ[1] عن كَعْبِ الأَحْبارِ[2].

«قلت»: وقد حَكى عنه عمرُ، وعليٌّ[3] رضي الله عنهما، وجَماعةٌ مِنَ الصَّحابَةِ.

قد روى (الزُّهريُّ) و(يحيى بنُ سعيدٍ الأَنْصاري) عن (مالك)، وهما من شيوخه.

وكذا روى عن (عمرِو بنِ شُعيبٍ) جماعةٌ من الصحابة والتابعين، قيل: نيفٌ عشرون، ويقال: بضعٌ وسبعون. فالله أعلم.

ولو سرَدْنا جميعَ ما وقعَ من ذلك لطال الفصلُ جداً.

قال ابن الصلاح[4]: وفي التنبيه على ذلك من الفائدة معرفة الراوي من المروي عنه.

قال: وَقَدْ صَحَّ عَنْ عائِشَةَ رَضيَ اللهُ عَنْها أَنَّها قالَتْ: «أَمَرَنا رَسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم أَنْ نُنَزِّلَ النّاسَ مَنازِلَهُمْ»[5].

---

[1] العبادلة من الصحابة من سمي منه (عبد الله) وإذا أطلقوا أريد أربعة منهم ، هم:)ابن عمر وابن عباس وابن عمرو وابن الزبير) وأقلهم رواية عن كعب الأحبار (ابن الزبير) وإنكا رووا عنه أخبار الماضين أو ما في كتب المتقدمين من أمور المستقبل. ولم يررو عنه شيئاً من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ كما ادعى بعض المستشرقين المشغبين. وكذلك الأمر بالنسبة للصحابة الآخرين الذين رووا عن كعب.

[2] هو كعب بن ماتع بن ذي هجن الحميري، أبو إسحاق: تابعي. كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود في اليمن، وأسلم في زمن أبي بكر، وقدم المدينة في زمن عمر، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم كثيراً من أخبار الأمم الغابرة، وأخذ هو من الكتاب والسنة عن الصحابة. نزل حمص، وتوفي فيها، عن مئة وأربع سنين فيما قيل، وذلك سنة (٣٢هـ) ينظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٢٢٨).

[3] لم تصح راوايتهما عن كعب. والله أعلم.

[4] في معرفة أنواع علوم الحديث (٣٠٧)

[5] أورده مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٥) معلقاً، وأخرجه أبو داود في الأدب ، باب تنزيل الناس منازلهم، (٤٨٤٢) بلفظ: «أَنْزِلوا النّاسَ مَنازِلَهُمْ». وفي سنده انقطاع.

النوع الثاني والأربعون

معرفة المُدبَّج

وهو روايةُ الأَقرانِ سنّاً وسنداً، واكتفى الحاكمُ بالمقاربَةِ في السَّندِ، وإن تفاوتت الأَسنانُ[1]، فمتى روى كلٌّ منهما عن الآخر سمي (مُدبَّجاً)، كـ

أبي هريرة وعائشة[2]. والزهري وعمر بن عبد العزيز[3].

---

[1] إنما فهم ذلك من قول الحاكم في النوع الذي تكلم فيه عن رواية الأقران: "يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسامَةَ بْنِ الْهادِ، وَإِنْ كانَ أَسْنَدَ وأَقْدَمَ مِنْ إِبْراهيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْراهيمَ، فَإِنَّهُما في أَكْثَرِ الْأَسانيدِ قَرينانِ..." معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢٢٠) مع أنه قال في أول ذلك النوع: "إِنَّما الْقَرينانِ إِذا تَقارَبَ سِنُّهُما، وَإِسْنادُهُما" معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢١٥)

[2] فمما رواه أبو هريرة عن عائشة: قالَتْ: فَقَدْتُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْفِراشِ، فَجَعَلْتُ أَطْلُبُهُ بيَدي، فَوَقَعَتْ يَدي عَلَى باطِنِ قَدَمَيْهِ، وَهُما مَنْصوبَتانِ فَسَمِعْتُهُ يَقولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعوذُ بِرَحْمَتِكَ مِنْ سَخَطِكَ، وأَعوذُ بِمُعافاتِكَ مِنْ عُقوبَتِكَ، وأَعوذُ بِكَ مِنْكَ لا أُحْصي ثَناءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَما أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢١٦)

وقالت عائشة لأبي هريرة رضي الله عنهما: أَنْتَ حَدَّثْتَ عَنْ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ امْرأَةً عُذِّبَتْ في هِرَّةٍ، فَقالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقولُ ذَلِكَ. معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢١٦).

[3] قال الزُّهْرِيّ: أَخْبَرَني عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزيزِ بْنِ مَرْوانَ، أَنَّ إِبْراهيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قارِظٍ الزُّهْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَجَدَ أَبا هُرَيْرَةَ يَتَوَضّأُ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، فَقالَ أَبو هُرَيْرَةَ: إِنَّما أَتَوَضّأُ مِنْ أَثْوارِ أَقِطٍ أَكَلْتُها؛ لأَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ: «تَوَضَّئوا مِمّا مَسَّتِ النّارُ»

وَقَدْ رَوَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزيزِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سالِمٍ ، عَنْ أَبيهِ ، قالَ: دَعا رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ النّاسَ لِلْبَيْعَةِ، فَجاءَ أَبو سِنانِ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقالَ: يا رَسولَ اللَّهِ أُبايِعُكَ عَلَى ما في

ومالك والأوزاعي[1].

وأحمد بن حنبل وعلي بن المدِيْني.

فما لم يرو كلٌ عن الآخر لا يسمى (مُدَبَّجاً). والله أعلم.

النوع الثالث والأربعون

معرفة الإخوة والأخوات من الرواة[2]

وقد صنَّف في ذلك جماعة منهم (عليُّ بنُ المدِيْني)، و(أبو عبد الرحمن النَّسائيُّ).

فمن أمثلة **الأخوين**:

[من الصحابة]:

(عبدُ الله بنُ مسعودٍ) وأخوه (عُتبة).

و(عمرو بنُ العاص) وأخوه (هشام).

و(زيدُ بنُ ثابتٍ) وأخوه (يزيد).

نَفْسِكَ، قالَ: «وَما في نَفْسي؟» قالَ: أَضْرِبُ بِسَيْفي بَيْنَ يَدَيْكَ حَتَّى يُظْهِرَكَ اللهُ أَوْ أُقْتَلَ، قالَ: فَبايَعَهُ، وَبايَعَ النّاسُ عَلَى بَيْعَةِ أَبي سِنانٍ. معرفة علوم الحديث للحاكم (٢١٧)

[1] حدَّثَ الأَوْزاعيُّ ، عَنْ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبي نُعَيْمٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبي سَلَمَةَ قالَ: قالَ لي رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُدْنُ بُنَيَّ فَسَمِّ اللَّهَ وَكُلْ بيَمينِكَ، وَكُلْ مِمّا يَليكَ».

وَقَدْ رَوَى مالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الأَوْزاعيِّ ، عَنِ الزُّهْريِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عائِشَةَ أَنَّ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ في الأَمْرِ كُلِّهِ» معرفة علوم الحديث للحاكم (٢١٨).

[2] ومن فوائده: أن لا يُظنَّ من ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب. تدريب الراوي (١٧١/٢).

مثاله ما وقع من بعضهم أنه ظن أن (عَمْرَو بنَ ديْنارٍ) و(عَبْدَ اللهِ بنَ ديْنارٍ) أخوان، وليس كذلك، فالأول جُمَحيٌّ ولاءً، والثاني عَدَويٌّ عُمَريٌّ ولاءً أيضاً. وهما جميعاً يرويان عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ومن التابعين:

(عمرو بنُ شُرَحْبيلِ أَبو مَيْسَرة) وأخوه (أَرْقَم) كلاهما من أَصحابِ ابنِ مسْعودٍ.

ومن أَصحابِه أيضاً: (هُزَيلُ بنُ شُرَحْبيل) وأخوه (أَرْقم)[1].

ثلاثة إخوة:

(سهلٌ) و(عبّادٌ) و(عثمانُ) بنو حُنيف.

(عَمرو بن شُعَيْبٍ) وأخواه (عُمرُ)، و(شُعيبٌ).

و(عبدُ الرحمنِ [بن] زيد بن أسلم) وأخواه (أسامة)، و(عبد الله)[2].

أربعة أخوة:

(سُهيلُ بنُ أَبي صالحٍ) وإِخْوَتُه: (عبدُ الله) - الذي يُقالُ له: عبّاد - و(محمدٌ)، و(صالحٌ).

خمسة أخوة:

(سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَة) وإِخوته الأربعة (إبراهيم)، و(آدم)، و(عمران)، و(مُحَمَّد).

---

[1] هنا وهم وقع فيه ابن الصلاح وتابعه عليه ابن كثير، وتعقبهما العراقي فقال: "هذا الذي ذكره المصنف من كون أرقم بن شرحبيل اثنين، أحدهما أخو عمرو بن شرحبيل والآخر أخو هزيل بن شرحبيل، ليس بصحيح، وأرقم بن شرحبيل واحد؛ وإنما اختلف كلام التاريخيين والنسابين: هل الثلاثة إخوة، وهم: عمرو بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل وهزيل بن شرحبيل؟ أو أن أرقم وهزيلاً أخوان وليس عمرو أخاً لهما؟ فذهب أبو عمر بن عبد البر إلى الأول. قال: هم ثلاثة إخوة. والصحيح الذي عليه الجمهور أن أرقم وهزيلاً إخوان فقط، وهو الذي اقتصر عليه البخاري في (التاريخ الكبير) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) وحكاه عن أبيه وعن أبي زرعة، وكذلك اقتصر عليه ابن حبان في (الثقات) واقتصر عليه الحاكم في علوم الحديث. وكذلك المزي في (تهذيب الكمال) ينظر: التقييد والإيضاح (٣٣٧).

[2] هذا من زيادات ابن كثير على ابن الصلاح.

قال الحاكمُ: سَمِعْتُ الحافِظَ أبا علي الحسين بن علي – يعني النَّيْسابوريّ – يقول: كلهم حدَّثوا.

ستة إخوة:

وهم (مُحَمَّد بن سيْرين) وإخوته: (أنس)، و(مَعْبَد)، و(يحيى)، و(حَفْصَة)، و(كَريمة). كذا ذكرَهم النَّسائيُّ ويَحْيى بنُ مَعيْن أيضاً، ولم يذكر الحافظُ أبو علي النَّيْسابوريُّ فيهم (كَريمة) فعلى هذا يكونون من القسم الذي قبله، وكان (مَعْبد) أكبرَهم، و(حَفْصَةُ) أَصغرَهم، وقد روى محمَّد بنُ سيْرين عن أَخيه يَحيى عن أَخيه أَنَسٍ عن مَوْلاهُم أَنَسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسولَ اللهَ ﷺ قال: «لَبَّيْكَ حَقّاً حَقّاً، تَعَبُّداً وَرِقّاً»[1].

ومثال سبْعَةِ إخوة:

(النُّعْمانُ بْنُ مُقَرِّنٍ) وَإِخْوَتُهُ: (سِنانٌ)، وَ(سوَيْدٌ)، وَ(عَبْدُ الرَّحْمَنِ)، وَ(عَقيلٌ)، و(مَعْقِلٌ)، وَلَمْ يُسَمَّ السّابعُ، هاجَروا وَصَحِبوا النَّبيَّ صلى اللهُ عليه وَسَلَّمَ، وَيُقالُ: إِنَّهُمْ شَهِدوا الْخَنْدَقَ كُلُّهُمْ، قالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُ واحِدٍ: لَمْ يُشارِكْهُمْ أَحَدٌ في هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ.

«قلت»: وثمَّ سبعةُ إخوةٍ صحابة، شهدوا كلُّهم بَدْرًا، لكنَّهم لأُمٍّ، وهي عَفْراءُ بنتُ عُبَيْدٍ، تزوَّجت أَولاً بالحارثِ بنِ رفاعَةَ الأَنْصاريّ، فأَوْلَدَها: (مُعاذاً) و(مُعَوِّذاً)، ثمَّ تزوَّجتْ بعدَ طَلاقِها بالبُكَيْرِ بنِ عَبْدِ ياليل بنِ ناشبٍ، فأَوْلَدَها (إياساً) و(خالِداً) و(عاقِلاً) و(عامِراً)، ثمَّ عادَتْ إلى الحارِثِ، فأَوْلَدَها (عَوْناً).

---

[1] أخرجه من هذا الطريق الدارقطني في العلل (٣/١٢) وأعله، وأخرجه البزار (كشف الأستار: ٢/ ١٣)، والرامهرمزي في المحدّث الفاصل: (٦٢٤) ، الخطيب في الفصل للوصل (٩١٩/٢) وتاريخ بغداد (٢١٥/١٤)، وينظر التقييد والإيضاح (٢٩٦-٢٩٧).

فأَرْبَعَةٌ منهم أَشِقّاء، وهُم بنو البُكَيْر، وثلاثةٌ أَشقاءُ، وهم بَنو الحارِثِ، وسَبْعَتُهُم شَهِدوا بَدْراً معَ رَسولِ اللهِ ﷺ.

ومُعاذاً ومُعوّذاً ابْنا عَفْراء هُما اللَّذانِ أَثْبَتا أَبا جَهْلٍ عَمرَو بنَ هِشامٍ المخْزوميَّ، ثمَّ احَتَزَّ رأْسَهُ – وهوَ طَريحُ – عبدُ اللهِ بنُ مَسْعودٍ الهُذَلي رضي الله عنه.

النوع الرابع والأربعون

معرفة رواية الآباء عن الأبناء

وَقَدْ صَنَّفَ فيهِ الْخَطيبُ كِتابًا .

وَقَدْ ذَكَرَ اَلشَّيْخُ أَبو الفَرَجِ بْنُ الجَوْزيّ في بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ أَبا بَكْرٍ اَلصِّدّيقَ ﷺ رَوَى عَنِ ابْنَتِهِ (عائِشَةَ) وَرَوَتْ عَنْها أُمُّها أَمُّ رومانٍ أَيْضًا .

قالَ: ورَوَى العَبّاسُ عَنِ ابْنَيْهِ (عَبْدِ اللهِ) و(الْفَضْلِ).

قالَ: وَرَوَى سُلَيْمانُ بْنُ طَرْخانَ التَّيْميُّ عَنِ ابْنِهِ (الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمانَ).

وَرَوَى أَبو داوُدَ عَنِ ابْنِهِ (أَبي بَكْرٍ بْنِ أَبي داوُدَ).

قالَ اَلشَّيْخُ أَبو عَمْرٍو بْنُ اَلصَّلاحِ: وَرَوَى سُفْيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وائلِ بنِ داوُدَ عَنِ ابنه (بكر بن وائل) عن الزُّهْريّ عَنْ سَعْيدِ بنِ المسيَّبِ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَخِّروا الأَحْمالَ[1]، فَإِنَّ الأَيْديَ مُعَلَّقَةٌ، والرِّجْلَ موثَقَةٌ[2]»[3]، قال الخطيب: لا يُعْرَف إلا مِنْ هَذا الوَجْهِ.

---

[1] أَيْ: لا تضعوا الأحمال على الدواب حتى يحين موعد الرحيل.

[2] أَيْ: اجعلوا الحمل وسط ظهر الدابة، فإنه إن قدم عليها أضر بيديها، وإن أخر أضر برجليها.

[3] أخرجه أبو داود من هذا الطريق من رسلات الزهري، المراسيل، باب في الخيل والدواب (٢٧٣) وأخرجه من هذا الطريق مسنداً البيهقي في الإجارة، باب مايستحب من تأخير الأحمال (١١٤٤١).

قال: وروى أبو عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ عن ابنه أبي جعفر مُحَمَّد ستَّةَ حديثاً أو نحوها، وذلك أكثر ما وقع من رواية أب عن ابنه.

ثم روى الشيخ أبو عمرو عن أبي المظفر عبد الرخيم بن الحافظ أبي سعد عن أبيه عن ابنه إأبي المظفر بسنده عن أبي إمامة مرفوعاً: «أحضروا موائدكم البقل، فإنه مطردة للشيطان مع التسمية». سكت عليه الشيخ أبو عمرو، وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في (الموضوعات)، وأَخْلِقْ بهِ أَنْ يكونَ كذلك.

ثم قال ابن الصلاح: وأما الحديث الذي رويناه عن أبي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال في الحبة السوداء: «شفاء من كل داء»، فهو غلط، إنما رواه أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن عائشة.

قال: ولا نعرف أربعة من الصحابة على نسق سوى هؤلاء: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة، ﷺ. وكذا قال ابن الجوزي وغير واحد من الأئمة.

«قلت»: ويلتحق بهم تقريباً عبد الله بن الزبير: أمه أسماء بنت أبي بكر بن أبي قحافة، وهو أسن وأشهر في الصحابة من مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر. والله أعلم.

قال ابن الجوزي: وقد روى حمزة والعباس عن ابن أخيهما رسول الله ﷺ.

وروى مُصعب الزبيري عن ابن أخيه الزبير بن بكّار.

وإسحاق بن حنبل عن ابن أخيه أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل.

وروى مالك عن ابن أخته إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس.

النوع الخامس والأربعون
رِوايَةُ اَلأَبناءِ عَنْ اَلآباءِ

وَذَلِكَ كَثيرٌ جِدًّا .

وأَمّا رِوايَةُ اَلابْنِ عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ، فَكَثيرَةٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّها دونَ اَلأَوَّلِ، وَهَذا كَ:

عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبيهِ، وَهوَ شُعَيْبٌ، عَنْ جَدِّهِ، عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعاصِ، هَذا هوَ اَلصَّوابُ، لا ما عَداهُ، وَقَدْ تَكَلَّمْنا عَلَى ذَلِكَ في مَواضِعَ في كِتابِنا (اَلتَّكْميلِ)، وَفي (اَلأَحْكامِ الكَبيرِ والصَّغيرِ).

وَمِثْلُ: بَهْزِ بْنِ حَكيمِ بْنِ مُعاويَةَ بْنِ حَيْدَةَ القُشَيْرِيِّ عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعاويَةَ.

وَمِثْلُ: طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَهوَ عَمْرو بْنُ كَعْبٍ وَقيلَ كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو.

واسْتِقْصاءُ ذَلِكَ يَطولُ .

وَقَدْ صَنَّفَ فيهِ الحافِظُ أَبو نَصْرٍ الْوائِليُّ كِتابًا حافِلاً، وَزادَ عليه بَعْضُ الْمُتأَخِّرينَ أَشْياءَ مُهِمَّةً نَفيسَةً .

وقد يَقعُ في بعض الأَسانيد : فلانٌ عن أَبيه عن أَبيه عن أَبيه...، وأَكثرُ من ذلك، ولكنَّه قليلٌ، وقَلَّ ما يَصِحُّ منه. والله أعلم.

النوع السادس والأربعون
في مَعْرِفَةُ رِوايَةِ اَلسّابِقِ واللاحِقِ

وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ الْخَطيبُ كِتابًا، وَهَذا إِنَّما يَقَعُ عِنْدَ رِوايَةِ اَلأَكابِرِ عَنْ اَلأَصاغِرِ ثُمَّ يَرْوي عَنْ الْمَرْويِّ عَنْهُ مُتأَخِّرٌ .

كَما رَوَى اَلزُّهْريُّ عَنْ تِلْميذِهِ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَقَدْ تُوُفِّيَ اَلزُّهْريُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرينَ وَمِئَةٍ، وَمِمَّنْ رَوَى عَنْ مالِكٍ زَكَريّا بْنُ دوَيْدٍ الْكِنْديُّ، وَكانَتْ وَفاتُهُ بَعْدَ وَفاةِ اَلزُّهْريِّ بِمِئَةٍ وَسَبْعٍ وَثَلاثينَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ قالَهُ اِبْنُ اَلصَّلاحِ .

وَهَكَذا رَوَى الْبُخاريُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحاقَ اَلسَّرّاجِ، وَرَوَى عَنْ اَلسَّرّاجِ أَبو الحسينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَفّافُ اَلنَّيْسابوريُّ، وَبَيْنَ وَفاتَيْهِما مِئَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلاثونَ سَنَةً، فَإِنَّ الْبُخاريَّ تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسينَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوُفِّيَ الْخَفّافُ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَتِسْعينَ وَثَلاثِمِئَةٍ كَذا قالَ اِبْنُ اَلصَّلاحِ .

(قُلْتُ) وَقَدْ أَكْثَرَ مِنْ اَلتَّعَرُّضِ لِذَلِكَ شَيْخُنا الحافِظُ الْكَبيرُ أَبو الحَجّاجِ الْمِزّيُّ في كِتابِهِ (اَلتَّهْذيبِ) وَهوَ مِمّا يَتَحَلَّى بِهِ كَثيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثينَ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُهِمّاتِ فيهِ .

النوع السابع والأربعون
مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلا راوٍ واحِدٌ مِنْ صَحابِيٍّ وَتابِعِيٍّ وَغَيْرِهِمْ

وَلِمُسْلِمِ بْنِ الحَجّاجِ تَصْنيفٌ في ذَلِكَ .

تَفَرَّدَ عامِرٌ اَلشَّعْبيُّ عَنْ جَماعَةٍ مِنْ اَلصَّحابَةِ، مِنْهُمْ: عامِرُ بْنُ شَهْرٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ مُضَرِّسٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوانَ اَلأَنْصاريُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَيْفيٍّ اَلأَنْصاريُّ – وَقَدْ قيلَ إِنَّهُما واحِدٌ، والصَّحيحُ أَنَّهُما اِثْنانِ – وَوَهْبُ بْنُ خَنْبَشٍ، وَيُقالُ هَرِمُ بْنُ خَنْبَشٍ. واَللَّهُ أَعْلَمُ .

وَتَفَرَّدَ سَعيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ بِالرِّوايَةِ عَنْ أَبيهِ.

وَكَذَلِكَ حَكيمُ بْنُ مُعاويَةَ بْنِ حَيْدَةَ عَنْ أَبيهِ.

وَكَذَلِكَ شُتَيْرُ بْنُ شَكَلِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبيهِ .

وعبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي ليْلى عَنْ أَبيهِ .

وَكَذَلِكَ قَيْسُ بْنُ أَبي حازِمٍ، تَفَرَّدَ بِالرِّوايَةِ عَنْ أَبيهِ، وَعَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعيدٍ الْمُزَنِيّ، وصُنابِحِ بْنِ اَلأَعْسَرِ، وَمِرْداسِ بْنِ مالِكٍ الأَسْلَميّ، وَكُلُّ هَؤُلاءِ صَحابَةٌ.

قالَ اِبْنُ اَلصَّلاحِ: وَقَدْ اِدَّعَى الحاكِمُ في (اَلإِكْليلِ) أَنَّ الْبُخاريَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يُخَرِّجا في صَحيحَيْهِما شَيْئًا مِنْ هَذا الْقَبيلِ .

قالَ: وَقَدْ أُنْكِرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَنُقِضَ بِما رَواهُ الْبُخاريُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ سَعيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبيهِ – وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ – في وَفاةِ أَبي طالِبٍ.

وَرَوَى الْبُخاريُّ مِنْ طَريقِ قَيْسِ بْنِ أَبي حازِمٍ عَنْ مِرْداسٍ الأَسْلَميّ حَديثَ "يَذْهَبُ اَلصّالِحونَ اَلأَوَّلُ فالأَوَّلُ"

وَبِرِوايَةِ الحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بن تغلب – ولم يرو عنه غيره – حديث: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليَّ منه».

وروى مسلم حديث الأغر المزني: «إنه ليُغان على قلبي»، ولم يرو عنه غير أبي بُرْدَة.

وحديث رِفاعة بنِ عمرٍو، ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت.

وحديث أبي رِفاعة، ولم يرو عنه غير حُميد بن هلالِ العَدَوي.

وغير ذلك عندهما.

ثم قال ابن الصلاح: وهذا مصيرٌ منهما إلى أنه ترتفع الجهالة عن الراوي برواية واحد عنه.

«قلت»: أما رواية العدل عن شيخٍ، فهل هي تعديلٌ أم لا؟ في ذلك خلاف مشهور:

ثالثها: إنْ اشتَرَط العدالة في شيوخه، كـ(مالك) ونحوه، فتعديل، وإلا فلا.

وإذا لم نقل: «إنه تعديل» فلا تضر جهالة الصحابي، لأنَّهم كلهم عدول، بخلاف غيرهم، فلا يصحُّ ما استدرك به الشيخ أبو عمرو رحمه الله، لأن جميع من تقدَّم ذِكْرُهم صحابة. والله أعلم.

أما التابعون: فقد تفرَّد – فيما نعلم – حماد بن سلمة عن أبي العُشراء الدارمي عن أبيه بحديث: «أما تكون الذكاة إلا في اللَّبة؟ فقال: أما لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك».

ويقال: إن الزهري تفرد عن نيف وعشرين تابعياً.

وكذلك تفرد عمرو بن دينار، وهشام بن عروة، وأبو إسحاق السبيعي، ويحيى ابن سعيد الأنصاري عن جماعة من التابعين.

وقال الحاكم: وقد تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة، لم يرو عنهم غيره.

النوع الثامن والأربعون

معرفة من له أسماء متعددة

فَيَظُنُّ بَعْضُ اَلنّاسِ أَنَّهُمْ أَشْخاصٌ مُتَعَدِّدَةٌ، أَوْ يُذْكَرُ بِبَعْضِها، أَوْ بِكُنْيَتِهِ، فَيَعْتَقِدُ مَنْ لا خِبْرَةَ لَهُ أَنَّهُ غَيْرُهُ .

وأَكْثَرُ ما يَقَعُ ذَلِكَ مِنَ الْمُدَلِّسينَ، يُغَرِّبونَ بِهِ عَلَى اَلنّاسِ، فَيَذْكُرونَ اَلرَّجُلَ بِاسْمٍ لَيْسَ هوَ مَشْهورًا بِهِ، أَوْ يُكَنّونَهُ، ليُبْهِموهُ عَلَى مَنْ لا يَعْرِفُها، وَذَلِكَ كَثيرٌ .

وَقَدْ صَنَّفَ الحافِظُ عَبْدُ الْغَنِيّ بْنُ سَعيدٍ الْمِصْريُّ في ذَلِكَ كِتابًا، وَصَنَّفَ اَلنّاسُ كُتُبَ الْكُنَى، وَفيها إِرْشادٌ إِلَى (إِظْهارِ تَدْليسِ الْمُدَلِّسينَ) .

وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

مُحَمَّدُ بْنُ اَلسّائِبِ الْكَلْبيُّ، وَهوَ ضَعيفٌ، لَكِنَّهُ عالِمٌ (بِالتَّفْسيرِ) وَبِالأَخْبارِ فَمِنْهُمْ مَنْ يُصَرّحُ بِاسْمِهِ هَذا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ حَمّادُ بْنُ اَلسّائِبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَنّيهِ بِأَبي اَلنَّضْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَنّيهِ بِأَبي سَعيدٍ، قالَ اِبْنُ اَلصَّلاحِ وَهوَ اَلَّذي يَرْوي عَنْهُ عَطيَّةُ الْعَوْفيُّ اَلتَّفْسيرَ، موهِمًا أَنَّهُ أَبو سَعيدٍ الْخُدْريُّ .

وَكَذَلِكَ سالِمٌ أَبو عَبْدِ اللهِ الْمَدَنيُّ الْمَعْروفُ بِسَبَلانَ، اَلَّذي يَرْوي عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ، يَنْسُبونَهُ في وَلائِهِ إِلَى جِهاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَهَذا كَثيرٌ جِدًّا، والتَّدْليسُ أَقْسامٌ كَثيرَةٌ، كَما تَقَدَّمَ واَللَّهُ أَعْلَمُ .

النوع التاسع والأربعون

مَعْرِفَةُ اَلأَسْماءِ الْمُفْرَدَةِ والْكُنَى اَلَّتي لا يَكونُ مِنْها في كُلِّ حَرْفٍ سِواهُ

وَقَدْ صَنَّفَ في ذَلِكَ الحافِظُ أَحْمَدُ بْنُ هارونَ الْبَرْديجيُّ وَغَيْرُهُ وَيوجَدُ ذَلِكَ كَثيرًا في كِتابِ (الْجَرْحِ والتَّعْديلِ) لابْنِ أَبي حاتِمٍ، وَغَيْرِهِ، وَفي كِتابِ (الإِكْمالِ) لأَبي نَصْرٍ بْنِ ماكولا كَثيرًا .

وَقَدْ ذَكَرَ اَلشَّيْخُ أَبو عَمْرٍو بْنُ اَلصَّلاحِ طائِفَةً مِنَ الأَسْماءِ الْمُفْرَدَةِ، مِنْهُمْ :

(أَجْمَدُ) بِالجيمِ (بْنُ عُجَيّانَ) عَلَى وَزْنِ (عُلَيّانَ) قالَ اِبْنُ اَلصَّلاحِ وَرأَيْتُهُ بِخَطِّ اِبْنِ الفُراتِ مُخَفَّفًا عَلَى وَزْنِ (سُفْيانَ)، ذَكَرَهُ اِبْنُ يونُسَ في اَلصَّحابَةِ.

(أَوْسَطُ بْنُ عَمْرٍو البَجَليُّ) تابِعيٌّ.

(تَدومُ بْنُ صُبَيْحٍ الْكُلاعيُّ) عَنْ تُبَيْعٍ الحِمْيَرِيِّ اِبْنِ اِمْرأَةِ كَعْبِ الأَحْبارِ.

(جُبيبُ بْنُ الحارِثِ) صَحابيٌّ.

(جيلانُ بْنُ فَرْوَةَ أَبو الْجَلَدِ الأَحْباريُّ) تابِعيٌّ

(الدُّجَيْنُ بْنُ ثابِتٍ أَبو الغُصْنِ)، يُقالُ إِنَّهُ جُحا . قالَ اِبْنُ اَلصَّلاحِ : والأَصَحُّ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

(زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ).

(سُعَيْرُ بْنُ الخِمْسِ).

(سَنْدَرٌ الْخَصيُّ)، مَوْلَى زِنْباعٍ الجُذاميِّ، لَهُ صُحْبَةٌ.

(شَكَلُ بْنُ حُمَيْدٍ) صَحابيٌّ.

(شَمْغونُ) بِالشّينِ والْغَيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ (بْنُ زَيْدٍ أَبو رَيْحانَةَ) صَحابيٌّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

(صُدَيُّ بْنُ عَجْلانَ أَبو أُمامَةَ) صَحابيٌّ.

(صُنابِحُ بْنُ الأَعْسَرِ).

(ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيْرِ بْنِ سُمَيْرٍ) كُلُّها بِالتَّصْغيرِ (أَبو اَلسَّليلِ القَيْسيُّ البَصْريُّ)، يَرْوي عَنْ مُعاذٍ .

(عَزْوانُ) بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ (اِبْنُ زَيْدٍ الرُّقاشيُّ)، أَحَدُ اَلزُّهّادِ، تابِعيٌّ.

(كَلَدَةُ بْنُ حَنْبَلٍ) صَحابيٌّ.

(لُبَي بن لَبا) صحابي.

(لمازة بن زبار).

(مُستمر بن الريان) رأى أَنَساً.

(نُبيشة الخير) صحابي.

(نوْف البِكالي) تابعي.

(وابِصَة بن مَعْبَد) صحابي.

(هُبَيب بن مُغْفِل).

(هَمْذان) بريد عمر بن الخطاب، بالدال المهملة، وقيل بالمعجمة.

وقال ابن الجوزي في بعض مصنفاته: «مسألة» هل تعرفون رجلاً من المحدثين لا يوجد مثل أسماء آبائه؟ فالجواب: أنه «مُسَدَّد بن مُسرْهد بن مُسربل بن مُغربل بن مُطربل بن أَرَنْدَل بن عَرَنْدَل بن ماسَك الأسدي».

قال ابن الصلاح: وأما الكنى المفردة فمنها:

(أبو العُبَيْدَين)، واسمه (معاوية بن سَبْرة) من أصحاب ابن مسعود.

(أبو العُشَراء الدارمي) تقدَّم.

(ابو المِدلَّة) من شيوخ الأعمش وغيره، لا يُعرَف اسمه، وزعَم أبو نُعيم الأصبهاني أنَّ اسمَه (عبيد الله بن عبد الله المدني).

(أبو مُراية العِجْلي): (عبد الله بن عمرو) تابعي.

(أبو مُعَيْد): (حفص بن غَيْلان) الدمشقي عن مكحول.

«قلت»: وقد روى عنه نحو من عشرة، ومع هذا قال ابن حزم: «هو مجهول» لأنه لم يطلع على معرفته ومن روى عنه، فحكم عليه بالجهالة قبل العلم به، كما جَهِل الترمذيَّ صاحب الجامع، فقال: ومن مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة؟!

ومن الكنى المفردة (أبو السنابل عُبيد ربه بن بَعْكَك): رجل من بني عبد الدار صحابي، اسمه واسم أبيه وكنيته من الأفراد.

قال ابن الصلاح: وأما الأفراد من الألقاب فمثل:

(سفينة) الصحابي، اسمه (مِهْران)، وقيل غير ذلك.

(مَنْدَل بن علي العنزي): اسمه (عمرو).

(سَحْنونُ بنُ سعيدٍ) صاحِبُ المدوَّنَة، اسمُه (عبدُ السَّلامِ).

(مُطَيَّن).

(مُشْكُدانة الجُعفي).

في جَماعَةٍ آخرين، سنَذكرُهم في نوْعِ الأَلْقابِ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى. والله أعلم.

النوع الموفّي خمسين

مَعْرِفَةُ اَلأَسماءِ والكُنى

وَقَدْ صَنَّفَ في ذَلِكَ جَماعَةٌ مِنَ اَلْحُفّاظِ، مِنْهُمْ عَليُّ بْنُ اَلْمَديْنِيُّ، وَمُسْلِمٌ، والنَّسائيُّ، والدّولابيُّ، وابْنُ مَنْدَهْ، والْحاكِمُ أَبو أَحْمَدَ اَلْحافِظُ، وَكِتابُهُ في ذَلِكَ مُفيدٌ جِدًّا كَثيرُ اَلنَّفْعِ .

وَطَريقَتُهُمْ أَنْ يَذْكُروا اَلْكُنْيَةَ وَيُنَبِّهوا عَلَى اسم صاحِبِها، وَمِنْهُمْ مَنْ لا يُعْرَفُ اِسْمُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْتَلَفُ فيهِ .

وَقَدْ قَسَّمَهُمْ اَلشَّيْخُ أَبو عَمْرٍو بْنُ اَلصَّلاحِ إِلَى أَقْسامٍ عِدَّةٍ:

(أَحَدُها) مَنْ لَيْسَ لَهُ اِسْمٌ سِوَى اَلْكُنْيَةِ، كَأَبي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اَلرَّحْمَنِ بْنِ اَلْحارِثِ بْنِ هِشامٍ اَلْمَخْزوميّ اَلْمَدَنِيّ، أَحَدِ اَلْفُقَهاءِ اَلسَّبْعَةِ، وَيُكَنَّى بِأَبي عَبْدِ اَلرَّحْمَنِ أَيْضًا

وَهَكَذا أَبو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ اَلْمَدَنِيُّ، يُكَنَّى بِأَبي مُحَمَّدٍ أَيْضًا.

قالَ اَلْخَطيبُ اَلْبَغْداديُّ وَلا نَظيرَ لَهُما في ذَلِكَ، وَقيلَ لا كُنْيَةَ لابْنِ حَزْمٍ هَذا .

وممن ليس له اسم سوى كنيته فقط:

أبو بلال الأشعري شريك وغيره، وكذلك كان يقول: اسمي كنيتي.

وأبو حصين ابن يحيى بن سليمان الرازي، شيخ أبي حاتم وغيره.

القسم الثاني: من لا يعرف بغير كنيته، ولم يوقفْ على اسمه، منهم:

(أبو أناس) بالنون الصحابي.

(أبو مويهبة) صحابي.

(أبو شيبة) الخدري المدني، قتل في حصار القسطنطينية، ودفن هناك رحمه الله.

(أبو الأبيض) عن أنس.

(أبو بكر بن نافع) شيخ مالك.

(أبو النَّجيب) بالنون مفتوحة، ومنهم من يقول بالتاء المثناة من فوقٍ مضمومة، وهو مَوْلى عبد الله بن عمرو.

(أبو حرب بن أبي الأسود).

(أبو حَريزٍ الموقفي) شيخ ابن وهب. والموقف محلة بمصر.

الثالث: من له كنيتان، إحداهما لقبٌ، مثاله:

(علي بن أبي طالب)، كنيته (أبو الحسن)، ويقال له (أبو تراب) لقباً.

(أبو الزناد) (عبد الله بن ذكوان)، يكنى بـ(أبي عبد الرحمن)، (أبو الزناد) لقب، حتى قيل: إنه كان يغضب من ذلك.

و(أبو الرجال) (مُحَمَّد بن عبد الرحمن)، يكنى بـ(أبي عبد الرحمن) و (أبو الرجال) لقب له، لأنه كان له عشرة أولاد رجال.

(أبو ثُميلة) (يحيى بن واضح)، كنيته (أبو مُحَمَّد).

(أبو الآذان) الحافظ (عمر بن إبراهيم). يكنى بـ(أبي بكر)، ولُقِّب بـ(أبي الآذان) لكبر أذنيه.

(أبو الشيخ) الأصبهاني الحافظ، هو (عبد الله بن مُحَمَّد) وكنيته (أبو مُحَمَّد)، و(أبو الشيخ) لقبٌ.

(أبو حازم) العبدري الحافظ، (عمر بن أحمد)، كنيته (أبو حفص)، و(أبو حازم) لقب. قاله الفلكي في (الألقاب).

الرابع: من له كنيتان، كـ

(ابن جريج) كان يكنى بـ(أبي خالد)، وبـ(أبي الوليد).

وكان (عبد الله العمري) يكنى بـ(أبي القاسم)، فتركها واكتنى بـ(أبي عبد الرحمن).

«قلت»: وكان (السُّهيلي) يكنى بـ(أبي القاسم) وبـ(أبي عبد الرحمن).

قال ابن الصلاح: «وكان لِشَيْخنا (منصور بن أبي المعالي النَّيْسابوريّ)، حفيد الفراوي ثلاث كنى: (أبو بكر)، و(أبو الفتح)، و(أبو القاسم)». والله أعلم.

الخامس: من له اسم معروف، ولكن اختلف في كنيته، فاجتمع له كنيتان وأكثر.

مثاله: (زيد بن حارثة) مولى رسول الله ﷺ، وقد اختلف في كنيته، فقيل: (أبو خارجة)، وقيل: (أبو زيد)، وقيل: (أبو عبد الله)، وقيل: (أبو مُحَمَّد).

وهذا كثيرٌ يطول استقصاؤه.

السادس: من عرفت كنيته واختلف في اسمه، كـ

(أبي هريرة) رضي الله عنه: اختلف في اسمه واسم أبيه على أزيد من عشرين قولاً، واختار ابن إسحاق أنه (عبد الرحمن بن صخر)، وصحَّح ذلك أبو أحمد الحاكم.

وهذا كثير في الصحابة فمَنْ بَعْدهم.

(أبو بكر عيّاش) اختلف في اسمه على أحدَ عشرَ قولاً، وصحَّح أبو زرعة وابن عبد البر أن اسمه (شعبة)، ويقال: إن اسمه كنيته، ورجَّحه ابنُ الصَّلاح، قال: «لأن روي عنه أنه كان يقول ذلك».

السابع: من اختلف في اسمه وفي كنيته، وهو قليل، كـ(سفينة)، قيل: اسمه (مهران)، وقيل: (عمير)، وقيل: (صالح)، وكنيته، قيل: (أبو عبد الرحمن)، وقيل: (أبو البختري).

الثامن: من اشتهر باسمه وكنيته، كالأئمة الأربعة:

(أبو عبد الله) مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل.

و(أبو حنيفة): النعمان ن ثابت.

وهذا كثير.

التاسع: من اشتهر بكنيته دون اسمه، وكان اسمه مُعيَّناً معروفاً كـ

(أبي إدريس الخولاني): عائذ الله بن عبد الله.

(أبو مسلم الخولاني): عبد الله بن ثوَب.

(أبو إسحاق السبيعي): عمر بن عبد الله.

(أبو الضحى): مسلم بن صبيح.

(أبو الأشعث الصنعاني): شراحيل بن آدة.

(أبو حازم): سلمة بن دينار.

وهذا كثيرٌ جداً.

النوع الحادي والخمسون

مَعْرِفَةُ مَنْ اُشْتُهِرَ بِالاسْمِ دونَ اَلْكُنْيَةِ

وَهَـذا كَثيرٌ جِـدًّا، وَقَـدْ ذَكَـرَ اَلشَّـيْخُ أَبـو عَمْـرٍو مِمَّـنْ يُكَـنَّى بِأَبِي مُحَمَّـدٍ جَماعَـةً مِـنْ اَلصَّحابَةِ، مِنْهُمْ: اَلأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَثابِتُ بْنُ قَيْسٍ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، والْحَسَنُ بْنُ عَليٍّ، وَحوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ اَلْعُزَّى، وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اَللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ

جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ صاحِبُ اَلأَذانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ اَلرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَعْبُ بْنُ مالِكٍ، وَمَعْقِلُ بْنُ سِنانٍ.

وَذَكَرَ مَنْ يُكَنَّى مِنْهُمْ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَبِأَبِي عَبْدِ اَلرَّحْمَنِ.

وَلَوْ تَقَصَّيْنا ذَلِكَ لَطالَ اَلْفَصْلُ جِدًّا وَكانَ يَنْبَغي أَنْ يَكونَ هَذا اَلنَّوْعُ قِسْمًا عاشِرًا مِنَ اَلأَقْسامِ اَلْمُتَقَدِّمَةِ في اَلنَّوْعِ قَبْلَهُ.

النوع الثاني والخمسون

مَعْرِفَةُ اَلأَلْقابِ

وَقَدْ صَنَّفَ في ذَلِكَ غَيْرُ واحِدٍ، مِنْهُمْ أَبو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اَلرَّحْمَنِ اَلشّيرازيُّ، وَكِتابُهُ في ذَلِكَ مُفيدٌ كَثيرُ اَلنَّفْعِ، ثُمَّ أَبو اَلْفَضْلِ اِبْنُ اَلْفَلَكيِّ اَلْحافِظُ .

وَفائِدَةُ اَلتَّنْبيهِ عَلَى ذَلِكَ أَنْ لا يُظَنَّ أَنَّ هَذا اَللَّقَبَ لِغَيْرِ صاحِبِ اَلاسْمِ .

وَإِذا كانَ اَللَّقَبُ مَكْروهًا إِلَى صاحِبِهِ فَإِنَّما يَذْكُرُهُ أَئِمَّةُ اَلْحَديثِ عَلَى سَبيلِ اَلتَّعْريفِ وَالتَّمْييزِ، لا عَلَى وَجْهِ اَلذَّمِّ واللَّمْزِ والتَّنابُزِ. واَللَّهُ اَلْموَفِّقُ لِلصَّوابِ .

قالَ اَلْحافِظُ عَبْدُ اَلْغَنيِّ بْنُ سَعيدٍ اَلْمِصْريُّ: رَجُلانِ جَليلانِ لَزِمَهُما لَقَبانِ قَبيحانِ مُعاويَةُ بْنُ عَبْدِ اَلْكَريمِ "اَلضّالُّ"، وَإِنَّما ضَلَّ في طَريقِ مَكَّةَ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ "اَلضَّعيفُ"، وَإِنَّما كانَ ضَعيفًا في جِسْمِهِ، لا في حَديثِهِ.

قالَ اِبْنُ اَلصَّلاحِ : وَثالِثٌ، وَهوَ "عارِمٌ" أَبو اَلنُّعْمانِ مُحَمَّدُ بْنُ اَلْفَضْلِ اَلسَّدوسيُّ، وَكانَ عَبْدًا صالِحًا بَعيدًا عَنْ اَلْعَرامَةِ، والْعارِمُ اَلشِّرّيرُ اَلْفاسِدُ.

(غُنْدَرٌ) لَقَبٌ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ اَلْبَصْريِّ اَلرّاوي عَنْ شُعْبَةَ.

وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ اَلرّازيِّ، رَوَى عَنْ أَبي حاتِمٍ اَلرّازيِّ.

وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ اَلْبَغْداديّ اَلْحافِظِ اَلْجَوّالِ شَيْخِ اَلْحافِظِ أَبي نُعَيْمٍ اَلأَصْبَهانِيّ وَغَيْرِهِ

ولمحمد بن جعفر بن دُران البغدادي، روى عن أبي خليفة الجمحي، ولغيرهم.

(غُنجار): لقب لعيسى بن موسى التميمي أبي أحمد البخاري، وذلك لحمرة وجنته، روى عن مالك والثوري وغيرهما.

و(غُنجار) آخَرٌ متأخر، وهو أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد البخاري الحافظ، صاحب تاريخ بُخارى، توفي سنة اثنتي عشرة وأربعمئة.

(صاعقة): لُقب به مُحَمَّد بن عبد الرحيم شيخ البخاري، لقوة حفظه وحسن مذاكرته.

(شباب): هو خليفةُ بن خياط المؤرخ.

(زُنيج): مُحَمَّد بن عمرو الرازي، شيخ مسلم.

(رسته): عبد الرحمن بن عمر.

(سُنيد): هو الحسين بن داود المفَسَّر.

(بندار): مُحَمَّد بن بشار شيخ الجماعة، لأنه كان بندار الحديث.

(قيصر): لقب أبي النضر هاشم بن القاسم شيخ الإمام أحمد ابن حنبل.

(الأخفش): لقب لجماعة، منهم: أحمد بن عمران البصري النحوي، روى عن زيد بن الحباب، وله غريب الموطأ.

قال ابن الصلاح: وفي النحويين أخافش ثلاثة مشهورون؛

أكبرهم: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، وهو الذي ذكره سيبويه في كتابه المشهور.

والثاني: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، راوي كتاب سيبويه عنه.

والثالث: أبو الحسن علي بن سليمان، تلميذ أبوي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب)، ومُحَمَّد بن يزيد (المبرد).

(مربع): لقب لمحمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي.

(جزرة): صالح بن مُحَمَّد الحافظ البغدادي.

(كيلجة): مُحَمَّد بن صالح البغدادي أيضاً.

(ماغمه): علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي الحافظ، ويقال: (علان ماغمه) فيجمع له بين لقبين.

(عبيدٌ العجل): لقَبُ أبي عبد الله الحسين بن مُحَمَّد بن حاتم البغدادي الحافظ أيضاً.

قال ابن الصلاح: وهؤلاء البغداديون الحفاظ كلهم من تلامذة يحيى بن مَعيْن وهو الذي لقَّبهم بذلك.

(سجادة): الحسن بن حماد، من أصحاب وكيع، والحسين بن أحمد، شيخ ابن عدي.

(عبدان): لقب جماعة، فمنهم: عبد الله بن عثمان، شيخ البخاري.

فهؤلاء ممن ذكره الشيخ أبو عمرو، واستقصاء ذلك يطول جداً.

والله أعلم.

النوع الثالث والخمسون

مَعْرِفَةُ اَلْمُؤْتَلِفِ والْمُخْتَلِفِ في اَلأَسْماءِ والأَنْسابِ وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ

وَمِنْهُ ما تَتَّفِقُ في اَلْخَطِّ صورَتُهُ، وَتَفْتَرِقُ في اَللَّفْظِ صيغَتُهُ.

قال ابن الصلاح: وهو فنٌ جليل، ومن لم يعرفه من المحدثين كثر عثارة، ولم يعدم مخجِّلاً. وقد صنف فيه كتب مفيدة، من أكملها الإكمال لابن ماكولا، على إعواز فيه.

«قلت»: قد استدرك عليه الحافظ عبد الغني بن نقطة كتاباً قريباً من (الإكمال) فيه فوائد كثيرة.

وللحافظ أبي عبد الله البخاري – من المشايخ المتأخرين – كتاب مفيد أيضاً في هذا الباب.

ومن أمثلة ذلك: (سلام، وسلّام)، (عُمارة، وعِمارة)، (حِزام، حَرام)، (عباس، عياش)، (غنام، عثام)، (بشار، يسار)، (بشر، بُسر)، (بشير، يُسير، نُسير)، (حارثة، جارية)، (جرير، حريز)، (حبان، حيان)، (رباح، رياح)، (سُريج، شُريح)، (عَباد، عُباد). ونحو ذلك.

وكما يقال: (العنسي، والعيشي، والعبسي)، (الحمال، والجمال)، (الخياط، والحناط، والخباط)، (البزار، والبزاز)، (الأبُلي، والأيلي)، (البصري والنصري)، (الثوري والتوَّزي)، (الجُريري، والجَريري، والحريري)، (السَّلمي، والسُّلمي)، (الهمداني، والهمذاني)، وما أشبه ذلك، وهو كثير.

وهذا إنما يضبط بالحفظ محرراً في مواضعه، والله تعالى المعين الميسر، وبه المستعان.

النوع الرابع والخمسون

مَعْرِفَةُ اَلْمُتَّفِقِ والْمُفْتَرِقِ مِنَ اَلأَسْماءِ والأَنْسابِ

وَقَدْ صَنَّفَ فيهِ الْخَطيبُ كِتابًا حافِلاً .

وَقَدْ ذَكَرَهُ اَلشَّيْخُ أَبو عَمْرٍو أَقْسامًا:

أَحَدُها: أَنْ يَتَّفِقَ اِثْنانِ أَوْ أَكْثَرُ في اَلاسْمِ واسْمِ اَلأَبِ

مِثالُهُ: (اَلْخَليلُ بْنُ أَحْمَدَ) سِتَّةٌ:

أَحَدُهُمْ: اَلنَّحْويُّ اَلْبَصْريُّ، وَهوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ اَلْعَروضِ، قالوا وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بَعْدَ اَلنَّبيِّ ﷺ بِأَحْمَدَ قَبْلَ أَبي اَلْخَليلِ بْنِ أَحْمَدَ، إِلّا أَبا اَلسَّفَرِ سَعيد بْنِ أَحْمَدَ، في قَوْلِ اِبْنِ مَعينٍ، وَقالَ غَيْرُهُ: سَعيدُ بْنُ يُحْمِدَ. فاَللَّهُ أَعْلَمُ .

اَلثّاني: أَبو بِشْرٍ اَلْمُزَنِيُّ، بَصْرِيٌّ أَيْضًا، رَوَى عَنْ اَلْمُسْتَنيرِ بْنِ أَخْضَرَ عَنْ مُعاوِيَةَ [بْنِ قُرَّةَ]، وَعَنْهُ عَبّاسٌ اَلْعَنْبَرِيُّ وَجَماعَةٌ

والثّالِثُ: أَصْبَهانِيٌّ، رَوَى عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبادَةَ وَغَيْرِهِ .

والرّابِعُ: أَبو سَعيدٍ السِّجْزِيُّ، اَلْقاضي اَلْفَقيهُ اَلْحَنَفيُّ اَلْمَشْهورُ بِخُراسانَ رَوَى عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَطَبَقَتِهِ.

اَلْخامِسُ: أَبو سَعيدٍ البُسْتِيُّ اَلْقاضي، حَدَّثَ عَنْ اَلَّذي قَبْلَهُ، وَرَوَى عَنْهُ اَلْبَيْهَقيُّ.

اَلسّادِسُ: أَبو سَعيدٍ الْبُسْتِيُّ أَيْضًا، شافِعِيٌّ، أَخَذَ عَنْ اَلشَّيْخِ أَبي حامِدٍ الإِسْفَراييِنيِّ، ودَخَلَ بِلادَ اَلأَنْدَلُسِ.

اَلْقِسْمُ اَلثّاني "أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدانَ" أَرْبَعَةٌ القَطيعيُّ، القطيعي، والبصري، والدينوري، والطرسوسي.

(مُحَمَّد بن يعقوب بن يوسف) اثنان من نيسابور: أبو العباس الأصم، وأبو عبد الله بن الأخرم.

الثالث: (أبو عمران الجوني) اثنان: عبد الملك بن حبيب، تابعي، وموسى بن سهل، يروي عن هشام بن عروة.

(أبو بكر بن عياش) ثلاثة: القارئ المشهور، والسلمي الباجدائي صاحب غريب الحديث، توفي سنة أربع ومائتين، وآخر حمصي مجهول.

الرابع : (صالح بن أبي صالح) أربعة.

الخامس: (مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري) اثنان: أحدهما المشهور صاحب الجزء، وهو شيخ البخاري، والآخر ضعيف، يكنى بأبي سلمة.

وهذا باب واسع كبير، كثير الشعب، يتحرر بالعمل والكشف عن الشيء في أوقاته.

النوع الخامس والخمسون

نَوْعٌ يَتَرَكَّبُ مِنْ اَلنَّوْعَيْنِ قَبْلَهُ

وَلِلْخَطيبِ اَلْبَغْداديِّ فيهِ كِتابُهُ اَلَّذي وَسَمَهُ بِـ(تَلْخيصِ اَلْمُتَشابِهِ في اَلرَّسْمِ).

مِثالُهُ: "موسَى بْنُ عَليٍّ" بِفَتْحِ اَلْعَيْنِ، جَماعَةٌ، (موسَى بْنُ عُلَيٍّ) بِضَمِّها، مِصْريٌّ يَرْوي عَنْ اَلتّابِعينَ .

ومنه (المِخرَّمي والمِحْرَمي).

ومنه (ثَور بن يزيد الحمصي)، و (ثور بن زيد الديلي الحجازي)

و(أبو عمر الشيباني) النحوي، إسحاق بن مرار، و(يحيى بن أبي عمرو السيَّباني).

(عمرو بن زَرارة النَّيْسابوريّ) شيخ مسلم، و(عمرو بن زَرارة) الحدثي يروي عنه أبو القاسم البغوي.

النوع السادس والخمسون

في صِنْفٍ آخَرَ مِمّا تَقَدَّمَ

وَمَضْمونُهُ في اَلْمُتَشابِهينَ في اَلاسْمِ واسْمِ اَلأَبِ أَوْ اَلنِّسْبَةِ، مَعَ اَلْمُفارَقَةِ في اَلْمُقارَنَةِ، هَذا مُتَقَدِّمٌ وَهَذا مُتَأَخِّرٌ .

مِثالُهُ: (يَزيدُ بْنُ اَلأَسْوَدِ) خُزاعيٌّ صَحابيٌّ، وَ(يَزيدُ بْنُ اَلأَسْوَدِ) اَلْجُرْشيُّ، أَدْرَكَ اَلْجاهِليَّةَ وَسَكَنَ اَلشّامِ، وَهوَ اَلَّذي اِسْتَسْقَى بِهِ مُعاويَةُ .

وَأَمّا (اَلأَسْوَدُ بْنُ يَزيدَ)، فَذاكَ تابِعيٌّ مِنْ أَصْحابِ اِبْنِ مَسْعودٍ .

(اَلْوَليدُ بْنُ مُسْلِمٍ) اَلدِّمَشْقيُّ، تِلْميذُ اَلأَوْزاعيِّ، وَشَيْخُ اَلإِمامِ أَحْمَدَ، وَهُمْ آخَرُ بَصْريٌّ تابِعيٌّ .

فَأَمّا (مُسْلِمُ بْنُ اَلْوَليدِ رَباحٌ) فَذاكَ مَدَنِيٌّ، يَرْوي عَنْهُ الدَّراوَرْديُّ وَغَيْرُهُ وَقَدْ وَهِمَ اَلْبُخاريُّ في تَسْميَتِهِ لَهُ في تاريخِهِ بِـ(الْوَليدِ بْنِ مُسْلِمٍ) واَللَّهُ أَعْلَمُ .

«قلت»: وقد اعتنى شيخُنا الحافظ المزي في تهذيبه ببيان ذلك، وميز المتقدم والمتأخر من هؤلاء بياناً حسناً، وقد زدت عليه أشياء حسنة في كتابي (التكميل). ولله الحمد.

النوع السابع والخمسون

مَعْرِفَةُ اَلْمَنْسوبينَ إِلَى غَيْرِ آبائِهِمْ

وَهُمْ أَقْسامٍ:

(أَحَدُها) اَلْمَنْسوبونَ إِلَى أُمَّهاتِهِمْ كَمُعاذٍ وَمُعَوِّذٍ، اِبْنَيْ (عَفْراءَ)، وَهُما اَللَّذانِ أَثْبَتا أَبا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأُمُّهُمْ هَذِهِ عَفْراءُ بِنْتُ عُبَيْدٍ، وَأَبوهُمْ اَلْحارِثُ بْنُ رِفاعَةَ اَلأَنْصاريُّ، وَلَهُمْ آخَرُ شَقيقٌ لَهُما (عَوْذٌ)، وَيُقالُ (عَوْنٌ) وَقيلَ (عَوْفٌ) فاَللَّهُ أَعْلَمُ .

بِلالُ اِبْنُ (حَمامَةَ) اَلْمُؤَذِّنُ، أَبوهُ رَباحٌ .

ابْنُ (أُمِّ مَكْتومٍ) اَلأَعْمَى اَلْمُؤَذِّنُ أَيْضًا، وَقَدْ كانَ يَؤُمُّ أَحْياناً عَنْ رَسولِ اَللَّهِ ﷺ في غَيْبَتِهِ، قيلَ اِسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زائِدَةَ، وَقيلَ عَمْرو اِبْنُ قَيْسٍ، وَقيلَ غَيْرُ ذَلِكَ .

عَبْدُ اللَّهِ اِبْنُ (اللُّتَبِيَّةِ) وَقيلَ (الأُتْبِيَّةِ) صَحابِيٌّ .

سُهَيْلُ اِبْنُ (بَيْضاءَ) وَأَخَواهُ مِنْها سَهْلٌ وَصَفْوانُ، واسْمُ بَيْضاءَ (دَعْدٌ) واسْمُ أَبيهِمْ وَهْبٌ .

شُرَحْبيلُ اِبْنُ (حَسَنَةَ) أَحَدُ أُمَراءِ اَلصَّحابَةِ عَلَى اَلشَّأْمِ، هيَ أُمُّهُ، وَأَبوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ اَلْمُطاعِ اَلْكِنْديُّ .

عبد الله بن (بحينا)، وهي أمه، وأبوه: مالك بن القشب الأسدي.

سعد ابن (حبته) هي أمه، وأبوه بُجير بن معاوية.

ومن التابعين فمن بعدهم:

مُحَمَّد بن (الحنفية)، واسمها (خولة)، وأبوه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

إسماعيل بن (عُلية) هي أمه، وأبوه إبراهيم، وهو أحد أئمة الحديث والفقه ومن كبار الصالحين.

«قلت»: فأما ابن عُلية الذي يعزو إليه كثيرٌ من الفقهاء، فهو إسماعيل بن إبراهيم هذا، وقد كان مُبتدعاً يقول بخلق القرآن.

ابن (هَراسة) هو ابن إسحاق ابن هَراسة، قال الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري: هي أمه، واسم أبيه (سَلمة).

ومن هؤلاء من قد ينسب إلى جدته، كيعلى ابن (مُنية)، قال الزبير بن بكار: هي أم أبيه (أمية).

وبشير ابن (الخَصاصية): اسم أبيه (معبد)، (والخصاصية) أم جدِّه الثالث.

قال الشيخ أبو عمرو: «ومن أحدث ذلك عهداً شيخنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي، يعرف بـ(ابن سُكينة)، وهي أم أبيه».

«قلت»: وكذلك شيخنا العلامة (أبو العباس ابن تيمية)، هي أم أحد أجداده الأَبْعدين، وهو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن مُحَمَّد بن تيمية الحرّاني.

ومنهم من ينسب إلى جده، كما قال النبي ﷺ يوم حنين وهو راكب على البغلة يركضها إلى نحو العدو، وهو ينوه باسمه يقول: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب» وهو: رسول الله مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب.

وكأبي عُبيدة بن الجراح، وهو: عامر بن عبد الله بن الجرّاح الفهري، أحد العشرة، وأول من لقب بأمير الأمراء بالشام، وكانت ولايته بعد خالد بن الوليد، رضي الله عنهما.

مُجمَّع ابن جارية، هو: مجمع بن يزيد بن جارية.

ابن جُريج، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج.

ابن أبي ذئب: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب.

أحمد بن حنبل: هو أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني أحد الأئمة.

أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، صاحب المصنف، وكذا أخواه: عثمان الحافظ، والقاسم.

أبو سعيد بن يونس صاحب (تاريخ مصر) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن الأعلى الصدفي.

وممن نسب إلى غير أبيه: المقداد بن الأسود، وهو المقداد بن عمرو بم ثعلبة الكندي البهراني، و(الأسود) هو: ابن عبد يغوث الزهري، وكان زوجَ أمه، وهو ربيبه، فتبناه، فنسب إليه.

الحسن بن دينار، هو: الحسن بن واصل، و (دينار) زوج أمه، وقال ابن أبي حاتم: الحسن بن دينار بن واصل.

النوع الثامن والخمسون
في اَلنَّسَبِ اَلَّتي عَلَى خِلافِ ظاهِرِها

وَذَلِكَ كَأَبي مَسْعودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو "اَلْبَدْريّ" زَعَمَ اَلْبُخاريُّ أَنَّهُ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَخالَفَهُ اَلْجُمْهورُ، قالوا إِنَّما سَكَنَ بَدْرًا فَنُسِبَ إِلَيْها .

سُلَيْمانُ بْنُ طَرْخانَ "التَّيْميُّ" لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَإِنَّما نَزَلَ فيهِمْ، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ كانَ مِنْ مَوالي بَني مُرَّةَ .

أَبو خالِدٍ "اَلدّالانيُّ" بَطْنٌ مِنْ هَمَدانَ، نَزَلَ فيهِمْ أَيْضًا، وَإِنَّما كانَ مِنْ مَوالي بَني أَسَدٍ .

إِبْراهيمُ بْنُ يَزيدَ "الْخوزيُّ" إِنَّما نَزَلَ شِعْبَ الْخوزِ بِمَكَّةَ .

عَبْدُ اَلْمَلِكِ بْنُ أَبي سُلَيْمانَ "العَرْزَميُّ" وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ فَزارَةَ، نَزَلَ في جُبّانَتِهِمْ بِالْكوفَةِ.

مُحَمَّدُ بْنُ سِنانٍ "العَوَقيُّ" ": بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ اَلْقَيْسِ، وَهوَ باهِليٌّ، لَكِنَّهُ نَزَلَ عِنْدَهُمْ بِالْبَصْرَةِ .

أَحْمَدُ بْنُ يوسُفَ اَلسُّلَميُّ" : شَيْخُ مُسْلِمٍ، هوَ أَزْديٌّ، وَلَكِنَّهُ نُسِبَ إِلَى قَبيلَةِ أُمِّهِ وَكَذَلِكَ حَفيدُهُ أَبو عَمْرٍو إِسْماعيلُ (أحمد) بْنُ نُجَيْدٍ "السُّلَميُّ" حَفيدُ هَذا أَبو عَبْدِ اَلرَّحْمَنِ "السُّلَميُّ" اَلصّوفيُّ .

ومن ذلك: مقسم (مولى ابن عباس): لزومه له، وإنما هو مولى لعبد الله بن الحارث بن نوفل.

وخالد (الحَذّاء): إنما قيل له ذلك لجلوسه عندهم.

ويزيد (الفقير): لأنه كان يأْلَمُ من فقار ظهره.

النوع التاسع والخمسون

في مَعْرِفَةِ اَلْمُبْهَماتِ مِنْ أَسْماءِ اَلرِّجالِ والنِّساءِ

وَقَدْ صَنَّفَ في ذَلِكَ اَلْحافِظُ عَبْدُ اَلْغَنِيِّ بْنُ سَعيدٍ اَلْمِصْريُّ، والْخَطيبُ اَلْبَغْداديُّ، وَغَيْرُهُما.

وَهَذا إِنَّما يُسْتَفادُ مِنْ رِوايَةٍ أُخْرَى مِنْ طُرُقِ اَلْحَديثِ، كَ

حَديثِ اِبْنِ عَبّاسٍ " أَنَّ رَجُلًا قالَ يا رَسولَ اَللَّهِ، اَلْحَجُّ كُلَّ عامٍ؟ " هوَ اَلأَقْرَعُ بْنُ حابِسٍ، كَما جاءَ في رِوايَةٍ أُخْرَى.

وَحَديثِ أَبي سَعيدٍ " أَنَّهُمْ مَرّوا بِحَيٍّ قَدْ لُدِغَ سَيِّدُهُمْ، فَرَقاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ " هوَ أَبو سَعيدٍ نَفْسُهُ.

في أَشْباهٍ لِهَذا كَثيرَةٍ يَطولُ ذِكْرُها .

وَقَدْ اِعْتَنَى اِبْنُ اَلأَثيرِ في أَواخِرِ كِتابِهِ (جامِعِ اَلأُصولِ) بِتَحْريرِها، واخْتَصَرَ اَلشَّيْخُ مُحْيي اَلدّينِ اَلنَّوَويُّ كِتابَ اَلْخَطيبِ في ذَلِكَ .

وَهوَ فَنٌّ قَليلُ اَلْجَدْوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ اَلْحُكْمِ مِنَ اَلْحَديثِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَتَحَلَّى بِهِ كَثيرٌ مِنَ اَلْمُحَدِّثينَ وَغَيْرِهِمْ .

وَأَهَمُّ ما فيهِ ما رَفَعَ إِبْهامًا في إِسْنادٍ كَما إِذا وَرَدَ في سَنَدٍ عَنْ فُلانِ اِبْنِ فُلانٍ، أَوْ عَنْ أَبيهِ، أَوْ عَمِّهِ، أَوْ أُمِّهِ فَوَرَدَتْ تَسْميَةُ هَذا اَلْمُبْهَمِ من طريق أخرى، فإذا هو ثقة أو ضعيفٌ، أو ممن يُنْظَرُ في أمره، فهذا أنفع ما في هذا.

اَلنَّوْعُ اَلْموفي اَلسِّتّينَ

مَعْرِفَةُ وَفَياتِ اَلرّواةِ وَمَواليدِهِمْ وَمِقْدارِ أَعْمارِهِمْ

لِيُعْرَفَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُمْ مِنْ كَذّابٍ أَوْ مُدَلِّسٍ، فَيَتَحَرَّرُ اَلْمُتَّصِلُ والْمُنْقَطِعُ وَغَيْرُ ذَلِكَ .

قالَ سُفْيانُ اَلثَّوْريُّ لَمّا اِسْتَعْمَلَ اَلرّواةُ اَلْكَذِبَ اِسْتَعْمَلْنا لَهُمْ اَلتَّأْريخَ .

وَقالَ حَفْصُ بْنُ غياثٍ : إِذا اِتَّهَمْتُمْ اَلشَّيْخَ فَحاسِبوهُ بِالسِّنينَ .

وَقالَ اَلْحاكِمُ لَمّا قَدِمَ عَلَيْنا مُحَمَّدُ بْنُ حاتِمٍ الْكَشّيُّ فَحَدَّثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلِدِهِ؟ فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتّينَ وَمِئَتَيْنِ، فَقُلْتُ لأَصْحابِنا إِنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً .

قالَ اِبْنُ اَلصَّلاحِ: شَخْصانِ مِنْ اَلصَّحابَةِ عاشَ كُلٌّ مِنْهُما سِتّينَ سَنَةً في اَلْجاهِلِيَّةِ وَسِتّينَ في اَلإِسْلامِ، وَهُما حَكيمُ بْنُ حِزامٍ، وَحَسّانُ بْنُ ثابِتٍ، رَضيَ اَللَّهُ عَنْهُما

وَحُكيَ عَنِ ابْنِ إِسْحاقَ أَنَّ حَسّانَ بْنَ ثابِتِ بْنِ اَلْمُنْذِرِ بْنِ حَرامٍ عاشَ كُلٌّ مِنْهُمْ مِائَةً وَعِشْرينَ سَنَةً، قالَ اَلْحافِظُ: أَبو نُعَيْمٍ وَلا يُعْرَفُ هَذا لِغَيْرِهِمْ مِنَ اَلْعَرَبِ .

(قُلْتُ) قَدْ عَمَّرَ جَماعَةٌ مِنَ اَلْعَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ هَذا، وَإِنَّما أَرادَ أَنَّ أَرْبَعَةَ نَسَقًا يَعيشُ كُلٌّ مِنْهُمْ مِئَةً وَعِشْرينَ سَنَةً، لَمْ يَتَّفِقْ هَذا في غَيْرِهِمْ .

وأما سلمان الفارسي، فقد حكى العباس بن يزيد البحراني الإجماع على أنه عاش مئتين وخمسين سنة، واختلفوا فيما زاد على ذلك إلى ثلاثمئة وخمسين سنة.

وقد أورد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله وفيات أعيان من الناس:

رسول الله ﷺ: توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة، على المشهور، يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة.

وأبو بكر: عن ثلاث وستين أيضاً، في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة.

وعُمر: عن ثلاث وستين أيضاً، في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.

«قلت»: وكان عُمر أول من أرَّخ التأريخ الإسلامي بالهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، كما بسطنا ذلك في سيرته وفي كتابنا (التأريخ)، وكان أمره بذلك في سنة ست عشرة من الهجرة.

وقُتل عثمان بن عفان وقد جاوز الثمانين، وقيل: قد بلغ التسعين، في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين.

وعلي: في رمضان سنة أربعين، عن ثلاث وستين في قول.

وطلحة والزبير: قتلا يوم الجمل سنة ست وثلاثين، قال الحاكم: وسن كل منهما أربع وستون سنة.

وتوفي سعد عن ثلاث وسبعين، سنة خمس وخمسين، وكان آخر من توفي من العشرة.

وسعيد بن زيد: سنة إحدى وخمسين، وله ثلاث أو أربع وسبعون.

وعبد الرحمن بن عوف عن خمس وسبعين: سنة اثنتين وثلاثين.

وأبو عبيدة: سنة ثماني عشرة، وله ثمانون وخمسون، ﷺ أجمعين.

«قلت»: وأما العبادلة: فـ

عبد الله بن عباس: سنة ثمان وستين.

وابن عمر وابن الزبير: في سنة ثلاث وسبعين.

وعبد الله بن عمرو: سنة سبع وستين.

وأما عبد الله بن مسعود فليس منهم، قاله أحمد بن حنبل، خلافاً للجوهري حيث عدَّه منهم، وقد كانت وفاته سنة إحدى وثلاثين.

قال ابن الصلاح: «الثالث: أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة:

سفيان الثوري: توفي بالبصرة، سنة إحدى وستين ومئة، وله أربع وستون سنة.

وتوفي مالك بن أنس بالمدينة، سنة تسع وسبعين ومئة، وقد جاوز الثمانين.

وتوفي أبو حنيفة ببغداد، سنة خمسين ومئة، وله سبعون سنة.

وتوفي الشافعي مُحَمَّد بن إدريس بمصر، سنة أربع ومئتين، عن أربع وخمسين سنة.

وتوفي أحمد بن حنبل ببغداد، سنة إحدى وأربعين ومئتين، عن سبع وسبعين سنة».

«قلت»: وقد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعي نحواً من مئتي سنة، وكانت وفاته سنة سبع وخمسين ومئة، ببيروت من ساحل الشام، وله من العمر سبعون سنة (مئة سنة وخمس سنين).

وكذلك إسحاق بن راهويه قد كان إماماً متَّبعاً، له طائفة يقلدونه ويجتهدون على مسلكه، يقال لهم: الإسحاقية، وقد كانت وفاته سنة ثمان وثلاثين ومئتين، عن سبع (أربع) وسبعين سنة.

قال ابن الصلاح: «الرابع: أصحاب كتب الحديث الخمسة:

البخاري: ولد سنة أربع وتسعين ومئة، ومات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومئتين، بقرية يقال لها خرْتنك.

ومسلم بن الحجاج: توفي سنة إحدى وستين ومئتين، عن خمس وخمسين سنة.

أبو داود: سنة خمس وسبعين ومئتين.

الترمذي: بعده بأربع سنين سنة تسع وسبعين.

أبو عبد الرحمن النَّسائي: سنة ثلاث وثلاثمئة».

«قلت»: وأبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجه القزويني، صاحب السنن التي كَمُل بها الكتب الستة (السنن الأربعة بعد الصحيحين) التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، وكذلك شيخنا الحافظ المزي اعتنى برجالها وأطرافها، وهو كتابٌ قوي التبويب في الفقه، وقد كانت وفاته سنة ثلاث وسبعين ومئتين. رحمهم الله.

قال: «الخامس: سبعة من الحفّاظ انتفع بتصانيفهم في أعصارنا:

أبو الحسن الدارقطني: توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمئة، عن تسع وسبعين سنة.

الحاكم أبو عبد الله النَّيْسابوريّ: توفي في صفر سنة خمس وأربعمئة، وقد جاوز الثمانين.

عبد الغني بن سعيد المصري: في صفر سنة تسع وأربعمئة بمصر، عن سبع وسبعين سنة.

الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: سنة ثلاثين وأربعمئة، وله ست وتسعون سنة.

ومن الطبقة الأخرى: الشيخ أبو عمر النَّمري: توفي سنة ثلاث وستين وأربعمئة، عن خمس وتسعين سنة.

ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: توفي بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمئة، عن أربع وسبعين سنة.

ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: توفي سنة ثلاث وستين وأربعمئة، عن إحدى وسبعين سنة».

«قلت»: وقد كان ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس، ولا سيما عند أهل الحديث كـ

الطبراني: وقد توفي سنة ستين وثلاثمئة، صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها.

والحافظ أبي يعلى الموصلي: توفي سنة سبع وثلاثمئة.

والحافظ أبي بكر البزّاز: توفي سنة اثنين وتسعين ومئتين.

وإمام الأئمة مُحَمَّد بن إسحاق بن خُزيمة: توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمئة، صاحب الصحيح.

وكذلك أبو حاتم مُحَمَّد بن حِبّان البُستي، صاحب الصحيح أيضاً، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وثلاثمئة.

والحافظ أبو حمد بن عَدي، صاحب الكامل، توفي سنة سبع وستين وثلاثمئة.

اَلنَّوْعُ اَلْحادي والسِّتّونَ

مَعْرِفَةُ الثِّقاةِ والضُّعَفاءِ مِنْ اَلرّواةِ وَغَيْرِهِمْ

وَهَذا اَلْفَنُّ مِنْ أَهَمِّ اَلْعُلومِ وَأَعْلاها وَأَنْفَعِها، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ صِحَّةُ سَنَدِ اَلْحَديثِ مِنْ ضَعْفِهِ .

وَقَدْ صَنَّفَ اَلنّاسُ في ذَلِكَ قَديمًا وَحَديثًا كُتُبًا كَثيرَةً، مِنْ أَنْفَعِها كِتابُ اِبْنِ حاتِمٍ، وَلابْنِ حِبّانَ كِتابانِ نافِعانِ أَحَدُهُما في اَلثِّقاةِ، والآخَرُ في اَلضُّعَفاءِ وَكِتابُ اَلْكامِلِ لابْنِ عَديٍّ .

والتَّواريخُ اَلْمَشْهورَةُ، وَمِنْ أَجَلِّها:

تاريخُ بَغْدادَ لِلْحافِظِ أَبي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَليٍّ اَلْخَطيبِ.

وَتاريخُ دِمَشْقَ لِلْحافِظِ أَبي اَلْقاسِمِ بْنِ عَساكِرَ.

وتهذيب شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي.

وميزان شيخنا الحافظ أبي عبد الله الذهبي.

وقد جَمَعْتُ بينهما. وزدت في تحرير الجرح والتعديل عليهما، في كتاب، وسميته (التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل). وهو من أنفع شيء للفقيه البارع، وكذلك للمحدث.

وليس الكلام في جرح الرجال على وجه النصيحة لله ولرسوله ولكتابه والمؤمنين بغيبة، بل يُثاب بتعاطي ذلك إذا قصد به ذلك.

وقد قيل ليحيى بن سعيد القطّان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خُصماءك يوم القيامة؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون رسول الله ﷺ خصمي يومئذ، يقول لي: لم لم تَذب الكذب عن حديثي؟.

وقد سمع أبو تراب النخشبي أحمدَ بن حنبل وهو يتكلَّم في بعض الرواة فقال له: أتغتاب العلماء؟! فقال له: ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة.

ويقال: إن أول من تصدى للكلام في الرواة شعبة بن الحجاج، وتبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تلامذته: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديْني، ويحيى بن مَعيْن، وعمرو بن الفلاَّس، وغيرهم.

وقد تكلَّم في ذلك مالك، وهشام بن عروة، وجماعة من السلف الصالح.

وقد قال عليه الصلاة والسلام: «الدين النصيحة».

وقد تكلَّم بعضهم في غيره فلم يعتبر، لما بينهما من العداوة المعلومة.

وقد ذكروا من أَمْثلة ذلك: كلام مُحَمَّد بن إسحاق في الإمام مالك، وكذا كلام مالك فيه، وقد وسع السهيلي القول في ذلك.

وكذلك كلام النَّسائي في أحمد بن صالح المصري حين منعه من حضور مجلسه.

النَّوْعُ الثّاني والسِّتّونَ

مَعْرِفَةُ مَنْ اِخْتَلَطَ في آخِرِ عُمْرِهِ

إمّا لِخَوْفٍ أَوْ ضَرَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَرَضٍ كَ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهيعَةَ، لَمّا ذَهَبَتْ كُتُبُهُ اِخْتَلَطَ في عَقْلِهِ.

فَمَنْ سَمِعَ مِنْ هَؤُلاءِ قَبْلَ اِخْتِلاطِهِمْ قُبِلَتْ رِوايَتُهُمْ، وَمَنْ سَمِعَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ شَكَّ في ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ .

وَمِمَّنْ اِخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ :

عَطاءُ بْنُ السّائِبِ.

وَأَبو إِسْحاقَ السَّبيعيُّ، قالَ الْحافِظُ أَبو يَعْلَى الْخَليليُّ: وَإِنَّما سَمِعَ اِبْنُ عُيَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَسَعيدُ بْنُ أَبي عَروبَةَ، وَكانَ سَماعُ وَكيعٍ والْمُعافَى بْنِ عِمْرانَ مِنْهُ بَعْدَ اِخْتِلاطِهِ.

والْمَسْعوديُّ.

وَرَبيعَةُ.

وَصالِحٌ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ.

وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قالَهُ النَّسائيُّ.

وَسُفْيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَتَيْنِ، قالَهُ يَحْيَى الْقَطّانُ.

وَعَبْدُ الْوَهّابِ الثَّقَفيُّ، قالَهُ اِبْنُ مَعينٍ.

وَعَبْدُ الرَّزّاقِ بْنُ هَمّامٍ، قالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «اِخْتَلَطَ بَعْدَما عَميَ، فَكانَ يُلَقَّنُ، فَيَتَلَقَّنُ فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَما عَميَ فَلا شَيْءَ» قالَ اِبْنُ الصَّلاحِ: «وَقَدْ وَجَدْتُ فيما رَواهُ الطَّبَرانيُّ عَنْ إِسْحاقَ بْنِ إبراهيم الدَّبَري عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فلعل سماعه كان منه بعد اختلاطه». وذكر إبراهيم الحربي أن الدبري كان عمره حين مات عبد الرزاق ست أو سبع سنين.

وعارم: اختلط بأخَرَة.

وممن اختلط ممن بعد هؤلاء:

أبو قلابة الرقاشي.

وأبو أحمد الغطريفي.

وأبو بكر بن مالك القطيعي، خَرِف حتى كان لا يدري ما يقرأ.

النَّوْعُ الثّالِثُ والسِّتّونَ

مَعْرِفَةُ الطَّبَقاتِ

وَذَلِكَ أَمْرٌ اِصْطِلاحيٌّ فَمِنْ النّاسِ مَنْ يَرَى الصَّحابَةَ كُلَّهُمْ طَبَقَةً واحِدَةً، ثُمَّ التّابِعونَ بَعْدَهُمْ كَذَلِكَ، وَقد يَسْتَشْهِدُ عَلَى هَذا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ: " خَيْرُ الْقُرونِ قَرْني، ثُمَّ الَّذينَ يَلونَهُمْ، ثُمَّ الَّذينَ يَلونَهُمْ " فَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَةً .

وَمِنْ النّاسِ مَنْ يُقَسِّمُ الصَّحابَةَ إِلَى طَبَقاتٍ، وَكَذَلِكَ التّابِعينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ كُلَّ قَرْنٍ أَرْبَعينَ سَنَةً .

وَمِنْ أَجَلِّ الْكُتُبِ في هَذا (طَبَقاتُ) مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ كاتِبِ الْواقِديِّ.

وَكَذَلِكَ كِتابُ (التّاريخِ) لِشَيْخِنا الْعَلامَةِ أَبي عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَهُ كِتابُ (طَبَقاتِ الْحُفّاظِ) مُفيدٌ أَيْضًا جِدًّا.

النَّوْعُ الرّابِعُ والسِّتّونَ

مَعْرِفَةُ الْمَوالي مِنْ الرّواةِ والْعُلَماءِ

وَهوَ مِنَ الْمُهِمّاتِ، فَرُبَّما نُسِبَ أَحَدُهُمْ إِلَى الْقَبيلَةِ، فَيَعْتَقِدُ السّامِعُ أَنَّهُ مِنْهُمْ صَليبَةً، وَإِنَّما هوَ مِنْ مَواليهِمْ فَيُمَيِّزُ ذَلِكَ ليُعْلَمَ، وَإِنْ كانَ قَدْ وَرَدَ في الْحَديثِ " مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ " .

وَمِنْ ذَلِكَ أَبو الْبَخْتَرِيّ "الطّائيُّ" وَهوَ سَعيدُ بْنُ فَيْروزَ، وَهوَ مَوْلاهُمْ

وَكَذَلِكَ أَبو الْعاليَةِ "الرّياحيُّ"

وَكَذَلِكَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ "الْفَهْميُّ"

وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ "الْقُرَشيُّ"، وَهوَ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صالِحٍ كاتِبِ اللَّيْثِ وَهَذا كَثيرٌ .

فَأَمّا ما يُذْكَرُ في تَرْجَمَةِ الْبُخاريّ أَنَّهُ "مَوْلَى الْجُعْفيّينَ" فَلإِسْلامِ جَدِّهِ الأَعْلَى عَلَى يَدِ بَعْضِ الْجُعْفيّينَ .

وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عيسَى الْماسَرْجَسيُّ يُنْسَبُ إِلَى وَلاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبارَكِ، بِأَنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَكانَ نَصْرانيًّا .

وَقَدْ يَكونُ بِالْحِلْفِ، كَما يُقالُ في نَسَبِ الإِمامِ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ "مَوْلَى التَّيْمِيّينَ"، وَهوَ حِمْيَرِيٌّ أَصْبُحيٌّ صَليبَةٌ، وَلَكِنْ كانَ جَدُّهُ مالِكُ بْنُ أَبي عامِرٍ حَليفًا لَهُمْ، وَقَدْ كانَ عَسيفًا عِنْدَ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْميّ أَيْضًا، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ كَذَلِكَ .

وَقَدْ كانَ جَماعَةٌ مِنْ ساداتِ الْعُلَماءِ في زَمَنِ السَّلَفِ مِنَ الْمَوالي، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ في صَحيحِهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطّابِ لَمّا تَلَقّاهُ نائِبُ مَكَّةَ إِلى أَثْناءَ الطَّريقِ في حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، قالَ لَهُ مَنْ اِسْتَخْلَفْتَ مِنْ أَهْلِ الْوادي؟ قالَ اِبْنُ أَبْزَى، قالَ وَمَنْ اِبْنُ أَبْزَى؟ قالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَوالي، فَقالَ أَما إِنّي سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقولُ "إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذا الْعِلْمِ أَقْوامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرينَ".

وَذَكَرَ الزُّهْريُّ أَنَّ هِشامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قالَ لَهُ مَنْ يَسودُ مَكَّةَ؟ فَقُلْتُ عَطاءٌ، قالَ فَأَهْلُ الْيَمَنِ؟ قُلْتُ طاوُسٌ، قالَ فَأَهْلُ الشّامِ؟ فَقُلْتُ مَكْحولٌ، قالَ فَأَهْلُ مِصْرَ؟ قُلْتُ يَزيدُ بْنُ أَبي حَبيبٍ، قالَ فَأَهْلُ الْجَزيرَةِ؟ فَقُلْتُ مَيْمونُ بْنُ مِهْرانَ، قالَ فَأَهْلُ خُراسانَ؟ قُلْتُ الضَّحّاكُ بْنُ مُزاحِمٍ، قالَ فَأَهْلُ الْبَصْرَةِ؟ فَقُلْتُ الْحَسَنُ بْنُ أَبي الْحَسَنِ، قالَ فَأَهْلُ الْكوفَةِ؟ فَقُلْتُ إِبْراهيمُ النَّخَعيُّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَقولُ لَهُ عِنْدَ كُلِّ واحِدٍ أَمِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوالي؟ فَيَقولُ مِنَ الْمَوالي، فَلَمّا اِنْتَهى قالَ يا زُهْريُّ، واللَّهِ لِتَسودَنَّ الْمَوالي عَلَى الْعَرَبِ حَتَّى يُخْطَبَ لَها عَلَى الْمَنابِرِ والْعَرَبُ تَحْتَها، فَقُلْتُ يا أَميرَ الْمُؤْمِنينَ، إِنَّما هوَ أَمْرُ اللَّهِ وَدينُهُ، فَمَنْ حَفِظَهُ سادَ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ سَقَطَ .

(قُلْتُ) وَسَأَلَ بَعْضُ الأَعْرابِ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقالَ مَنْ هوَ سَيِّدُ هَذِهِ الْبَلْدَةِ؟ قالَ: الْحَسَنُ بْنُ أَبي الْحَسَنِ الْبَصْريُّ، قالَ أَمَوْلَى هوَ؟ قالَ نَعَمْ، قالَ فَبِمَ سادَهُمْ؟ فَقالَ:

بِحاجَتِهِمْ إِلَى عِلْمِهِ وَعَدَمِ اِحْتياجِهِ إِلَى دُنْياهُمْ، فَقالَ الأَعْرابِيُّ: هَذا لَعَمْرُ أَبيكَ هوَ السُّؤْدُدُ .

النَّوْعُ الْخامِسُ والسِّتّونَ

مَعْرِفَةُ أَوْطانِ الرّواةِ وَبُلْدانِهِمْ

وَهوَ مِمّا يَعْتَني بِهِ كَثيرٌ مِنْ عُلَماءِ الْحَديثِ، وَرُبَّما تَرَتَّبَ عَلَيْهِ فَوائِدُ مُهِمَّةٌ .

مِنْها مَعْرِفَةُ شَيْخِ الرّاوي، فَرُبَّما اِشْتَبَهَ بِغَيْرِهِ، فَإِذا عَرَفْنا بَلَدَهُ تَعَيَّنَ بَلَديُّهُ غالِبًا، وَهَذا مُهِمٌّ جَليلٌ .

وَقَدْ كانَتْ الْعَرَبُ إِنَّما يُنْسَبونَ إِلَى الْقَبائِلِ والْعَمائِرِ والْعَشائِرِ والْبُيوتِ، والْعَجَمُ إِلَى شُعوبِها وَرَساتيقِها وَبُلْدانِها، وَبَنو إِسْرائيلَ إِلَى أَسْباطِها فَلَمّا جاءَ الإِسْلامُ وانْتَشَرَ النّاسُ في الأَقاليمِ، نُسِبوا إِلَيْها، أَوْ إِلَى مُدُنِها أَوْ قُراها .

فَمَنْ كانَ مِنْ قَرْيَةٍ فَلَهُ الانْتِسابُ إِلَيْها بِعَيْنِها، وَإِلَى مَدينَتِها إِنْ شاءَ، أَوْ إِقْليمِها.

وَمَنْ كانَ مِنْ بَلْدَةٍ ثُمَّ اِنْتَقَلَ مِنْها إِلَى غَيْرِها فَلَهُ الانْتِسابُ إِلَى أَيِّهِما شاءَ، والأَحْسَنُ أَنْ يَذْكُرَهُما، فَيَقولَ مَثَلاً الشّاميُّ ثُمَّ الْعِراقيُّ، أَوْ الدِّمَشْقيُّ ثُمَّ الْمِصْريُّ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَقالَ بَعْضُهُمْ إِنَّما يَسوغُ الانْتِسابُ إِلَى الْبَلَدِ إِذا أَقامَ فيهِ أَرْبَعَ سِنينَ فَأَكْثَرَ، وَفي هَذا نَظَرٌ واللَّهُ سُبْحانَهُ وَتَعالَى أَعْلَمُ بِالصَّوابِ .

وَهَذا آخِرُ ما يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعالَى مِنْ (اِخْتِصارُ عُلومِ الْحَديثِ) وَلَهُ الْحَمْدُ والْمِنَّةُ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

الأربعون النووية

للإمام محيي الدين بن شرف النووي الدمشقي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين قيوم السَّماوات والأرضين، مدبر الخلائق أجمعين، باعث الرُّسل صلواته وسلامه عليهم إلى المكلَّفين لهدايتهم وبيان شرائع الدين بالدلائل القطعية، وواضحات البراهين، أحمدُه على جميع نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه.

وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد القهار، الكريم الغفار وأشهد أن سيدنا مُحَمَّداً عبده ورسوله وحبيبه وخليله أفضل المخلوقين، المكرم بالقرآن العزيز المعجزة المستمرة على تعاقب السنين، وبالسنن المستنيرة للمسترشدين، المخصوص بجوامع الكَلِم وسماحة الدين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النَّبيّين والمرسلين وآل كل وسائر الصالحين.

أما بعد: فقد روّينا عن عليّ بنِ أَبي طالبٍ، وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، ومعاذِ بنِ جبَلٍ، وأَبي الدَّرْداءِ، وابنِ عُمرض، وابنِ عبّاسٍ، وأَنسِ بنِ مالِكٍ، وأَبي هُريرةِ، وأَبي سعيدٍ الخُدْريّ رضي الله تعالى عنهم من طُرقٍ كثيراتٍ بروياتٍ متنوّعاتٍ: أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: "مَنْ حَفِظَ عَلى أُمَّتي أَرْبَعيْنَ حَديثاً مِنْ أَمْرِ دِيْنِها بَعَثَهُ اللهُ يَوْمَ القيامَةِ في زُمْرَةِ الفُقَهاءِ والعُلَماءِ".

وفي رِوايَةٍ: "بَعَثَهُ اللهُ فَقيْهاً عالِماً".

وفي رِوايَةِ أَبي الدَّرْداءِ: "وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ القيامَةِ شافِعاً وَشَهيْداً".

وفي رِوايَةِ ابْنِ مَسْعودٍ: "قيْلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوابِ الجَنَّةِ شِئْتَ".

وفي رِوايَةِ ابْنِ عُمَرَ: "كُتِبَ في زُمْرَةِ العُلَماءِ، وَحُشِرَ في زُمْرَةِ الشُّهَداءِ".

واتَّفقَ الحُفّاظُ على أَنَّه حديثٌ ضعيفٌ وإِنْ كَثُرَتْ طُرُقُهُ.

وقد صنَّفَ العُلماءُ رضي الله تعالى عنهم في هذا البابِ ما لا يُحصى مِنَ المصنَّفات، فـ

أَوَّلُ مَنْ علِمْتُه صنَّفَ فيه: عبدُ اللهِ بنُ المبارِك.

ثم مُحَمَّدُ بنُ أَسْلَمَ الطّوسيُّ العالمُ الرَّبانيُّ.

ثم الحَسنُ بنُ سُفْيانَ النَّسائيُّ.

وأَبو بكْرٍ الآجُرّيُّ.

وأَبو بكْرِ بنُ إِبْراهيْمَ الأَصْفهانيُّ.

والدّارَقطْنيُّ.

والحاكِمُ.

وأَبو نُعيمٍ.

وأَبو عبْدِ الرَّحمن السُّلَميُّ.

وأَبو سَعيدٍ الماليْنيُّ.

وأَبو عُثمانَ الصّابونيُّ.

وعبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الأَنْصاريُّ.

وأَبو بَكْرٍ البَيْهَقيُّ.

وخلائق لا يُحْصَوْنَ مِنَ المتقدِّمينَ والمتأَخِّرينَ، وقد استخرتُ اللهَ تعالى في جَمْعِ أَرْبَعينَ حديثاً اقتداءً بِهؤلاءِ الأَئِمَةِ الأَعْلامِ وحُفّاظِ الإِسْلامِ.

وقد اتَّفقَ العُلَماءُ على جَوازِ العَمَلِ بالحديثِ الضَّعيفِ في فَضائلِ الأَعْمالِ، ومعَ هذا فلَيْسَ اعتِمادي على هذا الحديثِ، بَلْ علَى قَوْلِه ﷺ في الأَحاديثِ الصَّحيحةِ: «ليُبَلِّغِ الشّاهِدُ مِنْكُمُ الْغائِبَ» وقولِهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقالَتي فَوَعاها، فَأَدّاها كَما سَمِعَها».

ثمَّ مِنَ العُلماءِ مَنْ جمَعَ الأَربعيْنَ في أُصولِ الدّيْنِ، وبعضُهُمْ في الفُروعِ، وبعضُهُمْ في الجِهادِ، وبعضُهُمْ في الزُّهْدِ، وبعضُهُمْ في الآدابِ، وبعضُهُمْ في الخُطَبِ، وكلُّها مقاصِدُ صالحَةٌ – رضي الله تعالى عَنْ قاصِديها –.

وقَدْ رأَيْتُ جمْعَ أَرْبعينَ أَهم مِنْ هذا كُلِّه، وهي أَرْبعونَ حَديثاً مُشْتَمِلَةً على جميعِ ذَلِك، وكلُّ حَديثٍ منها قاعِدَةٌ عَظيمةٌ مِنْ قَواعِدِ الدّين قَدْ وصَفَهُ العُلَماءُ بأَنَّ مَدارَ الإِسلامِ علَيْه، أَو هو نُصْفُ الإِسلامِ أو ثُلُثُه أو نَحوُ ذَلِكَ.

ثمَّ أَلْتَزِمُ في هذِهِ الأَرْبعين أَنْ تَكونَ صَحيحةً، ومُعْظَمُها في صَحيحي البُخاريّ ومُسْلِمٍ، وأَذْكُرُها محْذوفَةَ الأَسانيدِ، ليَسْهُلَ حِفْظُها، ويَعُمَّ الانتفاعُ بِها إِنْ شاءَ اللهُ تعالى، ثمَّ أُتْبِعُها ببابٍ في ضَبْطِ خَفيّ أَلْفاظِها، ويَنْبَغي لكُلِّ راغِبٍ في الآخِرَةِ أَنْ يَعْرِفَ هذهِ الأَحاديثَ، لِما اشْتَمَلَتْ علَيْه مِنَ المهمّاتِ، واحْتَوَتْ علَيْه مِنَ التَّنْبيه علَى جَميعِ الطّاعاتِ وذَلِكَ ظاهِرٌ لِمَنْ تدبَّرَهُ.

وعلى الله اعتِمادي، وإِلَيهِ تفويضي واستِنادي، ولَه الحمدُ والنِّعْمَةُ، وبه التَّوفيقُ والعصْمَةُ.

الحديث الأول

عَنْ أَمِيرِ المؤمِنينَ أَبي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الخَطّابِ رَضيَ اللهُ تعالى عنْهُ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ يَقولُ: «إِنَّما الأَعْمالُ بِالنّيّاتِ، وَإِنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إِلى اللهِ وَرَسوله فَهِجْرَتُهُ إِلى اللهِ وَرَسوله، وَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيا يُصيبُها، أَو امْرأَة يَنْكِحُها، فَهِجْرَتُهُ إِلى ما هاجَرَ إِلَيْهِ».

رَواهُ إِماما المحدِّثين أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ إِسْماعيلَ بنِ إِبْراهيمَ بنِ المغيرَةِ بنِ بَرْدِزْبَهْ البُخاريُّ، وأَبو الحُسيْنِ مُسلِمُ بنُ الحجّاجِ بنِ مُسلمٍ القُشَيْريُّ النَّيْسابوريُّ، في صَحيحَيْهِما اللَّذَيْن هما أَصحُّ الكُتُبِ المصنَّفة.

الحديث الثاني

عَنْ عُمَرَ رَضيَ اللهُ تَعالَى عَنْهُ أَيضاً قال: بَيْنَما نَحْنُ جُلوْسٌ عِنْدَ رَسولِ اللهِ ﷺ ذاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنا رَجُلٌ شَديْدُ بَياضِ الثّياب، شَديْدُ سَوادِ الشَّعْرِ، لاَ يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقالَ: يا مُحَمَّدُ أَخْبِرْني عَنِ الإِسْلاَم.

فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «الإِسْلاَمُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسولُ الله، وَتُقيْمَ الصَّلاَة، وَتُؤْتِيَ الزَّكاةَ، وَتَصوْمَ رَمَضانَ، وَتَحُجَّ البيْتَ إِنِ اِسْتَطَعتَ إِلَيْهِ سَبيْلاً»

قالَ: صَدَقْتَ. فَعَجِبْنا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قالَ: فَأَخْبِرْنيْ عَنِ الإِيْمانِ؟

قالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلائِكَتِه، وَكُتُبِه، وَرُسُلِهِ، والْيَوْمِ الآَخِر، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»

قالَ: صَدَقْتَ، قالَ: فَأَخْبِرْنيْ عَنِ الإِحْسانِ؟

قالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَراهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ فَإِنَّهُ يَراكَ»

قالَ: فَأَخْبِرْني عَنِ السّاعَةِ؟

قالَ: «ما الْمَسئوُلُ عَنْها بِأَعْلَمَ مِنَ السّائِلِ»

قالَ: فَأَخْبِرْنِيْ عَنْ أَماراتِها؟

قالَ: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَها، وَأَنْ تَرى الْحُفاةَ العُراةَ العالَةَ رِعاءَ الشّاءِ يَتَطاوَلوْنَ في البُنْيانِ»

ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثَ مَليّاً، ثُمَّ قالَ: «يا عُمَرُ ، أَتَدْري مَنِ السّائِلُ؟» قُلْتُ: اللهُ وَرَسوله أَعْلَمُ، قالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيْلُ أَتاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِيْنَكُمْ» رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الثالث

عَنْ أَبِيْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْن الخَطّابِ رَضيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقوْلُ: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسوْلُ اللهِ، وَإِقامِ الصَّلاةِ، وَإِيْتاءِ الزَّكاةِ، وَحَجِّ البيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضانَ». رَواهُ الْبُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعوْدْ رَضيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: حَدَّثَنا رَسوْلُ اللهِ ﷺ وَهوَ الصّادِقُ المِصْدوْقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِيْ بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعيْنَ يَوْماً نُطْفَةً، ثُمَّ يَكوْنُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكوْنُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ المَلَكُ فَيَنفُخُ فيْهِ الرُّوْحَ، وَيَؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِماتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعيْدٌ. فَوالله الَّذي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى ما يَكوْنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَها إلاذِراعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النّارِ فَيَدْخُلُها، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النّارِ حَتَّى مايَكونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَها إلا ذِراعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُها» رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث الخامس

عَنْ أُمِّ المؤمِنينَ أُمِّ عَبْدِ اللهِ عائِشَةَ رَضيَ اللهُ عَنْها قالَتْ: قالَ رَسوْلُ اللهِ: «مَنْ أَحْدَثَ فِيْ أَمْرِنا هَذا ما لَيْسَ مِنْهُ فَهوَ رَدٌّ». رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

وفي رِوايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا فَهوَ رَدٌّ».

الحديث السادس

عَنْ أَبِيْ عَبْدِ اللهِ النُّعْمانِ بْنِ بِشيْر رضي الله عنهما قالَ: سَمِعْتُ رَسوْلَ اللهِ ﷺ يَقوْلُ: «إِنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُما أُمورٌ مُشْتَبِهات لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثيْرٌ مِنَ النّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهاتِ فَقَدِ اسْتَبْرأَ لِدِيْنِهِ وعِرْضِه، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهاتِ وَقَعَ فِي الحَرامِ، كالرّاعي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يوشِكُ أَنْ يَقَعَ فيْهِ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمىً، أَلا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحارِمُهُ، أَلا وإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ وإذا فَسَدَت فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهيَ القَلْبُ» رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث السابع

عَنْ أَبِيْ رُقَيَّةَ تَمِيْم بْنِ أَوْسٍ الدّاريِّ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قالَ: «الدِّيْنُ النَّصيْحَةُ» قُلْنا: لِمَنْ يارَسولَ اللهِ؟ قالَ: «للهِ، ولكتابه، ولِرَسوْلِهِ، وَلأَئِمَّةِ المسْلِميْنَ، وَعامَّتِهِمْ». رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عَنْهُما أَنَّ رَسوْلَ اللهِ قالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النّاسَ حَتَّى يَشْهَدوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسوْلُ اللهِ، وَيُقيْموْا الصَّلاةَ، وَيُؤْتوا الزَّكاةَ، فَإِذا فَعَلوا ذَلِكَ عَصَموا مِنّي دِماءهَمْ وَأَمْوالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّ الإِسْلامِ وَحِسابُهُمْ عَلَى اللهِ تَعالَى» رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ رَضيَ الله تَعالَى عَنْهُ، قالَ: سَمِعْتُ رَسوْلَ اللهِ ﷺ يَقوْلُ: «ما نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فاجْتَنِبوهُ، وَما أَمَرْتُكُمْ بِهِ فأْتوا مِنْهُ ما اسْتَطَعْتُمْ؛ فَإِنَّما أَهْلَكَ الَّذيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسائِلِهِمْ واخْتِلافُهُمْ عَلَى أَنْبيائِهِمْ». رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث العاشر

عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ رَضيَ اللهُ تَعالَى عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسوْلُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعالَى طَيِّبٌ لاَ يَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّباً، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ المؤْمِنيْنَ بِما أَمَرَ بِهِ المرْسَليْنَ، فَقالَ: ﴿يا أَيُّها الرُّسُلُ كُلوا مِنَ الطَّيِّباتِ واعْمَلوا صالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١] ، وَقالَ: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا كُلوا مِنْ طَيِّباتِ ما رَزَقْناكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطيْلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّماءِ، يا رَبِّ يا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرامٌ، وَغُذيَ بِالحَرامِ فَأَنَّى يُسْتَجابُ لذلك». رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الحادي عشر

عَنْ أَبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ بنِ عَليّ بنِ أبي طالبٍ سِبْطِ رَسولِ اللهِ ﷺ وَرَيْحانَتِهِ رَضيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: حَفِظْتَ مِنْ رَسوْلِ اللهِ ﷺ: «دَعْ ما يَرِيْبُكَ إِلَى ما لاَ يَرِيْبُكَ». رَواهُ التِّرْمِذيُّ والنَّسائيُّ، وقال التِّرْمذيُّ: حَديْثٌ حَسَنٌ صَحَيْحٌ.

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ رَضيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسوْلُ اللهِ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ المرْءِ تَرْكُهُ ما لاَيَعْنيْهِ». حَديْثٌ حَسَنٌ، رَواهُ التِّرْمِذيُّ وغيرُه هكذا.

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِيْ حَمْزَة أَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضيَ اللهُ تَعالَى عَنْهُ خادِمِ رَسوْلِ اللهِ ﷺ عَن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قالَ: «لاَ يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخيْهِ ما يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث الرابع عشر

عَنِ ابْنِ مَسْعودٍ رضي الله عنه قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إلاَّ بإِحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزّانِيْ، والنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، والتّارِكُ لِدِيْنِهِ المفارِقُ للجماعَةِ». رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث الخامس عشر

عَن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَنْ كانَ يُؤمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْراً أَو ليَصْمُتْ، وَمَنْ كانَ يُؤمِنُ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جارَهُ، ومَنْ كانَ يُؤمِنُ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ». رَواهُ البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رَضيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلاً قالَ لِلنَّبيِّ ﷺ: أَوصِنِيْ، قال: «لاَ تَغْضَبْ». رَواهُ البُخاريُّ.

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبي يَعْلَى شَدّادِ بنِ أَوْسٍ رَضيَ اللهُ تَعالَى عَنْهُ، عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإِحْسانَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ، فَإِذا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنوا القِتْلَةَ، وَإِذا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبيحَتَهُ» رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِيْ ذَرٍّ جُنْدُبِ بنِ جُنادَةَ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعاذِ بِنِ جَبَلٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُما عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «اتَّقِ اللهَ حَيْثُما كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُها، وَخالِقِ النّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ» رَواهُ التِّرْمِذيُّ وقال: حَديْثٌ حَسَنٌ. وفي بعض النسخ: حسنٌ صحيح.

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَبي عَبّاسٍ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبيِّ ﷺ يوماً فَقالَ: «يا غُلامُ إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِماتٍ: احْفَظِ اللهَ يَحفَظك، احْفَظِ اللهَ تَجِدهُ تُجاهَكَ، إذاَ سَأَلْتَ فاسْأَلِ اللهَ، وَإذاَ اسْتَعَنتَ فاسْتَعِن بِاللهِ، واعْلَم أَنَّ الأُمّة لو اجْتَمَعَت عَلَى أن يَنفَعوكَ بِشيءٍ لَمْ يَنْفَعوكَ إلا بِشيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ لَك، وإن اِجْتَمَعوا عَلَى أَنْ يَضُرّوكَ بِشيءٍ لَمْ يَضروك إلا بشيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفعَت الأَقْلامُ، وَجَفّتِ الصُّحُفُ» رَواهُ التِّرْمِذيُّ، وقال: حَديْثٌ حَسَنٌ صَحَيْحٌ.

وفي رِوايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذيِّ: «اِحفظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمامَكَ، تَعَرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يَعرِفْكَ في الشّدةِ، واعْلَم أن ما أَخطأَكَ لَمْ يَكُن ليُصيبكَ، وَما أَصابَكَ لَمْ يَكُن ليُخطِئكَ، واعْلَمْ أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَربِ، وَأَنَّ مَعَ العُسرِ يُسراً».

الحديث العشرون

عَنْ أَبِيْ مَسْعوْدٍ عُقبَة بنِ عَمْرٍو الأَنْصاريِّ البَدْريِّ ﷺ قالَ: قالَ رَسوْلُ اللهِ ﷺ: «إنَّ مِمّا أَدرَكَ النـاسُ مِـن كَـلامِ النُّبـوَّةِ الأولَى: إذا لَم تَستَحْيِ فاصْنَعْ مـا شِئتَ» رَواهُ البُخاريُّ.

الحديث الحادي والعشرين

عَنِ أَبِيْ عَمْرٍو، وَقيْلَ، أَبِيْ عمْرَةَ سُفْيانَ بنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قالَ: قُلْتُ يارَسوْلَ اللهِ قُلْ لِيْ فِي الإِسْلامِ قَوْلاً لاَ أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَداً غَيْرَكَ؟ قالَ: «قُلْ آمَنْتُ باللهِ ثُمَّ استَقِمْ» رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِيْ عَبْدِ اللهِ جابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَنْصاريّ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقالَ: أَرَأَيتَ إِذا صَلَّيْتُ المكْتوباتِ، وَصُمْتُ رَمَضانَ، وَأَحلَلتُ الحَلاَلَ، وَحَرَّمْتُ الحَرامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلى ذَلِكَ شَيئاً أَدخُلُ الجَنَّة؟ قالَ: «نَعَمْ». رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبي مالِكٍ الحارِثِ بنِ عاصِم الأَشْعَرِيّ رَضيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «الطُّهورُ شَطْرُ الإيْمانِ، والحَمْدُ للهِ تَمْلأُ الميزانَ، وسُبْحانَ اللهِ والحَمْدُ للهِ تَمْلآنِ – أَو تَمْلأُ – ما بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ، والصَّلاةُ نورٌ، والصَّدَقَةُ بُرْهانٌ، والصَّبْرُ ضياءٌ، والقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَو عَلَيْكَ، كُلُّ النّاسِ يَغْدو فَبائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُها أَو موبِقُها». رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبي ذرٍّ الغِفارْي ﷺ عَن النَّبِيّ ﷺ فيما يَرْويه عَنْ رَبِّهِ عزَّ وجل أَنَّهُ قالَ: «يا عِبادِيْ إِنِّيْ حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِيْ وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً فَلا تَظالَموْا، يا عِبادِيْ كُلُّكُمْ ضالٌّ إِلاَّ مَنْ هَدَيْتُهُ فاسْتَهْدوْنِي أَهْدِكُمْ، ياعِبادِيْ كُلُّكُمْ جائِعٌ إِلاَّ مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمونِي أُطْعِمْكُمْ، يا عِبادِيْ كُلُّكُمْ عارٍ إِلاَّ مَنْ كَسَوْتُهُ فاسْتَكْسوْنِيْ أَكْسُكُمْ، يا عِبادِيْ إِنَّكُمْ تُخْطِئوْنَ بِاللَّيْلِ والنَّهارِ وَأَنا أَغْفِرُ الذُّنوْبَ جَمِيْعاً فاسْتَغْفِروْنِيْ أَغْفِرْ لَكُمْ، يا عِبادِيْ إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغوْا ضَرّيْ فَتَضُرّوْنِيْ وَلَنْ تَبْلُغوْا نَفْعِيْ فَتَنْفَعوْنِيْ، ياعِبادِيْ لَوْ أَنَّ

أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كانوْا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ واحِدٍ مِنْكُمْ ما زادَ ذَلِكَ فِيْ مُلْكِيْ شَيْئاً، يا عِبادِيْ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كانوْا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ واحِدٍ مِنْكُمْ ما نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِيْ شَيْئاً، يا عِبادِيْ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قامُوْا فِيْ صَعِيْدٍ واحِدٍ فَسَأَلُوْنِيْ فَأَعْطَيْتُ كُلَّ واحِدٍ مَسْأَلَتَهُ ما نَقَصَ ذَلِكَ مِمّا عِنْدِيْ إِلاَّ كَما يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذا أُدْخِلَ البَحْرَ، يا عِبادِيْ إِنَّما هِيَ أَعْمالُكُمْ أُحْصِيْها لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيْكُمْ إِيّاها فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً فَلْيَحْمَدِ اللهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلاَ يَلُوْمَنَّ إِلاَّ نَفْسَهُ». رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبي ذَرٍّ ﷺ أَيضاً: أَنَّ أُناساً مِنْ أَصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ قالوا للنَّبي ﷺ: يارَسولَ الله؛ ذَهَبَ أَهلُ الدثورِ بِالأُجورِ، يُصَلّوْنَ كَما نُصَلّيْ، وَيَصوْمُوْنَ كَما نَصوْمُ، وَيَتَصَدَّقوْنَ بِفُضوْلِ أَمْوالِهِمْ، قالَ: «أَوَ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللهُ لَكُمْ ما تَصَّدَّقوْنَ؟ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبيْحَةٍ صَدَقَة، وَكُلِّ تَكْبيْرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَحْمِيْدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَهْلِيْلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوْفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِيْ بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ» قالوا: يا رَسوْلَ اللهِ؛ أَيَأْتِيْ أَحَدُنا شَهْوَتَهُ وَيَكوْنُ لَهُ فيْها أَجْرٌ؟ قالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَها فِيْ حَرامٍ أَكانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذا وَضَعَها فِي الحَلالِ كانَ لَهُ أَجْرٌ» رَواهُ مُسْلِمٌ

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ سُلامَى مِنَ النّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَومٍ تَطْلُعُ فيْهِ الشَّمْسُ: تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِيْنُ الرَّجُلَ فِي دابَّتِهِ فَتَحْمِلُ لَهُ عَلَيْها أَو تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْها مَتاعَهُ صَدَقَةٌ، والكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشيْها إِلَى الصَّلاةِ صَدَقَةٌ، وَتُمِيْطُ الأَذى عَنِ الطَّرِيْقِ صَدَقَةٌ». رَواهُ البُخارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث السابع والعشرون

عَنِ النَّوّاسِ بْنِ سَمْعانَ الأَنْصارِيّ ﷺ قالَ: سَأَلْتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبِرِّ والْإِثْمِ، فَقالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، والإِثْمُ ما حاكَ في صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النّاسُ» رَواهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ وابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ ﷺ قالَ: أَتَيْتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقالَ: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ والإِثْمِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قالَ: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، الْبِرُّ ما اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، واطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، والإِثْمُ ما حاكَ في النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ في الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتاكَ النّاسُ وَأَفْتَوْكَ».

الحديث الثامن والعشرون

عَن أَبي نَجيحٍ العرباضِ بنِ ساريَةَ ﷺ قالَ: وَعَظَنا رَسولُ اللهِ مَوعِظَةً وَجِلَت مِنها القُلوبُ وَذَرَفَت مِنها العُيون. فَقُلْنا: يارَسولَ اللهِ كَأَنَّها مَوْعِظَةُ موَدِّعٍ فَأَوصِنا، قالَ: «أوْصيْكُمْ بِتَقْوَى اللهِ عز وجل والسَّمعِ والطّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلافاً كَثيراً؛ فَعَلَيكُمْ بِسُنَّتِيْ وَسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرّاشِدينَ المهْديّينَ، عَضّوا عَلَيْها بِالنَّواجِذِ، وَإيّاكُمْ وَمُحْدَثاتِ الأُمورِ فإنَّ كلّ مُحدثةٍ بدعة، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ» رَواهُ أَبو داوُدَ والتِّرْمِذيُّ وقال: حَديْثٌ حَسَنٌ صَحَيْحٌ.

الحديث التاسع والعشرون

عَن مُعاذ بن جَبَلٍ ﷺ قالَ: قُلتُ يا رَسولَ الله أَخبِرني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ وَيُباعِدُني مِنَ النارِ؟ قالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظيْمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسيْرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ تَعالَى عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللهَ لاَتُشْرِكُ بِهِ شَيْئا، وَتُقيْمُ الصَّلاة، وَتُؤتِي الزَّكاة، وَتَصومُ رَمَضانَ، وَتَحُجُّ البَيْتَ». ثُمَّ قالَ: «أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوابِ الخَيْرِ: الصَّوْمُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطيْئَةَ كَما يُطْفِئُ الماءُ النّارَ، وَصَلاةُ الرَّجُلِ في جَوْفِ اللَّيْلِ» ثُمَّ تَلا: «﴿تَتَجافَى جُنوبُهُمْ عَنِ

الْمَضاجِعِ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿يَعْلَمونْ﴾» ثُمَّ قالَ: «أَلا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ وَعَمودِهِ وَذِرْوَةِ سَنامِهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يارَسولَ اللهِ، قالَ: «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلامُ، وَعَمودُهُ الصَّلاةُ، وَذروَةُ سَنامِهِ الجِهادُ» ثُمَّ قالَ: «أَلا أُخبِرُكَ بِمِلاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يارَسولَ اللهِ، فَأَخَذَ بِلِسانِهِ وَقالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذا» قُلْتُ: يانَبِيَّ اللهِ وَإِنّا لَمُؤاخَذونَ بِما نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يامُعاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النّاسَ في النّارِ عَلَى وُجوهِهِمْ – أَو قالَ: عَلَى مَناخِرِهِمْ – إِلاَّ حَصائِدُ أَلسِنَتِهِمْ»رَواهُ التِّرْمِذيُّ، وقال: حَديْثٌ حَسَنٌ صَحَيْحٌ.

الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِيْ ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيّ جُرثومِ بنِ ناشِرٍ ﷺ، عَن رَسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ فَرائِضَ فَلا تُضَيِّعوها، وَحَدَّ حُدوداً فَلا تَعْتَدوها، وَحَرَّمَ أَشْياءَ فَلا تَنْتَهِكوها، وَسَكَتَ عَنْ أَشْياءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيانٍ فَلا تَبْحَثوا عَنْها» حَديْثٌ حَسَنٌ، رَواهُ الدّارَقطْنِيُّ وغيرُه.

الحديث الحادي والثلاثون

عَنْ أَبي العَباس سَعدِ بنِ سَهلٍ السّاعِدي ﷺ قالَ: جاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبيِّ ﷺ فَقالَ: يا رَسول الله؛ دُلَّني عَلَى عَمَلٍ إِذا عَمَلتُهُ أَحَبَّني اللهُ، وَأَحبَّني الناسُ؟ فَقالَ: «ازهَد في الدُّنيا يُحِبَّكَ اللهُ، وازهَد فيما عِندَ النّاسِ يُحِبَّكَ النّاسُ» حَديْثٌ حَسَنٌ، رَواهُ ابنُ ماجَه وغيرُه بأَسانيدَ حَسنَةٍ.

الحديث الثاني والثلاثون

عنْ أَبي سَعيدٍ سَعدِ بنِ مالِك بنِ سِنانٍ الخُدريِّ ﷺ، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرارَ» حَديْثٌ حَسَنٌ، رَواهُ ابْنُ ماجَه، والدّارَقطْنِيُّ وَغَيْرُهُما مُسْنَداً، وَرَواهُ مالِكٌ في المَوَطَّأِ مُرْسَلاً عَنْ عَمْرو بنِ يَحْيَى عَنْ أَبيْهِ عَن النَّبيِّ ﷺ فَأَسْقَطَ أَبا سَعيْدٍ، وَلَهُ طُرُقٌ يُقَوّيْ بَعْضُها بَعْضاً.

الحديث الثالث والثلاثون

عنِ ابْنِ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُما، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لَوْ يُعْطَى النّاسُ بِدعواهُمْ لادَّعَى رِجالٌ أَمْوال قَومٍ وَدِماءهُمْ، وَلَكِنِ البَينَةُ عَلَى المدَّعي، واليَمينُ عَلَى مَن أَنكَر» حَديْثٌ حَسَنٌ، رَواهُ البَيْهَقيُّ هَكَذا، بعضُه في الصَّحيحَيْنِ.

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبي سَعيدٍ الخُدريّ رضي الله عنه قالَ: سَمِعتُ رِسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: «مَن رَأى مِنكُم مُنكَراً فَليُغَيِّرْهُ بيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَستَطعْ فَبِلِسانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَستَطعْ فَبِقَلبِه وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإيمانِ» رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبي هُرَيرَةَ رضي الله عنه قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لاَ تَحاسَدوا، وَلاَتَناجَشوا، وَلاَ تَباغَضوا، وَلاَ تَدابَروا، وَلاَ يَبِع بَعضُكُم عَلَى بَيعِ بَعضٍ، وَكونوا عِبادَ اللهِ إخواناً، المسلِمُ أَخو المسلم، لاَ يَظلِمهُ، وَلاَ يَخذُلُهُ، وَلا يكْذِبُهُ، وَلايَحْقِرُهُ، التَّقوَى هاهُنا – وَيُشيرُ إِلَى صَدرِهِ ثَلاَثَ مَراتٍ – بِحَسْبِ امْرِىءٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخاهُ المسلِمَ، كُلُّ المسلِمِ عَلَى المسلِمِ حَرام دَمُهُ وَمالُه وَعِرضُه» رَواهُ مُسْلِمٌ.

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبي هُرَيرَة رضي الله عنه، عَنِ النَّبيّ ﷺ، قالَ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤمِن كُربَةً مِن كُرَبِ الدُّنيا نَفَّسَ اللهُ عَنهُ كُربَةً مِنْ كرَبِ يَوم القيامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ على مُعْسَرٍ يَسَّرَ الله عَلَيهِ في الدُّنيا والآخِرَة، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ الله في الدُّنيا والآخِرَة، واللهُ في عَونِ العَبدِ ما كانَ العَبدُ في عَونِ أَخيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَريقاً يَلتَمِسُ فيهِ عِلْماً سَهَّلَ اللهُ لهُ بِهِ طَريقاً إِلَى الجَنَّةِ، وَما اجتَمَعَ قَومٌ في بَيتٍ مِنْ بيوتِ اللهِ يَتْلونَ كِتابَ اللهِ وَيتَدارَسونهَ بَينَهُم إلا نَزَلَتْ عَلَيهُم

السَّكينَةُ وَغَشيَتْهُمُ الرَّحمَةُ وحَفَّتْهُمُ الملائِكَةُ وَذَكَرَهُمُ اللهُ فيْمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ».

رَواهُ مُسْلِمٌ بِهَذا اللَّفْظِ

الحديث السابع والثلاثون

عَن ابْنِ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُما عَنِ النَّبيّ ﷺ فيْما يَرْويْهِ عَنْ رَبِّهِ تَبارَكَ وَتَعالى أَنَّهُ قالَ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ الحَسَناتِ والسَّيئاتِ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ؛ فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْها كَتَبَها اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِها فَعَمِلَها كَتَبَها اللهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَناتٍ إِلَى سَبْعِمائَةِ ضِعْفٍ إِلَىَ أَضْعاف كَثيْرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْها كَتَبَها اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِها فَعَمِلَها كَتَبَها اللهُ سَيِّئَةً واحِدَةً» رَواهُ البُخارِيُّ وَمُسْلِمٌ في صَحيْحَيْهِما بِهَذِهِ الحُرُوْفِ.

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعالَى قالَ: مَنْ عادَى لي وَلِيّاً فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَما تَقَرَّبَ إِليَّ عَبْديْ بِشَيءٍ أَحَبَّ إِليَّ مِمّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، ولايَزالُ عَبْديْ يَتَقَرَّبُ إِليَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذيْ يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذيْ يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بِها، وَرِجْلَهُ الَّتي يَمْشيْ بِها، وَلَئِنْ سَأَلَنيْ لأُعطيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعاذَنيْ لأُعيْذَنَّهُ» رَواهُ البُخارِيُّ.

الحديث التاسع والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُما أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ تَجاوَزَ لي عَنْ أُمَّتي الخَطَأَ والنِّسْيانَ وَما اسْتُكْرِهوا عَلَيْهِ» حَديْثٌ حَسَنٌ، رَواهُ ابنُ ماجَه و البَيْهَقيُّ وغيرُهُما.

الحديث الأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: أَخَذَ رَسولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبيَّ فَقالَ: «كُنْ في الدُّنْيا كَأَنَّكَ غَرِيْبٌ أَوْ عابِرُ سَبِيْلٍ» وَكانَ ابْنُ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عَنْهُما يَقوْلُ: إِذا أَمْسَيْتَ فَلا تَنْتَظِرِ الصَّباحَ، وَإِذا أَصْبَحْتَ فَلا تَنْتَظِرِ المساءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَياتِكَ لمَوْتِكَ. رَواهُ البُخاريُّ.

الحديث الحادي والأربعون

عَنْ أَبِيْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بِنِ عمْرِو بْنِ العاصِ رَضيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لاَيُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكونَ هَواهُ تَبَعاً لِما جِئْتُ بِهِ» حَدِيْثٌ حَسَنٌ صَحَيْحٌ، رَوَيْناهُ في كِتابِ (الحُجَّةِ) بِإِسْنادٍ صَحيْحٍ.

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مالِكٍ ﷺ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ، يَقولُ: «قالَ اللهُ تَعالَى: يا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ ما دَعَوتَنِيْ وَرَجَوتَنِيْ غَفَرْتُ لَكَ عَلَى ما كانَ مِنْكَ وَلا أُبالِيْ، يا ابْنَ آدَمَ لَو بَلَغَتْ ذُنوبُكَ عَنانَ السَّماءِ ثُمَّ استَغْفَرْتَنِيْ غَفَرْتُ لَكَ، يا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَو أَتَيْتَنِيْ بِقِرابِ الأَرْضِ خَطايا ثُمَّ لقيْتَنِيْ لاتُشْرِكُ بِيْ شَيْئاً لأَتَيْتُكَ بِقِرابِها مَغفِرَةً» رَواهُ التِّرْمِذيُّ وَقالَ: حَدِيْثٌ حَسَنٌ صَحَيْحٌ.

سعر المبيع : (٧٠٠) ل.س

مطبعة جامعة دمشق